

المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)
القوائم المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٨

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة للمؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) ("البنك") وشركاتها التابعة (المشار إليهم معاً "المجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم المالية الموحدة، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسئولياتنا المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

١. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية

وصف لأمر التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
<p>اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس ويقدم متطلبات جديدة في العناصر التالية فيما يتعلق بالأدوات المالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التصنيف والقياس: يأخذ النهج الجديد في الاعتبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج الأعمال الذي من خلاله يتم إدارة الموجودات المالية. يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على ثلاث فئات تصنيف رئيسية: <ul style="list-style-type: none"> - التكلفة المطفأة - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥ حول القوائم المالية الموحدة للحصول على تفاصيل بشأن التغييرات في تصنيف وقياس الموجودات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.</p>	<p>لقد قمنا بفهم عملية تطبيق المجموعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بما في ذلك فهم التغييرات التي أدخلت على أنظمة وعمليات تقنية المعلومات الخاصة بالمجموعة. نفصل إجراءاتنا بشأن كل عنصر من عناصر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فيما يلي:</p> <p>التصنيف والقياس:</p> <p>تركز إجراءاتنا على التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في المجالات الرئيسية التالية:</p> <p>لقد قمنا بقراءة سياسة المجموعة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛</p> <ul style="list-style-type: none"> ● لقد قمنا بفهم وقمنا بالتحقق من تقييم نموذج أعمال المجموعة وتقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية التي أجرتها المجموعة، أي فحص ما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ ● لقد تحققنا من تحليل التصنيف الذي تم إجرائه من قبل المجموعة فيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية إلى مدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و ● لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

١. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية (تتمة)

الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق	وصف لأمر التدقيق الرئيسية
<p>الإضمحلل: لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن هذه التقديرات لجميع الموجودات المالية الخاضعة لفحص الإضمحلل بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. بالإضافة إلى ذلك، لقد قمنا أيضاً بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي. للاطلاع على تفاصيل بشأن الإجراءات المتبعة، يرجى الرجوع إلى أمور التدقيق الرئيسية بند "مخصص إضمحلل القروض والسلف والموجودات المالية الأخرى الخاضعة لمخاطر الائتمان".</p>	<p>• الإضمحلل: يتم تطبيق متطلبات إضمحلل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على جميع أدوات الدين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وارتباطات الإقراض غير المدرجة في الميزانية مثل ارتباطات القروض والضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند الإثبات المبني بناءً على توقعات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند الإثبات المبني والتي يتم إعادة قياسها باستمرار لتعكس التغيرات التي طرأت على خصائص المخاطر الائتمانية.</p>
<p>محاسبة التحوط: فيما يتعلق بمحاسبة التحوط، لقد قمنا بقراءة سياسة المجموعة وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وعلاوة على ذلك، قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تطبيق تلك السياسة.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي. وقد قمنا بمقارنة إفصاحات القوائم المالية الموحدة مع تلك الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ عند تطبيق المعيار. راجع السياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإيضاحين رقم ٤ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>• محاسبة التحوط: إدراج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قواعد جديدة لمحاسبة التحوط التي تهدف إلى محاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع ممارسات إدارة المخاطر. وقد أدى ذلك إلى إلغاء بعض القيود بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.</p> <p>عند التطبيق، قامت المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة.</p> <p>تم إثبات الفروق بين القيم المدرجة المسجلة مسبقاً والقيمة المدرجة الحالية للأدوات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ١ يناير ٢٠١٨ والبالغة ٣٦ مليون دولار أمريكي في مجموع الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥ حول القوائم المالية الموحدة للحصول على مزيد من التفاصيل.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

٢. مخصص إضمحلال القروض والسلف والموجودات المالية الأخرى المترتب عليها مخاطر الائتمان

وصف لأمر التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
<p>إن عملية تقدير مخصص الإضمحلال للقروض والسلف والموجودات المالية الأخرى المرتبطة بمخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تعد مجالاً هاماً ومعقداً. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة الإضمحلال. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من المجموعة ممارسة الاجتهادات الجوهرية باستخدام فرضيات ذاتية عند تحديد كل من توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف والموجودات المالية الأخرى التي تترتب عليها مخاطر ائتمان. نظراً لتعقيد متطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ومدى أهمية الاجتهادات المطبقة وتعرضات المجموعة للقروض والسلف التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تعد مجالاً رئيسياً للتركيز.</p>	<p>لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات ذاتية بشأن هذه التقديرات. تركز إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لقد قمنا بتقييم: <ul style="list-style-type: none"> - سياسة مخصصات إضمحلال المجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما في ذلك معيار " الزيادة الجوهرية في الخطورة الائتمانية" مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ - أسلوب ومنهجية نمذجة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة مقابل متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ - فحصنا صحة النظريات ونزاهة العمليات الحسابية للنماذج. • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء نموذج والموافقة عليه، والمتابعة / التحقق المستمر والحكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومدى معقولية افتراضات الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

٢. مخصص إضمحلال القروض والسلف والموجودات المالية الأخرى المترتب عليها مخاطر الائتمان (تتمة)

وصف لأمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١٥,٤٤٨ مليون دولار أمريكي وبلغ رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها ٥٦٤ مليون دولار أمريكي، مشتملة على مبلغ وقدره ١٣٥ مليون دولار أمريكي مقابل تعرضات المرحلة ١ و ٢ ومبلغ وقدره ٤٢٩ مليون دولار أمريكي مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم عرض أسس احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية في الإيضاح رقم ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● لقد قمنا بفهم وتقييم الافتراضات الجوهرية للنموذج فيما يتعلق بالتعرضات وكذلك الاستثناءات مع التركيز على: <ul style="list-style-type: none"> - افتراضات النمذجة الرئيسية المعتمدة من قبل المجموعة؛ و - أساس البيانات والبيانات المستخدمة لتحديد الاستثناءات. ● بالنسبة لعينة من التعرضات، لقد قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم: <ul style="list-style-type: none"> - مدى ملائمة التعرضات عند التعثر في السداد واحتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في الخطورة الائتمانية في الوقت المناسب ومدى ملائمة درجات تصنيف المجموعة؛ و - احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ● بالنسبة لمعلومات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب خسائرها الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بإجراء مناقشات مع الإدارة وتحققنا من الاعتمادات الداخلية من قبل الإدارة بالنسبة للتوقعات الاقتصادية المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ ● لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بمخصص إضمحلال القروض والموجودات المالية الأخرى التي يترتب عليها مخاطر الائتمان كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. <p>لقد قمنا بإشراك مختصي مخاطر الائتمان وتقنية المعلومات حيثما تتطلب خبراتهم المختصة.</p> <p>راجع التقديرات والاجتهادات المحاسبية الهامة وإفصاحات القروض والسلف وإدارة مخاطر الائتمان في الإفصاحات رقم ٤ و ٩ و ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨ تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير أعضاء مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرياً خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات أخرى جوهرياً خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تتمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)
كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم ثيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع لجنة التدقيق حول عدة أمور من بينها نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) (تنمة)

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تنمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تنمة)
نقوم كذلك بتزويد لجنة التدقيق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمر الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

- (أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛
- (ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛
- (ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛
- (د) وحصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد أشواني سيوتيا.

أشواني سيوتيا

سجل قيد الشريك رقم ١١٧

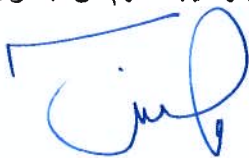
١٠ فبراير ٢٠١٩

المنامة، مملكة البحرين

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠١٧	٢٠١٨	ايضاح	
			الموجودات
١,٣٨٨	١,٦٠٧	٧	أموال سائلة
١,٠٥١	٩٧٧		أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٣,١٧٠	٢,٩٩١		إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٥٢١	١,٦٦٨	٢٦	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٥,٥٩٩	٥,٦٦١	٨	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
١٥,٣٢٩	١٤,٨٨٤	٩	قروض وسلف
١,٣١٨	١,٦٠١	١١	موجودات أخرى
١٢٣	١٦٠		ممتلكات ومعدات
٢٩,٤٩٩	٢٩,٥٤٩		مجموع الموجودات
			المطلوبات
١٦,٧٥٥	١٦,٤٢٥		ودائع العملاء
٣,٤٠٨	٤,٢٠٧		ودائع البنوك
٢٧	٣٩		شهادات إيداع
١,٦٢٨	١,٢٧١	٢٦	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٥٨	٤٣	١٢	ضرائب
١,٠٦٣	١,٢٣٦	١٣	مطلوبات أخرى
٢,١٤٨	٢,٠١٢	١٤	إقتراضات
٢٥,٠٨٧	٢٥,٢٣٣		مجموع المطلوبات
		١٥	حقوق الملكية
٣,١١٠	٣,١١٠		رأس المال
-	(٤)		أسهم خزانة
٤٨١	٥٠١		إحتياطي قانوني
٩٣٩	٩٦٦		أرباح مدورة
(٦٠٠)	(٧١١)		إحتياطيات أخرى
٣,٩٣٠	٣,٨٦٢		حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
٤٨٢	٤٥٤		حقوق غير مسيطرة
٤,٤١٢	٤,٣١٦		مجموع حقوق الملكية
٢٩,٤٩٩	٢٩,٥٤٩		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٩ وتم توقيعها نيابة عنهم من قبل رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة.



خالد كعوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة



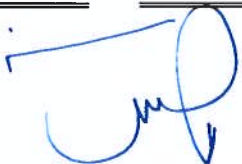
هلال مشاري المطيري
نائب رئيس مجلس الإدارة





الصديق عمر الكبير
رئيس مجلس الإدارة

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح	
			الدخل التشغيلي
١,٥١١	١,٤٧٢	١٦	دخل الفوائد ودخل مشابه
(٩٥٥)	(٩١٣)	١٧	مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
٥٥٦	٥٥٩		صافي دخل الفوائد
٣١٣	٢٥٨	١٨	دخل تشغيلي آخر
٨٦٩	٨١٧		مجموع الدخل التشغيلي
(٩٦)	(٧٩)	١٠	مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية
٧٧٣	٧٣٨		صافي الدخل التشغيلي بعد مصروفات الخسائر الائتمانية
			المصروفات التشغيلية
٣١١	٣١٦		موظفون
٣٧	٣٨		ممتلكات ومعدات
١١٤	١٢٠		أخرى
٤٦٢	٤٧٤		مجموع المصروفات التشغيلية
٣١١	٢٦٤		الربح قبل الضرائب
(٥٨)	(١٦)	١٢	ضرائب على العمليات الخارجية
٢٥٣	٢٤٨		الربح للسنة
(٦٠)	(٤٦)		الربح العائد إلى الحقوق غير المسيطرة
١٩٣	٢٠٢		الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم
٠,٠٦	٠,٠٧	٣١	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالدولارات الأمريكية)


خالد كعوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة


هلال مشاري المطيري
نائب رئيس مجلس الإدارة


الصديق عمر الكبير
رئيس مجلس الإدارة

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح
٢٥٣	٢٤٨	
الربح للسنة		
الدخل الشامل الآخر:		
الدخل الشامل الآخر الذي سيتم إعادة تصنيفه (أو إعادة تدويره) إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:		
تحويل عملات أجنبية:		
(٢٣)	(١٦٩)	خسارة غير محققة من تحويل عملات أجنبية في الشركات التابعة الأجنبية
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
-	(٤٢)	١٥ صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة
موجودات مالية متاحة للبيع:		
١٦	-	١٥ صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة
(٧)	(٢١١)	
الدخل الشامل الآخر الذي لن يتم إعادة تصنيفه (أو إعادة تدويره) إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:		
صافي التغير في احتياطي صندوق التقاعد		
٢	٣	
٢	٣	
(٥)	(٢٠٨)	
٢٤٨	٤٠	
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		
مجموع الدخل الشامل للسنة		
العائد إلى:		
١٩٨	٥٧	مساهمي الشركة الأم
٥٠	(١٧)	حقوق غير مسيطرة
٢٤٨	٤٠	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠١٧ ٢٠١٨ إيضاح

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح	
٢٥٣	٢٤٨		الأنشطة التشغيلية
			الربح للسنة
			تعديلات للبنود التالية:
٩٦	٧٩	١٠	مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية
٢٠	٢٣		إستهلاك وإطفاء
(٥)	-		ربح من بيع ممتلكات ومعدات - صافي
(١٢)	(٨)	١٨	ربح من إستبعاد إستثمارات دين محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - صافي
			تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
٧٣	(٣٨)		أذونات خزائنة وأذونات مؤهلة أخرى
(٣٥٦)	(٩٤)		أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
١,٠٥٩	٤٧		إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٥	(٣٧٥)		أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
(٥٧٩)	(٤٦٣)		قروض وسلف
١٥٨	(٣٨٧)		موجودات أخرى
١,٦٠١	٥٨١		ودائع العملاء
(٢,٥٥٢)	١,٠٢٩		ودائع البنوك
١,٤٦٧	(٢٨٨)		أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
(٨١)	١٩٨		مطلوبات أخرى
(٨٤)	٣٨		تغيرات أخرى غير نقدية
١,٠٧٣	٥٩٠		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
(٢,١٨٥)	(١,٩٧٧)		شراء إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
٢,٣٢١	١,٨٧٥		بيع واسترداد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(٢٨)	(٦٠)		شراء ممتلكات ومعدات
١٣	٤		بيع ممتلكات ومعدات
٢٦	٢٢		إستثمار في شركات تابعة - صافي
١٤٧	(١٣٦)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الإستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(٨)	١٢		إصدار شهادات إيداع - صافي
١٧٥	٢٦٢		إصدار إقتراضات
(١,٤٣٨)	(٣٨٤)		سداد إقتراضات
(١٩٩)	(٦)	١٤	إعادة شراء إقتراضات
(٩٣)	(٩٣)		أرباح أسهم مدفوعة لمساهمي المجموعة
(٢٩)	(٢٦)		أرباح أسهم مدفوعة لحقوق غير مسيطرة
-	(٤)	١٥	شراء أسهم خزائنة
(١,٥٩٢)	(٢٣٩)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(٣٧٢)	٢١٥		صافي التغير في النقد وما في حكمه
٢	(٣٤)		تأثير تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على النقد وما في حكمه
١,٥٣٠	١,١٦٠		النقد وما في حكمه في بداية السنة
١,١٦٠	١,٣٤١	٧	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)
القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير مسيطرة	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							أرباح مدورة*	إحتياطي قانوني	أسهم خزانة	رأس المال	
		المجموع	إحتياطي صندوق التقاعد	تغيرات متراكمة في القيمة العادلة	تحويلات عملات أجنبية	تعديلات تحويل	إحتياطي عام	إحتياطي أخرى					
٤,٢٦٠	٤٣٤	٣,٨٢٦	(٣٥)	(٤٥)	(٦٢٥)	١٠٠	٨٥٩	٤٦٢	-	٣,١١٠	في ١ يناير ٢٠١٧		
٢٥٣	٦٠	١٩٣	-	-	-	-	١٩٣	-	-	-	الربح للسنة		
(٥)	(١٠)	٥	٢	١٦	(١٣)	-	-	-	-	-	(خسارة شاملة) دخل شامل آخر للسنة		
٢٤٨	٥٠	١٩٨	٢	١٦	(١٣)	-	١٩٣	-	-	-	مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة		
(٩٣)	-	(٩٣)	-	-	-	-	(٩٣)	-	-	-	أرباح أسهم		
-	-	-	-	-	-	-	(١٩)	١٩	-	-	تحويلات خلال السنة		
(٣)	(٢)	(١)	-	-	-	-	(١)	-	-	-	تغيرات أخرى في حقوق شركات تابعة		
٤,٤١٢	٤٨٢	٣,٩٣٠	(٣٣)	(٢٩)	(٦٣٨)	١٠٠	٩٣٩	٤٨١	-	٣,١١٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
(٣٦)	(٨)	(٢٨)	-	٣٤	-	-	(٦٢)	-	-	-	تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٥)		
٤,٣٧٦	٤٧٤	٣,٩٠٢	(٣٣)	٥	(٦٣٨)	١٠٠	٨٧٧	٤٨١	-	٣,١١٠	الرصيد المعاد عرضه كما في ١ يناير ٢٠١٨		
٢٤٨	٤٦	٢٠٢	-	-	-	-	٢٠٢	-	-	-	الربح للسنة		
(٢٠٨)	(٦٣)	(١٤٥)	٣	(٤٢)	(١٠٦)	-	-	-	-	-	(خسارة شاملة) دخل شامل آخر للسنة		
٤٠	(١٧)	٥٧	٣	(٤٢)	(١٠٦)	-	٢٠٢	-	-	-	مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة		
(٩٣)	-	(٩٣)	-	-	-	-	(٩٣)	-	-	-	أرباح أسهم		
(٤)	-	(٤)	-	-	-	-	-	-	(٤)	-	شراء أسهم خزانة		
-	-	-	-	-	-	-	(٢٠)	٢٠	-	-	تحويلات خلال السنة		
(٣)	(٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تغيرات أخرى في حقوق شركات تابعة		
٤,٣١٦	٤٥٤	٣,٨٦٢	(٣٠)	(٣٧)	(٧٤٤)	١٠٠	٩٦٦	٥٠١	(٤)	٣,١١٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		

* تتضمن الأرباح المدورة إحتياطيات غير قابلة للتوزيع ناتجة من توحيد شركات تابعة بإجمالي ٤٢٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٤٢٤ مليون دولار أمريكي).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

١ التأسيس والأنشطة

تأسست المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.) [البنك] في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري، ويزاول أعماله بموجب ترخيص مصرفي بالجملة صادر عن مصرف البحرين المركزي. البنك عبارة عن شركة مساهمة بحرينية ذات مسؤولية محدودة ومدرج في بورصة البحرين. يعتبر مصرف ليبيا المركزي الشركة الأم الأساسية للبنك وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة").

إن العنوان المسجل للبنك هو برج المؤسسة العربية المصرفية، المنطقة الدبلوماسية، ص.ب. ٥٦٩٨، المنامة، مملكة البحرين. البنك مسجل بموجب الترخيص التجاري رقم ١٠٢٩٩ الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مملكة البحرين.

تقوم المجموعة بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الدولية بالجملة المتضمنة على الأعمال المصرفية مع الشركات والمؤسسات المالية وتمويل المشاريع والتمويلات المهيكلية والقروض المشتركة والخزانة والتمويل التجاري والخدمات المصرفية الإسلامية. وتقدم الخدمات المصرفية للتجزئة فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢ أسس الأعداد

١-٢ بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وأحكام قانون الشركات التجارية البحريني ذات الصلة وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

٢-٢ العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل لقياس القيمة العادلة للمشتقات المالية والدين وأسهم حقوق الموجودات المالية. بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح بالتفصيل أدناه، فإن الموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ومعدلة لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

تم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالدولار الأمريكي، والتي تعد أيضاً العملة الرئيسية للمجموعة. وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب مليون إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

٣-٢ أسس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق الملكية القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات على أو حقوق في عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت الممكنة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغييرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة.

٢ أسس الأعداد (تتمة)

٣-٢ أسس التوحيد (تتمة)

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أيما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البنائية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي إستثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة بإستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

١-٣ معايير إلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق التعديلات أو التفسيرات الجديدة التالية التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القائمة، التي تنطبق على المجموعة والمطبقة على المجموعة، وهي إلزامية للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية

المقدمة

في شهر يوليو ٢٠١٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨. أنشأ البنك مجموعة عمل متعدد التخصصات ("مجموعة العمل") والتي تضم أعضاء من وحدة المخاطر والتمويل وفريق تكنولوجيا المعلومات وذلك للإعداد لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ("المشروع"). إن المشروع تحت إشراف الرئيس التنفيذي للمخاطر والرئيس التنفيذي للتمويل، اللذان يقدمان تقاريرهم بانتظام إلى لجنة المخاطر البنك التابعة للمجلس. قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

التصنيف والقياس

من ناحية التصنيف والقياس، سيتطلب المعيار الجديد بأن يتم تقييم جميع الموجودات المالية، باستثناء أدوات أسهم حقوق الملكية والمشتقات المالية، على أساس الجمع بين نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات المالية. تم استبدال فئات القياس بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمدرجة بالتكلفة المطفأة. كما سيتيح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المنشآت الاستمرار في تصنيف لا رجعة فيه الأدوات المؤهلة ليتم إدراجها بالتكلفة المطفأة أو الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في حال القيام بذلك سوف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم توافق القياس أو الإثبات. يجوز تصنيف أدوات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة بصورة لا رجعة فيه كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يتم لاحقاً إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

ستكون محاسبة المطلوبات المالية إلى حد كبير نفس متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة المتعلقة بالمطلوبات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سيتم عرض هذه التغيرات في الدخل الشامل الآخر ولا يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر، ما لم ينتج عنها عدم تطابق محاسبي في الأرباح أو الخسائر.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

١-٣ معايير إلزامية للسنة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس (تتمة)

وبعد الانتهاء من تقييمها، استنتجت المجموعة ما يلي:

- إن معظم الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للعملاء والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء التي يتم تصنيفها كقروض ودمج مدينة بموجب معيار محاسبه الدولي رقم ٣٩ يتوقع بأن يتم قياسها بالتكلفة المضافة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ٩؛
 - إن الموجودات والمطلوبات المالية المحفوظ بهما لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتوقع بأن يتم استمرار قياسها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
 - إن معظم سندات الدين المصنفة كمتاحة للبيع بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ يتوقع بأن يتم قياسها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إلا أنه، سيتم تصنيف بعض الأوراق المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إما نتيجة لخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية أو بناءً على نموذج أعمالها؛ و
 - من المتوقع بأن يتم استمرار قياس سندات الدين المصنفة كمحفوظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المضافة.
- للحصول على توضيح حول كيفية تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يرجى الرجوع إلى الأقسام ذات الصلة في إيضاح ٤.

محاسبة التحوط

تم تصميم متطلبات محاسبة التحوط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمحاسبة التحوط عن كئيب مع إطار عمل إدارة المخاطر: تتيح مجموعة متنوعة من أدوات التحوط؛ وتلغي أو تبسط بعض المتطلبات القائمة على القواعد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. ويتم الاحتفاظ بعناصر محاسبة التحوط: تحوطات القيمة العادلة وتحوطات التدفقات النقدية وصافي تحوطات الاستثمار. يوجد هناك خيار في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للسياسة المحاسبية هو اختيار الاستمرار بموجب إطار عمل محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩؛ لا تتوقع المجموعة حالياً تطبيق هذا الخيار. وتطبيق محاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بما أنه لا يوجد هناك تغييرات جوهرية نتيجة لمتطلبات التحوط الجديدة.

إضمحلال الموجودات المالية

نظرة عامة

كما سيغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشكل أساسي منهجية إضمحلال خسارة القروض. سيحل المعيار نهج الخسارة المتكبدة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ محل نهج الخسارة المتوقعة الأجلة. سيتطلب من المجموعة تسجيل مخصص للخسائر المتوقعة لجميع القروض وأنواع دين الموجودات المالية الأخرى التي لا يتم الاحتفاظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالإضافة إلى ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية. ويستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالية التعثر في السداد في الاثني عشر شهر القادمة ما لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ منحها، ففي هذه الحالة، يستند المخصص إلى احتمالية التعثر في السداد على مدى عمر الموجود.

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها بخلاف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. للحصول على توضيح حول كيفية تطبيق المجموعة لمتطلبات الإضمحلال بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع القسم الخاص بملخص لأهم السياسات المحاسبية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (المعدل) المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات

لإظهار الفروق بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، تم تحديث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات وقامت المجموعة بتطبيقه مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، للسنة المالية المبتدئة في ١ يناير ٢٠١٨. تم توضيح التغييرات المتضمنة على إفصاحات التحول في إيضاح ٥.

تم عرض التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للتغيرات الجوهرية في الإيضاحين ٨ و ٩.

كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ المعدل تقديم إفصاحات إضافية وأكثر تفصيلاً لمحاسبة التحوط. ومع ذلك، لم يكن لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالنسبة لمحاسبة التحوط أي تأثير جوهرية على أنشطة / محاسبة التحوط الخاصة بالمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود ميرمة مع العملاء

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ مما ناتجة عنه تغيير في سياسة إثبات الإيرادات الخاصة بالمجموعة فيما يتعلق بعقودها مع عملائها.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

١-٣ معايير إلزامية للسنة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع العملاء (تتمة)

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ نموذج شامل منفرد لمحاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويحل محل توجيهات الإيرادات الحالية، التي توجد حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لقد أسس المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة استحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء.

اختارت المجموعة تطبيق الأثر الرجعي المعدل المسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ عند تطبيق المعيار الجديد. كما يتطلب التطبيق بالأثر الرجعي المعدل إثبات التأثير المتراكم لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على جميع العقود كما في ١ يناير ٢٠١٨ في حقوق الملكية. لم تكن هناك أية تعديلات على الرصيد الإفتتاحي للأرباح المدورة وأرصدة الحسابات الأخرى عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ المتعلق بمعاملات العملة الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً

يوضح التفسير أنه عند تحديد سعر الصرف الفوري الذي سيتم استخدامه عند الإثبات المبدئي للموجود أو المصروف أو الدخل ذو الصلة (أو جزء منه) عند استبعاد الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية ذات الصلة بالمقابل المدفوع مقدماً، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تثبت فيه المنشأة مبدئياً الموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة عن المقابل المدفوع مقدماً. وإذا كانت هناك مدفوعات أو مبالغ مستلمة متعددة مدفوعة مقدماً، عندئذ يجب على المنشأة أن تحدد تاريخ المعاملات لكل دفعه أو مبلغ مستلم للمقابل المدفوع مقدماً. لا يوجد لهذا التفسير أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

٢-٣ معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة هي مدرجة أدناه. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي معيار جديد لمحاسبة عقود الإيجار - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار في شهر يناير ٢٠١٦. لا يغير المعيار الجديد بشكل جوهري المحاسبة المتعلقة بعقود الإيجار للمؤجرين. ومع ذلك، فإنه يتطلب من المستأجرين إثبات معظم عقود الإيجار في ميزانيتها باعتبارها مطلوبات الإيجار، مع الحق المقابل لاستخدام الموجودات. يجب على المستأجرين تطبيق نموذج واحد لجميع الإيجارات المثبتة، ولكن سيكون لديهم خيار عدم إثبات عقود الإيجار "القصيرة الأجل" وعقود إيجار الموجودات "ذات القيمة المنخفضة". وبصفة عامة، فإن نمط إثبات الربح أو الخسارة لعقود الإيجار المثبتة سيكون مماثل لمحاسبة عقود التمويل الحالية، مع إثبات مصروفات الفوائد والإستهلاك بشكل منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ هو إلزامي للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، ويتطلب المعيار من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أكثر شمولية عن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧.

تخطط المجموعة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ في ١ يناير ٢٠١٩، باستخدام نهج بأثر رجعي معدل. ولذلك، سيتم إثبات التأثير التراكمي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ كتعديل للرصيد الإفتتاحي للأرباح المدورة في ١ يناير ٢٠١٩، دون إعادة عرض معلومات المقارنة. تخطط المجموعة تطبيق الوسيلة العملية لشروط تعريف عقد التأجير عند التحول، وهو ما يعني أنها ستطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على جميع العقود المبرمة قبل ١ يناير ٢٠١٩.

لا تتوقع المجموعة التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ وتقييم حالياً تأثيره.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن من معالجة ضريبة الدخل

يتناول التفسير المحاسبة المتعلقة بضريبة الدخل عندما تتضمن المعالجات الضريبية على حالة عدم التيقن التي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ ولا ينطبق التفسير على الضرائب أو الرسوم التي تقع خارج نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢، ولا يتضمن على وجه التحديد المتطلبات المتعلقة بالفوائد والغرامات المرتبطة بالمعالجات الضريبية غير المؤكدة. يتناول التفسير تحديداً ما يلي:

- ما إذا كانت المنشأة تأخذ في الاعتبار المعالجات الضريبية الغير مؤكدة بشكل منفصل؛
- الافتراضات التي تقوم المنشأة بإجرائها بشأن فحص المعالجات الضريبية من قبل السلطات الضريبية؛
- كيف تحدد المنشأة الأرباح الخاضعة للضريبة (الخسارة الضريبية)، والوعاء الضريبي والخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيض الضريبي غير المستخدم والمعدلات الضريبية
- كيف تأخذ المنشأة في الاعتبار التغييرات في الحقائق والظروف.

٣ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

١-٣ معايير إلزامية للسنة (تتمة)

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن من معالجة ضريبة الدخل (تتمة)
يجب على المنشأة تحديد ما إذا كانت تأخذ في الاعتبار كل معالجة من المعالجات الضريبية غير المؤكدة بشكل منفصل أو مع واحدة أو أكثر من المعالجات الضريبية الأخرى غير المؤكدة. يجب اتباع النهج الذي يتوقع بنحو أفضل الحل لحالة عدم التيقن. إن التفسير إلزامي للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، ولكن توجد هناك بعض الإعفاءات الانتقالية المتاحة. ستقوم المجموعة بتطبيق التفسير اعتباراً من تاريخه الإلزامي. بما أن المجموعة تعمل في بيئة ضريبية معقدة متعددة الجنسيات، فإن تطبيق التفسير قد يؤثر على قوائمها المالية والإفصاحات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعين على المجموعة وضع عمليات وإجراءات للحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق التفسير في الوقت المناسب.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩: المتعلق بمزايا الدفع المسبق مع التعويض السلبي
بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية "فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم" ويتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسبة لذلك التصنيف. توضح التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأن الموجودات المالية تجتاز فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي من الأطراف تدفع أو تحصل على التعويض المعقول عن الإنهاء المبكر للعقد.

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وهي إلزامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ (الصادرة في شهر ديسمبر ٢٠١٧)
تتضمن هذه التحسينات على ما يلي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال
توضح التعديلات أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على نشاطاً تجارياً الذي يعتبر عملية مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال التي تتحقق على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس الحصص المحفوظ بها مسبقاً في موجودات ومطلوبات العملية المشتركة بالقيمة العادلة. وعند القيام بذلك، يقوم المشتري بإعادة قياس حصصه الكاملة المحفوظ بها مسبقاً في العملية المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على دمج الأعمال التي يكون تواريخ اقتناؤها في أو بعد "بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية الأولى المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. سيتم تطبيق هذه التعديلات على دمج الأعمال المستقبلية للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ المتعلق بضريبة الدخل
توضح التعديلات أن نتائج ضريبة الدخل المترتبة عليها أرباح أسهم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمعاملات أو الأحداث السابقة التي تحقق أرباحاً قابلة للتوزيع مقارنة بالتوزيعات التي تم توزيعها على الملاك. ولذلك، تقوم المنشأة بإثبات نتائج ضريبة الدخل المترتبة عليها أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر أو الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية حيثما كانت المنشأة تقوم أصلاً بإثبات تلك المعاملات أو الأحداث السابقة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على الفترات السنوات لإعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. وعندما تطبق المنشأة تلك التعديلات لأول مرة، فإنها تطبقها على نتائج ضريبة الدخل المترتبة عليها أرباح الأسهم المثبتة في أو بعد بداية أقرب فتره مقارنة. وبما أن الممارسة الحالية للمجموعة تتماشى مع هذه التعديلات، فإن المجموعة لا تتوقع أي تأثير جوهري على قوائمها المالية الموحدة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ المتعلق بتكاليف الاقتراض
توضح التعديلات أن المنشأة تعامل كجزء من الاقتراضات العامة أي اقتراض تم عمله أصلاً لإنتاج الموجود المؤهل عند إتمام بصورة جوهرياً جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الموجود للاستخدام المقصود أو البيع المقصود.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد بداية فترة إعداد التقرير السنوي التي طبقت فيها المنشأة تلك التعديلات أولاً. تطبق المنشأة تلك التعديلات على الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر. وبما أن الممارسة الحالية للمجموعة تتماشى مع تلك التعديلات، لا تتوقع المجموعة أي تأثير على قوائمها المالية الموحدة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨

٤أ-١ أموال سائلة

تشتمل الأموال السائلة على نقد وأرصدة مصرفية وأرصدة لدى بنوك مركزية وأذونات خزانة وأذونات أخرى مؤهلة. تقاس الأموال السائلة مبدئياً بالقيمة العادلة ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

٤أ-٢ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المشار إليه في القائمة الموحدة للندفقات النقدية على نقد وأرصدة غير مقيدة لدى بنوك مركزية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية وأذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

٤أ-٣ أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة

يتم مبدئياً تسجيل الأوراق المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة. وبعد القياس المبدئي، يتم تضمين الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها. ويتم تضمين الفوائد المكتسبة وأرباح الأسهم المستلمة في "دخل الفوائد ودخل مشابه" و"دخل تشغيلي آخر" على التوالي في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤أ-٤ إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تقاس الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة بعد حسم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الإضمحلال. يتم تعديل القيم المدرجة للموجودات التي يتم تحوطها بفعالية لأي تغيرات في القيمة العادلة إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي تم تحوطها، مع إثبات التغيرات الناتجة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤أ-٥ إستثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي تلك الشركة التي تمارس عليها المجموعة نفوذاً مؤثراً. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة. يتم احتساب الإستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.

٤أ-٦ الممتلكات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم ومخصص الإضمحلال في القيمة، إن وجد.

لا يحسب الإستهلاك على الأرض المملوكة ملكاً حراً. يتم حساب استهلاك الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة.

٤أ-٧ ودائع

تقاس جميع ودائع أسواق المال والعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة ومن ثم يعاد قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم عمل تعديل لهذه الودائع، إذا كانت جزءاً من إستراتيجية تحوط القيمة العادلة بفعالية، لتعديل قيمة الودائع للقيمة العادلة المحوطة مع إثبات التغيرات الناتجة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤أ-٨ اتفاقيات إعادة شراء وعكسي

إن الموجودات المباعة مع التعهد المتزامن بإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد (إعادة الشراء) لا يتم إستيعادها. يتم إظهار مطلوبات الطرف الآخر للمبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كأوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم معالجة الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي. لا يتم إثبات الموجودات المشتراة مع التعهد بإعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد (إعادة الشراء العكسي) في القائمة الموحدة للمركز المالي، حيث لا تمتلك المجموعة السيطرة على هذه الموجودات. يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

٤أ-٩ المعاش التقاعدي والمكافآت الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين

تستحق تكاليف الموظفين المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بصورة عامة وفقاً للتقييمات الاكتوارية على أساس الأنظمة السائدة المعمول بها في كل موقع.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٠ إثبات الدخل والمصروفات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية التي تستحق عليها فائدة والمصنفة كمتاحة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم تسجيل دخل فوائد أو مصروفات فوائد بمعدل الفائدة الفعلي وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم الإيرادات أو المصروفات النقدية المتوقعة مستقبلاً خلال العمر الزمني للأداة المالية من المبلغ الصافي المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي أو فترة أقصر، أيهما أنسب. يتم الأخذ في الاعتبار عند عملية الاحتساب جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويتضمن على أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرةً للأداة المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، ولكنها ليست خسائر الانتماء المستقبلية. يتم تعديل القيمة المدرجة للموجود أو المطلوب المالي، إذا قامت المجموعة بتعديل تقديراتها للمبالغ المدفوعة أو المبالغ المستلمة. يتم احتساب القيمة المدرجة المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي ويتم إثبات التغيرات في القيمة المدرجة كدخل فوائد أو مصروفات فوائد. ويتم إثبات دخل ومصروفات الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تكبدها.

عندما تنخفض القيمة المسجلة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة نتيجة لخسارة إضمحلال، فإنه يستمر إثبات دخل الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على القيمة المدرجة الجديدة.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى متغيرة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفوائد أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة.

تقدم المجموعة خدمات متنوعة لعملائها. يتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو مجمع مع تقديم الخدمات الأخرى. استنتجت المجموعة أنه يجب إثبات الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات المختلفة في الوقت الذي تم فيه تقديم الخدمات، أي عندما يتم الوفاء بالتزامات الأداء. الرسوم المكتسبة من أجل توفير الخدمات تتضمن على الرسوم دخل العمولات وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم تأجيل إثبات دخل رسوم ارتباطات القرض على القروض التي من المحتمل سحبها والرسوم الانتمائية الأخرى المتعلقة بها (مع أية تكاليف إضافية) ويتم إثباتها كتعديل في معدل الفائدة الفعلي على القرض. وعندما لا يكون من المحتمل سحب القرض، فإنه يتم إثبات رسوم ارتباطات القرض على مدى فترة الإلتزام على أساس القسط الثابت.

يتم إثبات الرسوم الناتجة من التفاوض أو المشاركة في التفاوض لمعاملة لطرف ثالث، مثل الترتيب لاقتناء أسهم أو أوراق مالية أخرى، عند إتمام المعاملة المعنية. يتم إثبات الرسوم أو مكونات الرسوم المرتبطة بأداء معين بعد استيفاء التزامات الأداء المقابل.

تتضمن النتائج الناتجة من أنشطة المتاجرة جميع الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة ودخل الفوائد أو مصروفات الفوائد ذات الصلة وأرباح أسهم الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة. ويتضمن هذا على أي عدم فاعلية مسجلة في معاملات التحوط.

٤أ-١١ أسهم الخزائنة

يتم إثبات أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة المعاد إقتناؤها (أسهم الخزائنة) بالتكلفة وتخصم من حقوق الملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة والمقابل، إذا تم إعادة إصداره في علاوة إصدار أسهم.

٤أ-١٢ الأدوات المالية

٤أ-١٢-١ تاريخ الإثبات

يتم مبدئياً إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء قروض وسلف العملاء وودائع العملاء والبنوك في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه المجموعة طرفاً في المخصصات التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك على المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق. يتم إثبات قروض وسلف العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. تقوم المجموعة بإثبات وودائع العملاء والبنوك عندما يتم تحويل الأموال إلى المجموعة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-١٢ الأدوات المالية

٤أ-١٢-٢ القياس المبني

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبني على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال لإدارة الأدوات المالية، كما هو موضح في الإيضاحين ١٢-٤أ و ١٣-٤أ.

عند الإثبات المبني، تقيس المجموعة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بقيمتها العادلة مضافاً إليها أو ناقصاً منها، في حالة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكاليف المعاملات التي تكون متزايدة وتنسب مباشرة إلى إقضاء أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية، مثل الرسوم والعمولات. تم احتساب تكاليف المعاملة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الأرباح أو الخسائر. مباشرة بعد الإثبات المبني، يتم إثبات الخسائر الانتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، مما يؤدي إلى خسارة محاسبية يتم إثباتها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عندما يكون الموجود ممنوح حديثاً. عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عند الإثبات المبني عن سعر المعاملة، تقوم المجموعة باحتساب الربح أو الخسارة لليوم الأول على النحو الموضح أدناه.

٤أ-١٢-٣ الربح أو الخسارة لليوم الأول

عندما يختلف سعر معاملة الأداة عن القيمة العادلة عند المنح، يتم معاملة الفرق كالتالي:

(أ) عندما تثبت القيمة العادلة بسعر مدرجة في السوق النشطة لموجود أو مطلوب مماثل (أي مدخلات المستوى ١) أو بناءً على تقنيات التقييم التي تستخدم البيانات فقط من الأسواق التي يمكن ملاحظتها، فإنه يتم إثبات الفرق كربح أو خسارة لليوم الأول.

(ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد توقيت إثبات الربح أو الخسارة المؤجلة لليوم الأول بشكل فردي. يتم إطفائها إما على مدى عمر الأداة أو تؤجل حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها في السوق أو عندما يتم استبعاد الأداة.

٤أ-١٣ الموجودات المالية

٤أ-١٣-١ أدوات الدين - التصنيف والقياس اللاحق

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وقامت بتصنيف موجوداتها المالية - أدوات الدين في فئات القياس التالية:

- مدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛ و
- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

فيما يلي أدناه متطلبات تصنيف الموجودات المالية.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على ما يلي:

- (١) نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات؛ و
- (٢) خصائص التدفقات النقدية للموجودات أي فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. بناءً على تلك العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى إحدى فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: الموجودات المحتفظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تعديل القيمة المدرجة لتلك الموجودات عن طريق أي مخصص للخسائر الانتمانية المتوقعة المثبتة والمقاسة. يتم تضمين دخل الفوائد الناتج من تلك الموجودات المالية في "دخل الفوائد ودخل مشابه" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

١٣-٤٤ الموجودات المالية

٤-١٣-١ أدوات الدين - التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: الموجودات المالية المحتفظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن أجل بيع الموجودات، حيث تمثل التدفقات النقدية للموجودات فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم ترحيل التغيرات في القيمة المدرجة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء لإثبات أرباح أو خسائر الإضمحلال وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن الأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة التي يتم إثباتها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. عندما يتم إستبعاد الموجودات المالية، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتركمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ويتم إثباتها في "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح أو خسارة ناتجة من استبعاد إستثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة". يتم تضمين دخل الفوائد الناتج من تلك الموجودات المالية في "دخل الفوائد ودخل مشابه" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: الموجودات المالية التي لا تستوفي معايير مدرجة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. كما يجوز للمجموعة تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض بشكل جوهري من عدم التطابق المحاسبي في القياس أو الإثبات. يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة من أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تعد جزءاً من علاقة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ويتم عرضها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح ناتج من أوراق مالية محفظ بها لغرض المتاجرة" في الفترة التي نتجت فيها، إلا إذا نتجت من أدوات الدين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، ففي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح ناتج من استبعاد إستثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة". يتم تضمين دخل الفوائد الناتج عن تلك الموجودات المالية في "دخل الفوائد ودخل مشابه" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٤-١٣-٢ نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها على المستوى الذي يعكس على نحو أفضل كيفية إدارتها لمجموعة من الموجودات المالية لتحقيق هدف أعمالها. يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة الموجودات من أجل تحقيق التدفقات النقدية. أي، تقييم ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم يكن أي منهما قابل للتطبيق (على سبيل المثال، الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة)، فإنه يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "المحفظ بها لغرض المتاجرة" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم إجراء تقييم نموذج الأعمال على أساس كل أداة على حدة وإنما على المستوى الإجمالي لمحفظة الأعمال وبناءً على العوامل التي يمكن ملاحظتها مثل:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية والمحافظة على بيان محدد لمعدل الربح ومطابقة فترة استحقاق الموجودات المالية مع فترة استحقاق المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم أداء الموجودات ونموذج الأعمال وتقديم تقرير بشأنهما إلى موظفي الإدارة الرئيسيين ولجنة الموجودات والمطلوبات التابعة للمجموعة؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم وإدارة المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم العامة لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال على التصورات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة الضغط". إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإثبات المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، فإن المجموعة لا تقم بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك، ولكنها تقوم بتضمين مثل تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الأصلية الممنوحة أو المشتراة حديثاً فصاعداً.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حدٍ سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤-أ١٣ الموجودات المالية (تتمة)

٤-أ١٣-٣ فحص فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لأغراض هذا الفحص، يتم تحديد المبلغ الأصلي للدين على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. (على سبيل المثال، إذا كانت هي مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين أو إطفاء علاوة / خصم).

تمثل الفائدة مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية أو مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتطابق مع ترتيبات الإقراض الأساسية.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفائها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- العملة التي يتم فيها عرض الموجودات المالية والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة؛
- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛ و
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن).

حيثما تتعرض الشروط التعاقدية للمخاطر أو التقلبات التي لا تتطابق مع ترتيبات الإقراض الأساسية، فإنه يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية ذات الصلة بالقيمة المالية من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم أخذ الموجودات المالية ذات المشتقات الضمنية بمجملها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف إستثمارات الدين فقط عندما يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك الموجودات. ويتم إعادة التصنيف من بداية فترة إعداد التقرير المالي الأولي بعد التغيير. ويتوقع أن تكون تلك التغييرات نادرة الحدوث ولا تحدث خلال الفترة بخلاف إعادة التصنيف التي تم عملها عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في تاريخ التحول.

٤-أ١٣-٤ أدوات أسهم حقوق الملكية - التصنيف والقياس اللاحق

أدوات أسهم حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف أسهم حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة؛ أي الأدوات التي لا تتضمن على التزامات تعاقدية للدفع، والتي تثبت وجود فائدة متبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة.

عند الإثبات المبدئي، اختارت المجموعة تصنيف لا رجعه فيه بعض إستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض أخرى بخلاف المحفظ بها لغرض المتاجرة. وعند استخدام هذا الاختيار، يتم إثبات أرباح أو خسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، بما في ذلك عند الاستبعاد. لا تخضع إستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر لتقييم الإضمحلال. يتم إثبات جميع إستثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى التي لم تقم المجموعة باختيارها ليتم تصنيفها بصورة لا رجعه فيه عند الإثبات أو التحول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تضمين الأرباح أو الخسائر الناتجة من إستثمارات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في "الدخل التشغيلي الآخر" "كربح ناتج من إستبعاد إستثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة" في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أرباح الأسهم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر "كدخل تشغيلي آخر" عندما يوجد حق لدى المجموعة لإستلام المدفوعات.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

١٣-أ٤ الموجودات المالية (تتمة)

١٣-١٤-٥ تعديل أو منح القروض الوقت

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو تعديلات على الشروط الأصلية للقروض استجابةً لل صعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من إمتلاك الضمانات أو فرض ضمانات إضافية أخرى. تعتبر المجموعة القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة لل صعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض ولم تكن المجموعة قد وافقت عليها إذا كان المقترض يتمتع بسلامة مالية. تشمل مؤشرات الصعوبات المالية ما يلي:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على دفعها.
- ما إذا قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية، مثل عائد حصة الربح/ العائد القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على بيان مخاطر القرض.
- تمديد فترة القرض بشكل جوهري عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغيير جوهري في سعر الفائدة.
- تغيير العملة التي يتم فيها عرض القرض.
- إدخال الضمانات أو الأوراق المالية الأخرى أو التحسينات الائتمانية التي تؤثر بشكل جوهري على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقرض.

من أجل إعادة تصنيف القرض من فئة منح الوقت، يجب على العميل أن يستوفي المعايير التالية:

- يجب إن تكون جميع التسهيلات الخاصة به منتجة؛
- تم سداد دفعات منتظمة لأكثر من المبلغ غير الجوهري للمبلغ الأصلي للدين أو الفائدة على المبلغ الأصلي القائم خلال معظم الفترة عندما تم تصنيف الموجود على أنه ممنوح للوقت؛ و
- لا يوجد لدى العميل أي عقد متأخر عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة باستبعاد الموجود المالي الأصلي وإثبات موجود "جديد" بالقيمة العادلة وإعادة احتساب معدل فائدة فعلي جديد للموجود. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادته التفاوض هو تاريخ الإثبات المبدئي لأغراض احتساب الإضمحلال، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كان الموجود المالي الجديد المثبت يعتبر مضمحلاً ائتمانياً عند الإثبات المبدئي، وبالأخص في الظروف التي كان فيها إعادة التفاوض يتعلق بعميل غير قادر على سداد المدفوعات المتفق عليها في الأصل. يتم إثبات الفروق في القيمة المدرجة في الأرباح أو الخسائر كربح أو خسارة ناتجة من الإستبعاد.

وإذا لم تكن الشروط مختلفة بشكل جوهري، فإن إعادته التفاوض أو التعديل لن ينتج عنه استبعاد للموجود، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة المدرجة على أساس التدفقات النقدية المعدلة للموجود المالي وتقوم بإثبات ربح أو خسارة معدلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. ويعاد احتساب إجمالي القيمة المدرجة الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل للائتمان للموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً المشتراة أو الممنوحة).

وبمجرد إعادته التفاوض بشأن الشروط، يتم قياس أي إضمحلال باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. وتتمثل سياسة المجموعة في مراقبة القروض الممنوحة للوقت من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث المدفوعات في المستقبل. يتم تحديد القرارات المتعلقة بالإستبعاد والتصنيف بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على أساس كل حاله على حدة أو على أساس معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية. وإذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، فإنه يتم الإفصاح عنها وإدارتها باعتبارها موجودات مضمحلة ممنوحة للوقت مدرجة ضمن المرحلة ٣ حتى يتم تحصيلها أو شطبها أو إعادة تحويلها إلى المرحلة ٢.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤٤-١٣ الموجودات المالية (تتمة)

٤٤-١٣-٦ الاستبعاد بخلاف التعديل

يتم استبعاد الموجودات المالية أو جزء منها، عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي أو عندما يتم نقلها وسواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنها لم تحتفظ بالسيطرة على الموجود.

تدخل المجموعة في معاملات حيث تحتفظ بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات، ولكنها تتعهد بدفع الالتزامات التعاقدية على تلك التدفقات النقدية إلى المنشآت الأخرى وينقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية. ويتم احتساب تلك المعاملات على أنها تحويلات "ترتيبات سداد" التي تنتج من الاستبعاد إذا كانت المجموعة:

(١) غير ملزمة بسداد المدفوعات إلا إذا قامت بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات؛

(٢) محظورة من بيع أو رهن الموجودات؛

(٣) ملزمة بتحويل أي مبالغ نقدية قامت بتحصيلها من الموجودات دون أي تأخير جوهري.

لم يتم استبعاد الضمانات (الأسهم والسندات) المقدمة من المجموعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء القياسية وإقراض الأوراق المالية ومعاملات الاقتراض لأن المجموعة تحتفظ بكافة المخاطر والمكافآت الجوهرية على أساس سعر إعادة الشراء المحددة مسبقاً، وبالتالي فإن معايير الاستبعاد لم يتم استيفاؤها. كما ينطبق هذا على بعض معاملات التورق التي تحتفظ فيها المجموعة بالفوائد الثانوية المتبقية.

٤٤-١٤ المطلوبات المالية

٤٤-١٤-١ التصنيف والقياس اللاحق

في كلاً من الفترة الحالية والسابقة، يتم تصنيف المطلوبات المالية كمقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة، باستثناء:

- المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة (مثل المراكز القصيرة في الدفاتر المصرفية). يتم عرض الأرباح أو الخسائر على المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بشكل جزئي في الدخل الشامل الآخر (مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الذي ينسب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات، والتي يتم تحديدها كالمبلغ الذي لا ينسب إلى التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى مخاطر السوق) وبشكل جزئي في الأرباح أو الخسائر (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض أن يخلق أو يوسع عدم التطابق المحاسبي، ففي هذه الحالة يتم أيضاً عرض الأرباح والخسائر التي تنسب إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر؛
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية التي هي غير مؤهلة للاستبعاد، حيث يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المستلم للتحويل. في الفترات اللاحقة، تقوم المجموعة بإثبات أي مصروفات منكبة على المطلوبات المالية؛ و
- عقود الضمانات المالية وارتباطات القرض.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

أ٤-١٤ المطلوبات المالية (تتمة)

٤-١٤-٢ الاستبعاد

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عند إطفائها (أي عندما يكون الالتزام المحدد في العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته).

يتم احتساب التبادل بين المجموعة ومقرضيها الأصليين لأدوات الدين بشروط مختلفة بشكل جوهري، فضلاً عن التعديلات الجوهرية في شروط التزامات المالية الحالية، كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإثبات مطلوبات مالية جديدة. وتختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة محسوماً منها أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، وهي على الأقل تختلف بنسبة ١٠% عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم الأخذ في الاعتبار العوامل النوعية الأخرى، مثل عملة عرض الأداة والتغيرات في نوع سعر الفائدة وخصائص التحويل الجديدة المرتبطة بالأداة وكذلك التغيرات في التعهدات. إذا تم احتساب تبادل أدوات الدين أو تعديل الشروط على أنها إطفاء، فإنه يتم إثبات أي تكاليف أو رسوم متكبدة كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن الإطفاء. وإذا لم يتم احتساب التبادل أو التعديل على أنه إطفاء، فإن أي تكاليف أو رسوم متكبدة تعدل القيمة المدرجة للمطلوبات ويتم إطفائها على مدى الفترة المتبقية للمطلوبات المعدلة.

أ٤-١٥ الإضمحلال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم على أساس النظرة المستقبلية، الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات دينها المدرجة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومقابل التعرضات الناتجة عن ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية. تقوم المجموعة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمثل تلك الخسائر في تاريخ إعداد كل تقرير مالي. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ما يلي:

- مبلغ عادل ومبلغ احتمالية مرجحة الذي تم تحديده عن طريق تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للنقود؛ و
- معلومات معقولة وداعمة متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ إعداد التقرير المالي عن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ستقدر المجموعة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على الأداة المالية على مدى عمرها المتوقع. يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية لكافة العجز النقدي على مدى العمر المتبقي المتوقع للموجود المالي، أي الفرق بين: التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للقرض.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- ارتباطات القروض غير المسحوبة: تقديرات الجزء المتوقع لارتباطات القرض الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع لارتباطات القرض؛ ويحسب القيمة الحالية للعجز النقدي بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة إذا قام حامل ارتباطات القرض بسحب الجزء المتوقع من القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها إذا تم سحب الجزء المتوقع من القرض؛ و

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

أ٤-١٥ الإضمحلال (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

- بالنسبة لعقود الضمانات المالية، تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أساس القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها عن الخسارة الائتمانية التي تم تكبدها محسوم منها أي مبالغ يتوقع الضامن استلامها من حاملها أو المدين أو أي طرف آخر. إذا كان القرض مضمون بالكامل، فإن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية سيكون هو نفس تقدير العجز النقدي المقدر للقرض الخاضع للضمان.

لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قامت المجموعة بتصنيف سندات دينها والقروض والسلف وارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، على أساس منهجية الإضمحلال المطبقة، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة ١ - المنتجة - عندما يتم إثبات القروض أولاً، تثبت المجموعة مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢ - الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية: عندما تظهر القروض زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية، تسجل المجموعة المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- المرحلة ٣ - المضمحلة: تثبت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لتلك القروض.

لأغراض التصنيف في المراحل المذكورة أعلاه، وضعت المجموعة سياسة لإجراء تقييم في نهاية كل فترة إعداد تقرير مالي ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي من خلال الأخذ في الاعتبار التغيير في مخاطر التعثر في السداد تحدث على مدى العمر المتبقي للأداة المالية.

ستقوم المجموعة بتسجيل إضمحلال لسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالاعتماد على ما إذا كانت مصنفة كمرحلة ١ أو مرحلة ٢ أو مرحلة ٣، كما هو موضح أعلاه. ومع ذلك، لن تخفض الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة المدرجة لتلك الموجودات المالية في قائمة المركز المالي، التي ستظل بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، سيتم إثبات مبلغ يعادل المخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الآخر كمبلغ إضمحلال متراكم مع احتساب مبلغ مماثل في الأرباح أو الخسائر

لم يتم تسجيل إضمحلال على إستثمارات أسهم حقوق الملكية.

المرحلة ١

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لعملاء المرحلة ١، يتم تصنيف جميع الموجودات المالية على أنها المرحلة ١ عند تاريخ الإثبات المبدئي. وبعد ذلك في إعداد كل تقرير مالي، تصنف المجموعة ما يلي باعتبارها المرحلة ١:

- نوع موجودات الدين التي تم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الموجودات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي؛

تعتبر المجموعة الأنواع التالية من الديون بأن لديها "مخاطر ائتمانية منخفضة"

- جميع التعرضات الحكومية بالعملة المحلية ممولة بالعملة المحلية
- جميع التعرضات بالعملة المحلية لحكومة مملكة البحرين أو مصرف البحرين المركزي
- جميع التعرضات ذات تصنيف خارجي A- أو أعلى.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

١٥-١٤ الإضمحلال (تتمة)

المرحلة ٢

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأن يتم تصنيف الموجودات المالية في المرحلة ٢ عندما تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. بالنسبة لتلك الموجودات المالية، يتطلب إثبات مخصص الخسارة بناءً على خسائرها الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

تأخذ المجموعة في الاعتبار ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان إحدى الموجودات من خلال مقارنة ترحيل التصنيف عند الإثبات المبدئي للموجود مقابل مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للموجود في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي. في كل حالة من هذه الحالات، يستند هذا التقييم على تقييم النظرة المستقبلية التي تأخذ في الاعتبار عدداً من السيناريوهات الاقتصادية، من أجل إثبات احتمالية ارتفاع الخسائر المرتبطة بالتوقعات الاقتصادية الأكثر سلبية. بالإضافة إلى ذلك، يفترض حدوث زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية إذا تأخر المقترض عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً في سداد مدفوعاته التعاقدية، أو إذا كانت المجموعة تتوقع أن تمنح الوقت للمقترض أو إعادة هيكلة التسهيل لأسباب تتعلق بالائتمان أو يتم وضع التسهيل ضمن قائمة المراقبة للمجموعة. وعلاوة على ذلك، كما سيخضع أي تسهيل لديه تصنيف لمخاطر ائتمان داخلي بدرجة ٨ لعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المرحلة ٢.

إن سياسة المجموعة هي تقييم معلومات النظرة المستقبلية المعقولة والداعمة الإضافية المتاحة، باعتبارها عوامل إضافية أخرى:

بالنسبة للتسهيلات المتجددة مثل بطاقات الائتمان والسحوبات على المكشوف، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تحديد الفترة التي يتوقع بأن تتعرض فيها لمخاطر الائتمان، بالأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع اتخاذها بمجرد زيادة المخاطر الائتمانية والتي تعمل على التخفيف من الخسائر.

المرحلة ٣

يتم تضمين الموجودات المالية في المرحلة ٣ عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن القرض مضمحل ائتمانياً. في تاريخ إعداد كل التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي "مضمحل ائتمانياً" عند قوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه نتيجة لتدهور وضع المقترض بأنه مضمحل ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل جوهري ولا يوجد هناك أية مؤشرات أخرى للإضمحلال. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القرض المتأخر عن السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر بأنه مضمحل.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كانت الاستثمار في الديون الحكومية، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.
- قدره البلد للوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار ديون جديد.
- احتمالية إعادة هيكلة الديون، مما يؤدي إلى تكبد حاملها خسائر من خلال الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

أ٤-١٥ الإضمحلال (تتمة)

المرحلة ٣ (تتمة)

- آليات الدعم الدولية القائمة لتوفير الدعم اللازم باعتبار "المقرض هو الحل الأخير" لذلك البلد، وكذلك النية، التي تعكسها البيانات العامة، للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويشمل ذلك تقييماً لعمق تلك الآليات، وبغض النظر عن القصد السياسي، ما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

بخلاف القروض الممنوحة المضمحلة الائتمانياً، سيتم تحويل القروض من خارج المرحلة ٣ إذا لم تعد تستوفي لمعايير المضمحلة الائتمانياً بعد فتره مراقبة مدتها ١٢ شهراً.

معلومات النظرة المستقبلية

ستقوم المجموعة بإدراج معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات النظرة المستقبلية مثل العوامل الاقتصادية الكلية (على سبيل المثال، نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط والعجز المالي والإنفاق الحكومي والبطالة وأسعار الفائدة) والتنبؤات الاقتصادية. تقيم مجموعة من النتائج المحتملة، وتعتمد المجموعة وضع ثلاث سيناريوهات: الحالة الأساسية والحالة غير المحتملة والحالة المحتملة. ويمثل سيناريو الحالة الأساسية النتائج الأكثر احتمالاً الناتجة عن عملية التخطيط المالي وعملية إعداد الميزانيات العادية للمجموعة، في حين تمثل سيناريوهات الحالات المحتملة وغير المحتملة نتائج الأكثر تفاؤلاً أو تشاؤماً. بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، سوف تستمد المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالية المرجحة لتحديد مخصص الإضمحلال.

سوف تستخدم المجموعة المعلومات الداخلية الواردة من خبراء الاقتصاديين الداخليين، بالإضافة إلى المعلومات الخارجية المنشورة من خدمات التنبؤات الاقتصادية الحكومية والقطاع الخاص. وسيتمتع على كلاً من فرق إدارة المخاطر والتمويل الموافقة على افتراضات النظرة المستقبلية قبل تطبيقها على سيناريوهات مختلفة.

عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص ضمن المطلوبات المالية؛
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباته في احتياطي القيمة العادلة ويتم عرضه كمخصص.

قيود تقنيات التقدير

النماذج المطبقة من قبل المجموعة قد لا تأخذ دائماً جميع خصائص السوق في فترة زمنية محددة حيث لا يمكن إعادة معاييرها بنفس وتيرة التغيرات في ظروف السوق. ومن المتوقع إجراء تعديلات مؤقتة إلى أن يتم تحديث النماذج الأساسية. على الرغم من أن المجموعة سوف تستخدم البيانات الحالية قدر المستطاع، سوف تستند النماذج المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على البيانات المحدثة باستثناء لعوامل معينة التي سيتم تحديثها بياناتها بمجرد توفرها وسيتم إجراء تعديلات للأحداث الجوهرية التي وقعت قبل تاريخ إعداد التقارير المالية. لا تزال الحوكمة على هذه التعديلات قيد التطوير.

تعديل الخبرة الائتمانية

تتطلب منهجية مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة من المجموعة استخدام اجتهاداتها من وقع خبراتها الائتمانية لإدراج التأثير المقدر للعوامل غير المدرجة في نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع فترات إعداد التقارير المالية.

أ٤-١٦ مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصصات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر بعد حسم أي تسويات.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

١٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

١٧-أ٤ عقود الضمانات المالية وارتباطات القرض

تصدر المجموعة الضمانات المالية والاعتمادات المستندية وارتباطات القرض.

يتم مبدئياً إثبات الضمانات المالية في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، والتي تعد العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان للمبلغ المثبت مبدئياً بعد حسم الإطفاء المتراكم المثبت في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر - بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ - أو أفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان أو بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى.

يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الدخل التشغيلي الآخر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية هي الارتباطات التي بموجبها وعلى مدى فترة الارتباط، يتطلب من المجموعة تقديم قروض بشروط محددة مسبقاً إلى العميل. وعلى غرار عقود الضمانات المالية، وبموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩، تم عمل مخصص إذا كان العقد متقلاً بالالتزامات، ولكن اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، تقع تلك العقود ضمن نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لا يتم تسجيل القيمة الاسمية التعاقدية للضمانات المالية والاعتمادات المستندية وارتباطات القرض غير المسحوب عندما يتم الاتفاق على تقديم القرض على أساس شروط السوق في القائمة الموحدة للمركز المالي.

١٨-أ٤ المشتقات المالية وأنشطة التحوط

المشتق المالي هو أداة مالية أو عقد آخر مع الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته استجابةً للتغير في سعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون، في حالة المتغيرات غير المالية، غير محدد لطرف في العقد (أي "العقد الأساسي").
- لا يتطلب صافي الاستثمار المبدئي أو صافي الاستثمار المبدئي الذي يكون أقل مما هو مطلوب لأنواع العقود الأخرى المتوقعة أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

تدخل المجموعة في معاملات مع مختلف الأطراف الأخرى. وتتضمن هذه على مقايضات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية والمقايضات الائتمانية المتعثرة في السداد ومقايضات مطابقة العملة وعقود الصرف الأجنبي الأجلة وخيارات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية وأسهم حقوق الملكية. يتم مبدئياً إثبات المشتقات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه إبرام عقد المشتقات المالية ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. تدرج جميع المشتقات المالية كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة.

يتم قياس جميع المشتقات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء المشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كأداة تحوط، وإذا كان الأمر كذلك، فإن طبيعة البند الذي يتم تحوطه تحدد طريقة إثبات الربح أو الخسارة الناتجة. تصنف المجموعة بعض المشتقات إما:

- (أ) كتحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة أو الارتباطات المؤكدة (تحوطات القيمة العادلة)؛
- (ب) كتحوطات التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة جداً التي تنسب إلى الموجودات أو المطلوبات المثبتة (تحوطات التدفقات النقدية)؛
أو
- (ج) كتحوطات صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية (تحوطات صافي الاستثمار).

توثق المجموعة، عند بدء التحوط العلاقة بين بنود التحوط وأدوات التحوط، وكذلك أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر لإجراء معاملات التحوط المختلفة. كما تقوم المجموعة بتوثيق تقييمها، على حد سواء عند التحوط وعلى أساس مستمر، لتحديد ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التحوط هي ذات فاعلية عالية في موازنة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المحوطة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)**أ٤** السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)**١٨-أ٤ المشتقات المالية وأنشطة التحوط (تتمة)****(أ) تحوط القيمة العادلة**

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كتحوطات القيمة العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، مع التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والتي تنسب إلى المخاطر المحوطة.

إذا لم يعد التحوط يستوفي معايير محاسبة التحوط، فإنه يتم إطفاء التعديل على القيمة المدرجة للبند المحوط والذي يستخدم له طريقة معدل الفائدة الفعلي إلى الأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاستحقاق ويسجل كصافي دخل الفوائد.

(ب) تحوط التدفقات النقدية

يتم إثبات الجزء الفعّال للتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها وتأهيلها كتحوطات التدفقات النقدية في الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات الربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعّال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تم إعادة تدوير المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة. يتم تسجيلها في بنود الدخل أو المصروفات التي يتم فيها الإفصاح عن الإيرادات أو المصروفات المرتبطة بالبند المحوط ذات الصلة.

عند انتهاء مدة أداة التحوط أو تم بيعها أو عندما لم تعد تستوفي معايير محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة موجودة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية ويتم إثباتها في الفترات التي يؤثر البند المحوط على الربح أو الخسارة. عندما لا يتوقع حدوث المعاملة المتنبأ بها (على سبيل المثال: استبعاد الموجودات المحوطة المثبتة)، فإنه يتم مباشرة إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ج) تحوط صافي الاستثمار

يتم احتساب تحوط صافي الاستثمارات من العمليات الأجنبية بطريقة مماثلة لتحوطات التدفقات النقدية. يتم إثبات أي ربح أو خسارة على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعّال مباشرة في الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات الربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعّال مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تضمين الأرباح والخسائر المتراكمة في حقوق الملكية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عندما يتم استبعاد العمليات الأجنبية كجزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد.

لم يكن لدى المجموعة أي تأثير على الأرباح المدورة أو الأرباح أو الخسائر الخاصة بها نتيجة للتغير في محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

١٩-أ٤ دخل الفوائد

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ومعياري المحاسبة الدولي رقم ٣٩، يتم تسجيل دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل دخل الفوائد على الموجودات المالية التي تستحق عليها فائدة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بطريقة مماثلة للموجودات المالية التي تستحق عليها فائدة كمتاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى الاستحقاق بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، وذلك باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المبالغ المستلمة للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، فترة أقصر، إلى صافي القيمة المدرجة للموجود المالي، حيثما كان ذلك مناسباً.

٢٠-أ٤ قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٢٠-أ٤ قياس القيمة العادلة (تتمة)

يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة. يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة مشاركي السوق على إدراك منافع اقتصادية عن طريق استخدام الموجودات بأعلى وأفضل استخداماتها أو عن طريق بيعها إلى مشارك آخر في السوق الذي سيستخدم الموجودات بأعلى وأفضل استخداماتها.

تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على قياس قيمتها العادلة ككل، وهي موضحة كالتالي:

- المستوى ١ للتقييم: يمكن ملاحظته مباشرة من عروض أسعار الأداة المالية نفسها (أسعار السوق).
- المستوى ٢ للتقييم: يمكن ملاحظته مباشرة من وكلاء لنفس الأداة المتوفرة بتاريخ التقييم (علامة النموذج مع معلومات السوق).
- المستوى ٣ للتقييم: المشتقة من الوكلاء (الاستيفاء من وكلاء) للأدوات المماثلة التي لم يتم ملاحظتها (علامة النموذج مع خصم الوكلاء).

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

٢١-أ٤ ضرائب على العمليات الخارجية

لا تخضع أرباح البنك للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس القوانين المالية المعمول بها في كل موقع على حدة. لا يتم عمل مخصص لأي مطلوب قد ينتج في حال توزيع إحتياطيات الشركات التابعة. تتطلب الأنظمة المحلية الاحتفاظ بالجزء الأكبر من هذه الإحتياطيات لتلبية المتطلبات القانونية المحلية.

٢٢-أ٤ العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم مبدئياً تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ إجراء المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمجموعة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

إن البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة إلى العملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية إلى العملة الرئيسية للبنك بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. كما يتم تحويل بنود الدخل والمصروفات على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. يتم تسجيل فروق الصرف الناتجة من التحويل في القائمة الموحدة للدخل الشامل ضمن ربح (خسارة) غير محققة ناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الشركات التابعة الأجنبية. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات بند الدخل الشامل الآخر المتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٢٣-أ٤ المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود.

٢٤-أ٤ موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه، فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

٢٥-أ٤ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتتوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته. لا تعتبر هذه الحالة عامة في اتفاقيات المقاصة الرئيسية ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة كإجمالي في القائمة الموحدة للمركز المالي.

٢٦-أ٤ الإقتراضات

يتم تصنيف الأدوات المالية الصادرة (أو عناصرها)، كمطلوبات ضمن "الإقتراضات"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية هي بأن المجموعة لديها التزام إما بتوصيل نقد أو موجودات مالية أخرى لحاملها.

يتم مبدئياً قياس أدونات لأجل وسندات وتمويلات لأجل أخرى بالقيمة العادلة إضافة لتكاليف المعاملة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات من الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

٢٧-أ٤ شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة. إذا كان المبلغ المطلوب شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يعامل الفرق أولاً كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقه بعد ذلك مقابل إجمالي القيمة المدرجة. وتفيد أية مبالغ مستردة لاحقة إلى مصروفات الخسارة الائتمانية.

٢٨-أ٤ تقييم الضمان

للتخفيف من مخاطرها الائتمانية على الموجودات المالية، تسعى المجموعة إلى استخدام الضمانات الإضافية، حيثما أمكن ذلك. تكون الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتحسينات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. إن السياسة المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بالضمانات التي تسند إليها من خلال ترتيبات الإقراض الخاصة بها بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ هي نفسها التي كانت بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. ولا يتم تسجيل الضمانات الإضافية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة، ما لم تكن الضمانات مستردة. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، في البداية ويعاد تقييمها بصورة دورية. ومع ذلك، يتم تقييم بعض الضمانات الإضافية، على سبيل المثال، النقدية أو الأوراق المالية السوقية المتعلقة بمتطلبات الهامش على أساس يومي.

تستخدم المجموعة إلى أقصى حد ممكن بيانات السوق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الموجودات المالية الأخرى التي ليست لديها قيم سوقية يمكن تحديدها بسهولة باستخدام النماذج. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف أخرى مثل وسطاء الرهن العقاري، أو بناءً على مؤشرات أسعار المساكن.

٢٩-أ٤ الضمانات المستردة

ستظل السياسة المحاسبية للمجموعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما هي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. يتم احتساب أية موجودات مستردة محتفظ بها لغرض البيع بقيمتها العادلة (في حالة الموجودات المالية) والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاسترداد وفقاً لسياسة المجموعة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤أ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

٤أ-٣٠ الاجتهادات والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة يتطلب من الإدارة عمل اجتهادات وتقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المالية والإفصاحات المرفقة وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة، بتاريخ إعداد التقارير المالية. ومع ذلك، عدم التيقن بشأن هذه الفرضيات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب عمل تعديل جوهري للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات التي تتأثر في الفترات المستقبلية. في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الاجتهادات والفرضيات التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. قد تتغير الظروف والفرضيات بشأن التطورات المستقبلية حسب تغيرات أو ظروف السوق الخارجة عن سيطرة المجموعة. وتنعكس مثل هذه التغييرات بالفرضيات عند حدوثها. تم تجميع البنود التي لديها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة واجتهادات و/أو تقديرات الإدارة الهامة أدناه فيما يتعلق بالاجتهادات / التقديرات المعنية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات على عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق السياسات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد لتصنيفات الفردية؛
- تحديد معايير للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين تصورات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لتصورات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في قوت إعداد التقارير المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يعتمد تصنيف الموجودات المالية في الفئة المناسبة على نموذج الأعمال وفحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. تحديد نموذج الأعمال المناسب وتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية المتحققة من الموجودات المالية تستوفي فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم هي معقدة وتتطلب اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة.

تقوم المجموعة بتطبيق اجتهادات أثناء إجراء فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وتأخذ في الاعتبار العوامل ذات الصلة مثل العملة التي يتم فيها عرض الموجودات المالية والفترة التي فيها تحديد سعر الفائدة.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ٤ السياسات المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تتمة)

أ٤-٣٠ الاجتهادات والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي التي لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل افتراضات لتحديد القيم العادلة لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٢٣.

ب٤ السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

تم تطبيق جميع سياسات المجموعة المذكورة أدناه تحديداً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وتم استبدالها بمجموعة جديدة من السياسات اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. للحصول على مزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى بند "السياسات المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨".

ب٤-١ أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تصنف هذه الأوراق المالية على النحو التالي:

- محتفظ بها حتى الاستحقاق؛
- متاحة للبيع؛ و
- أوراق مالية أخرى محتفظ بها لغرض غير المتاجرة.

يتم مبدئياً إثبات جميع الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة، والتي تعد المقابل المدفوع بما في ذلك المصروفات الإقتناء الإضافية المرتبطة بالأوراق المالية.

محتفظ بها حتى الاستحقاق

الأوراق المالية التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تواريخ استحقاق ثابتة وينوى الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. بعد القياس المبدئي، يتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال في قيمتها، إن وجدت.

متاحة للبيع

تتضمن الإستثمارات المتاحة للبيع على أسهم حقوق الملكية وسندات الدين. إستثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو ليست مؤهلة لتكون مصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي تنوي المجموعة الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد الإثبات المبدئي، يعاد قياسها بالقيمة العادلة، إلا إذا كان لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بموثوقية ففي هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة بعد حسم الإضمحلال. يتم إثبات تغيرات القيمة العادلة التي تعد جزءاً من علاقة التحوط بفعالية مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل تغيرات القيمة العادلة التي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط بفعالية ضمن تغييرات القيمة العادلة خلال السنة في القائمة الموحدة للدخل الشامل حتى يتم إستبعاد الإستثمار أو اعتباره مضمحلاً. عند الإستبعاد أو الإضمحلال فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً "تغيرات متراكمة في القيم العادلة" ضمن حقوق الملكية، يتم تضمينها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

أوراق مالية أخرى محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

الأوراق المالية الأخرى المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة هي موجودات مالية لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة وغير مدرجة في السوق النشطة. لا يتم الاحتفاظ بهذه الأدوات بنية بيعها في المدى القريب. تم تقييم هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة في ١ يوليو ٢٠٠٨، وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ "المتعلق بإعادة تصنيف الموجودات المالية". من خلال استخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، يتم إطفاء التكلفة الجديدة إلى مبلغ الورقة المالية المتوقع استرداده على مدى الأعمار المتبقية المقدر.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤٤ السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤٤-٢ قروض وسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة وغير مدرجة في السوق النشطة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، معدلة لتحوط القيمة العادلة بفعالية بعد حسم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الإضمحلال. يتم إثبات الخسائر الناتجة من إضمحلال هذه القروض والسلف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن "مخصصات إضمحلال - صافي" وفي حساب مخصص الإضمحلال ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من محل الفائدة الفعلي. يتم إثبات الإطفاء "كدخل فوائد ودخل مشابه" في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

بالنسبة للقروض والسلف التي هي جزء من علاقة التحوط بفعالية، فإن أي ربح أو خسارة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة يتم إثباتها مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تعديل القيم المدرجة للقروض والسلف التي يتم تحوطها بفعالية لأي تغيرات في القيمة العادلة إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي تم تحوطها.

٤٤-٣ إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت بأن موجوداً مالياً محدد أو مجموعة من الموجودات المالية يمكن أن تكون مضمحلة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات خسارة الإضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

من الممكن أن يتضمن دليل الإضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهرية، أو احتمال كبير لتعرضهم للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث انخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس أو حدوث تغيرات في المتأخرات أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة وقروض ونمم مدينة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (مثل المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء وكذلك الاستثمارات المحفوظ بها حتى الاستحقاق)، تقوم المجموعة أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي لإضمحلال الموجودات المالية الجوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. إذا حددت المجموعة بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت إضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن على وجود في مجموعة من الموجودات المالية التي لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للإضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديدها بشكل فردي للإضمحلال والتي يتم إثبات خسارة إضمحلالها أو يستمر إضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للإضمحلال.

إذا وجد دليل موضوعي يثبت تكبد خسارة إضمحلال، فإنه يتم قياس مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبيدها بعد). يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال استخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يستمر استحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الإضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من "دخل الفوائد ودخل مشابه". يتم شطب القروض وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد في المستقبل وتم تحقيق جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى المجموعة.

إذا زاد أو انخفض مبلغ الإضمحلال المقدر في السنة اللاحقة نتيجة لحدوثه بعد إثبات قيمة الإضمحلال، عندئذ فإن خسارة الإضمحلال المثبتة مسبقاً يتم زيادتها أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. إذا تم استرداد المبالغ المشطوبة في وقت لاحق، فإنه يتم إدراجها ضمن "دخل تشغيلي آخر".

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤ب السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤ب-٣ إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة وقروض وضم مدينة (تتمة)

تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية بناءً على معدل الفائدة الفعلي للأصل للموجود المالي. إذا كان القرض ذو معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة إضمحلال هو معدل الفائدة الفعلي الحالي. إذا قامت المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة إلى قروض وسلف، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة إضمحلال هو سعر الفائدة الفعلي الجديد الذي تم تحديده بتاريخ إعادة التصنيف. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة تعكس التدفقات النقدية التي من الممكن إن تنتج من حجز الرهن محسوم منها تكاليف الحصول على الرهن وبيع الرهن سواء كان أو لم يكن حجز الرهن محتملاً.

لغرض التقييم الجماعي للإضمحلال، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة، الذي يأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الموجود والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى ذات صلة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي تم تقييمها بصورة جماعية للإضمحلال على أساس الخبرة التاريخية لخسارة موجودات لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة لتلك التي في المجموعة. يتم تعديل الخبرة التاريخية للخسارة على أساس المعلومات الحالية التي يمكن ملاحظتها لتعكس تأثير الظروف الحالية التي تعتمد عليها الخبرة التاريخية للخسارة وإلغاء تأثيرات الظروف في الفترة التاريخية التي لم تعد موجودة في الوقت الحالي. تعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية وتطابق التغيرات مع البيانات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها من سنة إلى أخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وأسعار السلع وحالات الدفع أو العوامل الأخرى التي تدل على الخسائر التي تكبدتها المجموعة وحجمها). تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي فروق قد تنتج بين الخسارة المقدرة وخبرة الخسارة الفعلية.

موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال الاستثمار.

وفي حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت الإضمحلال على أساس المعيار ذاته للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للإضمحلال، هو الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة إضمحلال على ذلك الاستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. إن دخل الفوائد المستقبلية هو على أساس القيمة المدرجة المخفضة ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الإضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من "دخل الفوائد ودخل مشابه". إذا حدثت زيادة القيمة العادلة لأدوات الدين، في الفترة اللاحقة، وكانت الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني وقع بعد إثبات خسارة الإضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، فإنه يتم إسترجاع خسارة الإضمحلال من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

في حالة الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يجب أن يتضمن على "انخفاض هام" أو "طويل الأمد" في القيمة العادلة للإستثمارات أدنى من تكلفتها. حيثما يوجد دليل موضوعي للإضمحلال، يتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة إضمحلال على ذلك الإستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر - ويتم إلغاؤه من حقوق الملكية وإثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. خسائر الإضمحلال في أسهم حقوق الملكية لا يتم إسترجاعها من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر؛ وإنما يتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد حسم الإضمحلال مباشرة في حقوق الملكية.

٤ب-٤ مشتقات مالية ومحاسبة التحوط

تدخل المجموعة في معاملات أدوات مالية مشتقة متضمنة العقود الأجلة والعقود المستقبلية وعقود أسعار الفائدة الأجلة وعقود المقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

تدرج التغيرات في القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو لمقاصة مراكز متاجرة أخرى أو غير مؤهلة لمحاسبة التحوط ضمن دخل تشغيلي آخر في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤٤ السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤٤-ب-٤ مشتقات مالية ومحاسبة التحوط (تتمة)

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى ثلاث فئات: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوطات التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر محددة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها؛ و(ج) تحوطات صافي الإستثمار التي تحوط التعرض لمخاطر صافي الإستثمار في العمليات الخارجية.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتحديد وتوثيق علاقة التحوط التي ترغب المجموعة في تطبيق محاسبة التحوط وأهداف واستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتحوط. تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط أو معاملة التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فاعلية التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط المستخدمة في موازنة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط أو التدفقات النقدية العائدة لمخاطر التحوط. يتوقع أن تكون هذه التحوط ذات فاعلية عالية في تحقيق موازنة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها بشكل مستمر لتحديد ما إذا كانت ذات فاعلية عالية بالفعل على مدى فترات إعداد التقارير المالية المخصصة لها.

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كتحوطات القيمة العادلة والمؤكد بأنها ذات فاعلية عالية بما يتعلق بتحوط المخاطرة، ضمن دخل تشغيلي آخر إلى جانب التغيرات المصاحبة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والمرتبطة بالمخاطر التي تم تحوطها.

التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كتحوطات مخاطر التدفقات النقدية والمؤكد بأنها ذات فاعلية عالية بما يتعلق بتحوط المخاطرة، يتم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل الشامل، أما الجزء غير الفعال فيتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل أرباح أو خسائر تحوطات التدفقات النقدية المثبتة مبدئياً في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي أثرت فيها المعاملة المحوطة على الدخل. عندما ينتج عن معاملة التحوط إثبات موجود أو مطلوب، فإن الربح أو الخسارة المثبتين مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينهما في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية أو غير المشتقات المالية المصنفة والمؤهلة كصافي تحوطات الإستثمار، المؤكد بأنها ذات فاعلية عالية بما يتعلق بتحوط المخاطرة، يتم احتسابها بطريقة مماثلة لتحوطات التدفقات النقدية.

يتوقف استخدام محاسبة التحوط عندما تكون الأدوات المالية المشتقة المحوطة قد انتهت مدتها أو تم بيعها، أو إنهاؤها أو تنفيذها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط أو ألغيت. وعند حدوث مثل هذا التوقف فإنه:

- في حالة تحوطات القيمة العادلة للأدوات المالية التي تستحق عليها فائدة فإن أي تعديل للقيمة المدرجة المتعلقة بالمخاطر المحوطة يطفأ في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى المدة المتبقية للاستحقاق.
- في حالة تحوطات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمين ناتجين عن الأدوات المحوطة تم إثباتهما في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث المعاملة المتنبأ بها. وعند حدوث مثل هذه المعاملة، فإن الربح أو الخسارة المثبتة في حقوق الملكية يتم إثباتهما في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يضافان إلى القياس المبدئي للتكلفة المتعلقة بالموجود أو المطلوب، أيهما أنسب. عند توقع عدم حدوث المعاملة المحوطة فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المثبتين في حقوق الملكية يتم تحويلهما إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تتم معاملة بعض المشتقات التي هي جزء لا يتجزأ من أدوات مالية أخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما تكون سماتها الاقتصادية ومخاطرها ليست متعلقة بصورة مباشرة بهذه العقود المحتوية وأن هذه العقود المحتوية لا يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس هذه المشتقات بالقيمة العادلة وتثبت تغيراتها في القيمة العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٤ب السياسات المطبقة قبل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

٤ب٥ الاجتهادات والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

خسائر إضمحلال القروض والسلف

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف بشكل منفرد بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل مخصص الإضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة الإضمحلال المطلوبة. إن هذه التقديرات مبنية على فرضيات حول عوامل متعددة، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

القروض والسلف التي تم تقييمها بشكل فردي وتبين بأنها غير مضمحلة وبأن جميع القروض والسلف غير جوهرية بشكل فردي يتم بعد ذلك تقييمها بشكل جماعي، في مجموعة من الموجودات ذات خصائص مخاطر مماثلة، لتحديد ما إذا كان يتوجب عمل مخصص لها نتيجة لوقوع أحداث تسببت في تكبد خسائر والتي يوجد دليل موضوعي لها ولكن تأثيراتها لا تزال غير واضحة. يأخذ التقييم الجماعي في الاعتبار البيانات من محفظة القروض (مثل نوعية الائتمان ومستويات المتأخرات واستخدام الائتمان ونسب القرض إلى الضمانات وما إلى ذلك)، ومخاطر التركيز والمعلومات الاقتصادية (متضمنة مستويات البطالة ومؤشرات أسعار العقارات ومخاطر البلد وأداء كل مجموعة من المجموعات المختلفة).

تأخذ عملية التصنيف الداخلية للمجموعة في الاعتبار عوامل مثل الضمانات المحتفظ بها وأي تراجع في مخاطر البلد والقطاع والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى تحديد أوجه الضعف في الهيكلة أو تراجع في التدفقات النقدية.

تم الإفصاح عن خسارة إضمحلال القروض والسلف بتفصيل أكثر في الإيضاح ٩.

خسائر إضمحلال الإستثمارات المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمراجعة سندات دينها المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كانت مضمحلة. تتطلب هذه عمل افتراضات مماثلة على النحو المطبق في تقييم القروض والسلف الفردية.

كما تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات إضمحلال على إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها. تحديد ما إذا كان "انخفاض هام" أو "طويل الأمد" يتطلب عمل رأياً. عند عمل هذا الرأي، تقيم المجموعة من بين العوامل الأخرى، التغيرات التاريخية لسعر السهم ومدتها والحد الذي تكون فيه القيمة العادلة للإستثمار أدنى من تكلفتها.

جميع الأرقام بملابيين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول

قامت المجموعة بتطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي، باستثناء ما هو موضح أدناه:

- لم يتم إعادة عرض أرقام مقارنة الفترات السابقة. يتم إثبات الفروق في القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المبقاة والإحتياطيات كما في ١ يناير ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الواردة لسنة ٢٠١٧ لا تعكس المتطلبات الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ولذلك، فإنه لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة ٢٠١٨ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
- تم إجراء التقييمات التالية استناداً إلى الوقائع والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق المبدئي.
 ١. تحديد نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالموجودات المالية.
 ٢. تحديد وإلغاء الموجودات والمطلوبات المالية المصنفة مسبقاً كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 ٣. تقييم شروط التدفقات النقدية التعاقدية أي فحص المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

ومن المفترض بأن المخاطر الائتمانية لم تزداد بشكل جوهري بالنسبة لسندات الدين تلك التي تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

(أ) قامت المجموعة بإجراء تحليل مفصل لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية لتحليل خصائص تدفقاتها النقدية.

يوضح الجدول التالي تسوية المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية من فئة قياسها المسبقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى فئات قياساتها الجديدة عند التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨:

الموجودات المالية

١ يناير ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
فئة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	القيمة المدرجة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	إعادة القياس	إعادة التصنيف	فئة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	إيضاح
مدرجة بالتكلفة المطفأة	١,٣٨٧	(١)	-	١,٣٨٨	قروض وضم مدينة
مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٥,٢٧٥	(١٨)	(٣٦)	١٥,٣٢٩	قروض وضم مدينة
				(٣٦)	(ج) تحويلات إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)
مدرجة بالتكلفة المطفأة	٣,١٦٧	(٣)	-	٣,١٧٠	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
مدرجة بالتكلفة المطفأة	١,٥٢١	-	-	١,٥٢١	قروض وضم مدينة
مدرجة بالتكلفة المطفأة	١,١٩٣	*١٦	١,١٧٧	-	قروض وضم مدينة
				٩٦٠	(ب) تحويلات من متاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)
				٢١٧	(د) تحويلات من محتفظ بها حتى الاستحقاق (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)
				-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - محتفظ بها حتى الاستحقاق
				(٢١٧)	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - محتفظ بها حتى الاستحقاق
				(٢١٧)	(هـ) تحويلات إلى أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة
مجموع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة		(٦)	٩٢٤	٢١,٦٢٥	
٢٢,٥٤٣					

* تتضمن هذه على القيمة العادلة الموجبة البالغة ١٧ مليون دولار أمريكي المتعلقة بتأثير القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التصنيف والمسجلة في احتياطي التغييرات المتركمة في القيمة العادلة محسوماً منها الخسائر الائتمانية المتوقعة البالغة ١ مليون دولار أمريكي في تاريخ التحول.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول (تتمة)

١ يناير ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
القيمة المدرجة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	إعادة القياس	القيمة المدرجة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	إعادة التصنيف	فئة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	إيضاح
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١,٣٤٣	٣	٢٨٩	١,٠٥١	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
			٣٦		أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
			٢٣٨		تحويلات من قروض ونعم مدينة
			١٥		تحويلات من متاحة للبيع - سندات دين
					تحويلات من متاحة للبيع - سندات أسهم حقوق الملكية
					مجموع الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
	١,٣٤٣	٣	٢٨٩	١,٠٥١	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤,١٥٨	-	٤,١٥٨	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات دين)
					تحويلات من موجودات مالية متاحة للبيع (معياري المحاسبة الدولي رقم ٣٩)
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١١	-	١١	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سندات أسهم حقوق الملكية)
					تحويلات من موجودات مالية متاحة للبيع (معياري المحاسبة الدولي رقم ٣٩)
					استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - أدوات أسهم وحقوق الملكية وأدوات دين ضمن فئة متاحة للبيع
			(٥,٣٨٢)	٥,٣٨٢	تحويلات إلى أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة - أدوات دين
					تحويلات إلى أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة - أدوات أسهم حقوق الملكية
			(٩٦٠)		تحويلات إلى مدرجة بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)
					تحويلات إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات أسهم حقوق الملكية
			(١١)		تحويلات إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين
			(٤,١٥٨)		
					مجموع الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
	٤,١٦٩	-	(١,٢١٣)	٥,٣٨٢	مجموع الموجودات المالية
	٢٨,٠٥٥	(٣)	-	٢٨,٠٥٨	موجودات غير مالية
	٨٨٧	**١٤	-	٨٧٣	موجودات أخرى - موجودات ضريبية مؤجلة
	٢٨,٩٤٢	١١	-	٢٨,٩٣١	مجموع الموجودات
					مطلوبات مالية
					مطلوبات أخرى - تعرضات غير مدرجة في الميزانية
	(٦٨٣)	(٤٧)	-	(٦٣٦)	صافي التأثير على إعادة القياس
	٢٨,٢٥٩	(٣٦)	-	٢٨,٢٩٥	

** تمثل هذه تأثيرات الضريبة المؤجلة الناتجة عن إعادة قياس الموجودات المالية.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول (تتمة)

تم إثبات مجموع إعادة قياس الخسارة البالغة ٣٦ مليون دولار أمريكي في الرصيد الإفتتاحي للأرباح المدورة والتغيرات المترجمة في القيمة العادلة والحقوق غير المسيطرة في ١ يناير ٢٠١٨.

يوضح التالي كيف أدى تطبيق متطلبات التصنيف الجديدة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى تغيرات في تصنيف بعض الموجودات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة كما هو موضح في الجدول أعلاه:

(أ) أدوات الدين المصنفة مسبقاً كمستحقة للبيع ولكنها أخفقت في فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للفائدة على المبلغ الأصلي القائم

تحتفظ المجموعة بمحفظة من أدوات الدين التي لا تستوفي متطلبات فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لتصنف بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ونتيجة لذلك، تم تصنيف تلك الأدوات البالغ قيمتها ٢٥٣ مليون دولار أمريكي كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من تاريخ التطبيق المبدئي.

(ب) الأوراق المالية المحتفظ بها ضمن محفظة السيولة (الأصول السائلة عالية الجودة)

بعد تقييم نموذج أعمالها للأوراق المالية المحتفظ بها ضمن محفظة السيولة الخاصة بالمجموعة (الأصول السائلة عالية الجودة)، والتي يتم الاحتفاظ بها في الغالب من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، قامت المجموعة بتحديد بعض الأوراق المالية التي يتم إدارتها بشكل منفصل والتي كانت ممارسة سابقة (ولا تزال نية المجموعة) الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. نتيجة لذلك، قيمت المجموعة بأن نموذج الأعمال المناسب لمجموعة الأوراق المالية تلك هو الاحتفاظ بها من أجل التحصيل. تم تصنيف تلك الأوراق المالية بقيمة عادلة قدرها ٩٦٠ مليون دولار أمريكي والتي تم تصنيفها مسبقاً كمستحقة للبيع كدرجة بالتكلفة المطفأة من تاريخ التطبيق المبدئي. يتم الاحتفاظ بما تبقى من محفظة السيولة الخاصة بالمجموعة من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها.

(ج) قروض وسلف مدرجة بالتكلفة المطفأة ولكنها أخفقت في فحص فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

تمثل هذه قروض وسلف التي لم تستوفي متطلبات فقط المدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لتصنف بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبناءً على ذلك، تم تصنيف تلك القروض والسلف البالغ قيمتها ٣٦ مليون دولار أمريكي كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من تاريخ التطبيق المبدئي.

(د) تصنيف أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

اختارت المجموعة تصنيف لا رجعه فيه بعض استثماراتها الاستراتيجية بقيمة مدرجة قدرها ١١ مليون دولار أمريكي في محفظة إستثمارات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من تاريخ التطبيق المبدئي. تم تصنيف تلك الاستثمارات مسبقاً كمستحقة للبيع. لن يتم إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة لتلك الأوراق المالية إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعادها.

(هـ) تصنيف أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

اختارت المجموعة تصنيف بعض استثماراتها بقيمة مدرجة قدرها ١٥ مليون دولار أمريكي كإستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من تاريخ التطبيق المبدئي. تم تصنيف تلك الإستثمارات مسبقاً كمستحقة للبيع. سيتم إثبات أية تغيرات في القيمة العادلة لتلك الأوراق المالية في الأرباح أو الخسائر.

(و) إعادة التصنيف من فئات السحب دون أي تغيير في القياس

بالإضافة لما هو مذكور أعلاه، تم إعادة تصنيف أدوات الدين التالية إلى فئات جديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، حيث تم "سحب" فئاتها السابقة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ دون أي تغيير في أسس قياسها:

(١) تلك المصنفة مسبقاً كمستحقة للبيع والمصنفة حالياً كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و

(٢) تلك المصنفة مسبقاً كمحتفظ بها حتى الإستحقاق والمصنفة حالياً كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التي تم إعادة تصنيفها إلى فئة مدرجة بالتكلفة المطفأة، يوضح الجدول التالي قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وربح أو خسارة القيمة العادلة التي كان من الممكن إثباتها لو لم يتم إعادة تصنيف تلك الموجودات والمطلوبات المالية كجزء من التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إعادة التصنيف إلى مدرجة بالتكلفة

من مستحقة للبيع (تصنيف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩) - البند (ب) أعلاه

٨٦٨

القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(١٩)

ربح / (خسارة) القيمة العادلة التي كان من الممكن إثباتها في التغيرات المترجمة في القيمة العادلة في أسهم حقوق الملكية خلال السنة لو لم يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٥ إفصاحات التحول (تتمة)

(ب) التأثير على الأرباح المدورة والاحتياطيات الأخرى

التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	أرباح مدورة	حقوق غير مسيطرة
(٢٩)	٩٣٩	٤٨٢
١٧	٣	-
(١)	(١٧)	(١)
*١٧	(٧)	(١١)
-	(٣)	-
-	(٤٥)	(٢)
١٧	(٧٣)	(١٤)
-	٨	٦
٥	٨٧٧	٤٧٤

الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧) تغيرات القيمة العادلة المثبتة الناتجة من إعادة تصنيف الموجودات المالية اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:

- أموال سائلة
- إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
- قروض وسلف
- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
- مطلوبات أخرى - تعرضات غير مدرجة في الميزانية

تأثير الضريبة المؤجلة عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (١ يناير ٢٠١٨)

* تمثل هذه زيادة إعادة القياس المقابلة في القيمة العادلة لسندات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة لتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

(ج) تسوية رصيد مخصص الاضمحلال من معيار المحاسبة المالي رقم ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يوضح الجدول التالي تسوية الرصيد الختامي لمخصصات خسارة القرض للفترة السابقة المقاسة وفقاً لنموذج الخسارة المتكبد بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى مخصص الاضمحلال الجديد المقاس وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨:

فئة القياس	مخصص خسارة القرض بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	إعادة التصنيف	إعادة القياس	الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩
أموال سائلة	-	-	١	١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	٣	٣
قروض وسلف	٥٧٢	-	١٨	٥٩٠
	٥٧٢	-	٢٢	٥٩٤
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	١٠٣	-	١٧	١٢٠
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سندات دين)	-	-	١	١
أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة	١٠٣	-	١٨	١٢١
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة وبنود أخرى	٦	-	٤٧	٥٣
المجموع	٦٨١	-	٨٧	٧٦٨

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٦ تصنيف الأدوات المالية

كما في ٣١ ديسمبر، تم تصنيف الأدوات المالية لغرض القياس بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية كالتالي:

المجموع	مدرجة بالتكلفة المطفاة	مدرجة بالقيمة	مدرجة بالقيمة	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
		العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
				الموجودات
١,٦٠٧	١,٦٠٧	-	-	أموال سائلة
٩٧٧	-	-	٩٧٧	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٢,٩٩١	٢,٩٩١	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٦٦٨	١,٦٦٨	-	-	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٥,٦٦١	١,١٢٠	٤,٥٤١	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
١٤,٨٨٤	١٤,٦٤٩	٢١٦	١٩	قروض وسلف
١,٥٨٤	١,١٣٤	-	٤٥٠	موجودات أخرى
٢٩,٣٧٢	٢٣,١٦٩	٤,٧٥٧	١,٤٤٦	
				المطلوبات
١٦,٤٢٥	١٦,٤٢٥	-	-	ودائع العملاء
٤,٢٠٧	٤,٢٠٧	-	-	ودائع البنوك
٣٩	٣٩	-	-	شهادات إيداع
١,٢٧١	١,٢٧١	-	-	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
١,٢٧٩	٨٦٦	-	٤١٣	ضرائب ومطلوبات أخرى
٢,٠١٢	٢,٠١٢	-	-	إقتراضات
٢٥,٢٣٣	٢٤,٨٢٠	-	٤١٣	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٦ تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

مدرجة بالتكلفة المطفاة/ قروض ونمم مدينة	محتفظ بها لغرض المتاجرة	متاحة للبيع	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
المجموع			
١,٣٨٨	-	-	الموجودات
١,٠٥١	١,٠٥١	-	أموال سائلة
٣,١٧٠	-	-	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
١,٥٢١	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٥,٥٩٩	٥,٣٦٨	-	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
١٥,٣٢٩	-	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
١,٣٠١	١٩٦	-	قروض وسلف
			موجودات أخرى
٢٩,٣٥٩	١,٢٤٧	٥,٣٦٨	

مدرجة بالتكلفة المطفاة	محتفظ بها لغرض المتاجرة	متاحة للبيع	المطلوبات
المجموع			
١٦,٧٥٥	-	-	ودائع العملاء
٣,٤٠٨	-	-	ودائع البنوك
٢٧	-	-	شهادات إيداع
١,٦٢٨	-	-	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
١,١٢١	١٨٠	-	ضرائب ومطلوبات أخرى
٢,١٤٨	-	-	إقتراضات
٢٥,٠٨٧	١٨٠	-	

٧ أموال سائلة

٢٠١٧	٢٠١٨	نقد في الصندوق
٣٣	٣٢	أرصدة مستحقة من بنوك
٢٦٣	٢٧٢	ودائع لدى بنوك مركزية
٧٧٩	٩٨٧	أذونات خزانة وأذونات مؤهلة أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل
٨٥	٥٠	
١,١٦٠	١,٣٤١	النقد وما في حكمه
٢٢٨	٢٦٦	أذونات خزانة وأذونات مؤهلة أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر
١,٣٨٨	١,٦٠٧	
-	-	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
١,٣٨٨	١,٦٠٧	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٨ إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

٢٠١٧	٢٠١٨	
٥,٤٥٩	-	سندات دين
٢١٧	-	متاحة للبيع
-	١,١٢٤	محتفظ بها حتى الإستحقاق
-	٤,٦٤٩	مدرجة بالتكلفة المطفأة
٥,٦٧٦	٥,٧٧٣	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٠٣)	-	مخصصات
-	(١٢١)	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥,٥٧٣	٥,٦٥٢	
		سندات الدين - صافي
		سندات أسهم حقوق الملكية
٢٦	-	متاحة للبيع، محسوماً منها مخصص
-	٩	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٦	٩	
٥,٥٩٩	٥,٦٦١	سندات أسهم حقوق الملكية - صافي

فيما يلي أدناه توزيع التصنيفات الخارجية للإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة:

٢٠١٧	٢٠١٨	
١,١١٨	١,٢٧٤	سندات دين بفترة إيه إيه إيه
١,٨٧٤	١,٩٣١	سندات دين بفترة إيه إيه إلى إيه
١,٠٨٩	١,٣٥٦	سندات دين أخرى ذات فئات إستثمارية
١,٣٦٨	٩٢٧	سندات دين أخرى ذات فئات غير إستثمارية
٢٢٧	٢٨٥	سندات دين غير مصنفة
٢٦	٩	سندات أسهم حقوق الملكية
٥,٧٠٢	٥,٧٨٢	
(١٠٣)	-	مخصصات
-	(١٢١)	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥,٥٩٩	٥,٦٦١	

فيما يلي هو تقسيم سندات الدين حسب المرحلة:

٢٠١٧	٢٠١٨			
المجموع	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٥,٦٧٦	٥,٧٧٣	١٠٢	١٣٧	٥,٥٣٤
(١٠٣)	(١٢١)	(١٠٢)	(٦)	(١٣)
٥,٥٧٣	٥,٦٥٢	-	١٣١	٥,٥٢١

فيما يلي هو تقسيم سندات دين كما في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حسب المرحلة:

١ يناير ٢٠١٨				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٥,٤٢٣	١٠٣	١٢٨	٥,١٩٢	سندات دين، إجمالي
(١٢١)	(١٠٣)	(٤)	(١٤)	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥,٣٠٢	-	١٢٤	٥,١٧٨	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٨ إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (تتمة)

فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

٢٠١٧ المجموع	٢٠١٨			٢٠١٧ المجموع
	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١١٦	١٢١	١٠٣	٤	١٤
-	-	-	(١)	١
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	(١)	١
(١٤)	-	-	-	-
١	١	-	١	-
-	(١)	(١)	٢	(٢)
١٠٣	١٢١	١٠٢	٦	١٣

كما في ١ يناير

تحويلات إلى المرحلة ١

تحويلات إلى المرحلة ٢

تحويلات إلى المرحلة ٣

صافي التحويلات بين المراحل

موجودات مستبعدة أو مسددة

(باستثناء المبالغ المشطوبة)

المخصص للفترة - صافي

تعديلات الصرف وتغيرات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر

بلغ إجمالي مبالغ الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمضمحلة بشكل فردي والمصنفة ضمن المرحلة ٣ قبل خصم أي خسائر إضمحلال تم تقييمها بشكل فردي ١٠٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١١٩ مليون دولار أمريكي). بلغ دخل الفوائد المستلم خلال السنة من الإستثمارات المضمحلة المصنفة ضمن المرحلة ٣ لاشيء دولار أمريكي (٢٠١٧: ١ مليون دولار أمريكي).

٩ قروض وسلف

فيما يلي أدناه تصنيف القروض والسلف:

٢٠١٧ المجموع	٢٠١٨			٢٠١٧ المجموع
	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	١٩	-	-	١٩
-	٢١٦	-	-	٢١٦
١٥,٣١٢	١٤,٥٥٩	٥٨٦	٩٠٥	١٣,٠٦٨
٥٨٩	٦٥٤	٣١	٣٣	٥٩٠
١٥,٩٠١	١٥,٤٤٨	٦١٧	٩٣٨	١٣,٨٩٣
(٥٧٢)	(٥٦٤)	(٤٢٩)	(٨٨)	(٤٧)
١٥,٣٢٩	١٤,٨٨٤	١٨٨	٨٥٠	١٣,٨٤٦

(١) حسب تصنيف القياس

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح

أو الخسائر

- الجملة

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل

الشامل الآخر

- الجملة

مدرجة بالتكلفة المطفأة

- الجملة

- التجزئة

مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة/

مخصصات

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٩ قروض وسلف (تتمة)

فيما يلي أدناه تصنيف القروض والسلف حسب القطاع الصناعي:

صافي القروض		مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة		إجمالي القروض		
٣,٩١٣	٣,٢٧٩	٨	٢٠	٣,٩٢١	٣,٢٢٩	خدمات مالية
٢,٤٠١	٣,١٢٣	٤٧	٨٧	٢,٤٤٨	٣,٢١٠	خدمات أخرى
٢,٠٩٤	٢,٣٩٧	٣٣	٦٧	٢,١٢٧	٢,٤٦٤	تصنيعي
١,٢٠٦	٩٨٤	٥٩	١١٢	١,٢٦٥	١,٠٩٦	إنشائي
٣٠١	٣٣٥	-	٢	٣٠١	٣٣٧	تعددين وتنقيب
١,٠٨٠	٨٧٠	٣	١٨	١,٠٨٣	٨٨٨	مواصلات
٤٦٧	٥٢٣	٢٢	٢٦	٤٨٩	٥٤٩	تمويل شخصي / إستهلاكي
١١	١١	١	-	١٢	١١	بطاقات الائتمان
٣٦٩	٥٠٦	-	١	٣٦٩	٥٠٧	تمويل العقارات التجارية
١٩٧	١٨٧	-	١	١٩٧	١٨٨	رهن العقار السكني
١,١٩٠	١,٠٧٦	١٧٢	١٦٥	١,٣٦٢	١,٢٤١	تجاري
١,٣٩١	١,١٧٨	٧	٢٩	١,٣٩٨	١,٢٠٧	زراعة وصيد وتشجير
٣٥٩	٢٣٤	٢٢	٣٣	٣٨١	٢٦٧	تكنولوجيا ووسائل الإعلام واتصالات
٥٤٦	١٨١	٢	٣	٥٤٨	١٨٤	حكومي
١٥,٥٢٥	١٤,٨٨٤	٣٧٦	٥٦٤	١٥,٩٠١	١٥,٤٤٨	
(١٩٦)	-	١٩٦	-	-	-	إضمحلال الجماعي
١٥,٣٢٩	١٤,٨٨٤	٥٧٢	٥٦٤	١٥,٩٠١	١٥,٤٤٨	

فيما يلي هو تقسيم كما في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حسب المرحلة:

١ يناير ٢٠١٨

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	قروض وسلف إجمالي
١٥,٨٦٥	٥٥١	١,٢٢٤	١٤,٠٩٠	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٥٩٠)	(٣٧٦)	(١٧٢)	(٤٢)	
١٥,٢٧٥	١٧٥	١,٠٥٢	١٤,٠٤٨	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٩ قروض وسلف (تتمة)

فيما يلي تحليل للتغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

٢٠١٧	٢٠١٨				
المجموع	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٥٧١	٥٩٠	٣٧٦	١٧٢	٤٢	كما في ١ يناير
-	-	(٤)	(٩)	١٣	تحويلات إلى المرحلة ١
-	-	-	٢	(٢)	تحويلات إلى المرحلة ٢
-	-	٥١	(٥١)	-	تحويلات إلى المرحلة ٣
-	-	٤٧	(٥٨)	١١	صافي التحويلات بين المراحل
٩٥	١٣٣	١٣٣	-	-	إضافات
-	(٤٨)	(٢٠)	(٢٦)	(٢)	إستردادات / مخصص انتفت الحاجة إليه
٩٥	٨٥	١١٣	(٢٦)	(٢)	مخصص (مخصص انتفت الحاجة إليه) للفترة - صافي
(٨٨)	(٨٢)	(٨٢)	-	-	مبالغ مشطوبة
(٦)	(٢٩)	(٢٥)	-	(٤)	تعديلات سعر الصرف وتغيرات أخرى
٥٧٢	٥٦٤	٤٢٩	٨٨	٤٧	كما في ٣١ ديسمبر

بلغ إجمالي مبالغ القروض المضمحلة بشكل فردي والمصنفة ضمن المرحلة ٣ قبل خصم أي مخصص إضمحلال تم تقييمه بشكل فردي ٦١٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥٥٤ مليون دولار أمريكي).

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٢٣٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ضمن المرحلة ٣ (٢٠١٧: ٢٢٢ مليون دولار أمريكي).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت الفوائد المعلقة من قروض فات موعد استحقاقها ٨٦ مليون دولار أمريكي والمصنفة ضمن المرحلة ٣ (٢٠١٧: ٨٢ مليون دولار أمريكي).

١٠ مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية

٢٠١٧	٢٠١٨	
١	١	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (إيضاح ٨)
٩٥	٨٥	قروض وسلف (إيضاح ٩)
-	(٦)	ارتباطات ائتمانية وبنود محتملة (إيضاح ٢١)
-	(١)	موجودات مالية أخرى
٩٦	٧٩	

١١ موجودات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
٤٤٥	٤١٠	فوائد مستحقة القبض
٢٤٢	٢٤٣	ذمم تجارية مدينة
١٩٧	٤٦٨	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٠)
١١٢	٨٢	موجودات مكتسبة من تسوية دين
٨٦	٩٨	موجودات ضريبية مؤجلة
٣٧	٣٨	تأمين على الحياة يملكه البنك
٢٩	٤٠	حسابات التداول بالهامش
٢٥	٢٧	قروض الموظفين
٢٠	٣٠	سلف ومبالغ مدفوعة مقدماً
١٧	١٧	إستثمارات في شركات زميلة
١٠٨	١٤٨	أخرى
١,٣١٨	١,٦٠١	

بلغت القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة في المطلوبات الأخرى ٤٤٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٨٥ مليون دولار أمريكي) (إيضاح ١٣). تم الإفصاح عن تفاصيل المشتقات المالية في إيضاح ٢٠.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٢ ضرائب على العمليات الخارجية

تحديد الرسوم الضريبية للمجموعة للسنة يتضمن على درجة من التقدير والاجتهاد.

٢٠١٧	٢٠١٨
٢٧	٢٥
٣١	١٨
<u>٥٨</u>	<u>٤٣</u>
٧٣	٣٣
(١٥)	(١٧)
<u>٥٨</u>	<u>١٦</u>
-	-
٦٢	٦٧
(٤)	(٥١)
<u>٥٨</u>	<u>١٦</u>

القائمة الموحدة للمركز المالي

مطلوب ضريبي حالي

مطلوب ضريبي مؤجل

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

ضريبة حالية على العمليات الخارجية

ضريبة مؤجلة على العمليات الخارجية

تحليل الرسوم الضريبية

في البحرين (لا يوجد ضريبة دخل)

ضرائب أرباح الشركات التابعة التي تمارس أنشطتها في الدول الأخرى

رصيد دائن ناتج من المعالجة الضريبية للتحوط من تغيرات أسعار العملة

مصروف ضريبة الدخل المسجل في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

بلغت معدلات الضريبة الفعالة على أرباح الشركات التابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمملكة المتحدة ٢٩% (٢٠١٧: ٣١%) و ١٩% (٢٠١٧: ١٧%) مقابل معدلات الضريبة الفعلية من ١٩% إلى ٣٥% (٢٠١٧: ١١% إلى ٣٦%) و ١٩% (٢٠١٧: ١٩%) على التوالي. بلغ المعدل الضريبي الفعلي للشركة البرازيلية التابعة للبنك لا شيء (٢٠١٧: ١٦%) مقابل المعدل الضريبي الفعلي ٣٨% (٢٠١٧: ٤٠%).

كما هو موضح أعلاه، يتضمن التخفيض الضريبي على مبلغ وقدره ٥١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: التخفيض الضريبي ٤ مليون دولار أمريكي) ناتج من المعالجة الضريبية للتحوط من تغيرات أسعار العملة على معاملة معينة. لغرض تحديد المصروف الضريبي للسنة، تم تعديل الربح المحاسبي للأغراض الضريبية. بعد تنفيذ تأثير تلك التعديلات على مستوى المجموعة، بلغ متوسط المعدل الضريبي الفعالة ٦% (٢٠١٧: ١٩%).

نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٣ مطلوبات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
٤٢٧	٣٥٩	فوائد مستحقة الدفع
١٨٥	٤٤٤	القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٠)
١٣٠	١٢٧	مبالغ مستحقة الدفع للموظفين
٤٦	٦٢	هامش الودائع متضمناً ضمان نقدي
٧٥	٥	شيكات قيد التحصيل
٣٢	٢٩	دخل مؤجل
٣	٥٢	مخصصات على الارتباطات الانتمائية والالتزامات المحتملة
١٦٥	١٥٨	الرسوم المستحقة وضمم دائرة أخرى
<u>١,٠٦٣</u>	<u>١,٢٣٦</u>	

بلغت القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة في الموجودات الأخرى ٤٦٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٩٧ مليون دولار أمريكي) (إيضاح ١١). تم الإفصاح عن تفاصيل المشتقات المالية في إيضاح ٢٠.

١٤ إقتراضات

يقوم البنك وبعض شركائه التابعة، ضمن أعمالهم الإعتيادية، بالحصول على تمويلات لأجل من عدة أسواق رأسمالية وبمعدلات تجارية.

مجموع الإلتزامات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

المجموع	الشركات التابعة	البنك الأم	% معدل الفائدة	العملة	إجمالي الاستحقاقات للسنوات
٥٧	٥٧	-	بيوريور + ١,١٠%	يورو	٢٠١٩
١٣٢	١٣٢	-	٧,٨٧٥	دولار أمريكي	*٢٠٢٠
١٧٥	١٧٥	-	لييور + ١,٢٠%	دولار أمريكي	٢٠٢٠
٧٥	٧٥	-	لييور + ١,٢٥%	دولار أمريكي	٢٠٢٠
٥	٥	-	٣,٠٠١	دولار أمريكي	٢٠٢٠
٢٣١	-	٢٣١	لييور + ١,٨٠%	دولار أمريكي	٢٠٢١
١,٣٣٠	-	١,٣٣٠	لييور + ٢,٢٥%	دولار أمريكي	٢٠٢٢
٧	٧	-	٩,٤٠	دينار تونسي	٢٠٢٣
<u>٢,٠١٢</u>	<u>٤٥١</u>	<u>١,٥٦١</u>			
<u>٢,١٤٨</u>	<u>٤٢٨</u>	<u>١,٧٢٠</u>			مجموع الإلتزامات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

*دين ثانوي

قام البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بإعادة شراء جزء من قروضه لأجل بقيمة إسمية قدرها ٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٩٩ مليون دولار أمريكي). حيث نتج عن عملية إعادة الشراء صافي ربح بمبلغ وقدره لا شيء دولار أمريكي (٢٠١٧: ١ مليون دولار أمريكي) تم تضمينه في "دخل تشغيلي آخر". راجع إيضاح ١٨.

١٥ حقوق الملكية

٢٠١٧	٢٠١٨	
		(أ) رأس المال
٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	المصرح به - ٣,٥٠٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (٢٠١٧: ٣,٥٠٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم)
٣,١١٠	٣,١١٠	الصادر والمكتتب به والمدفوع بالكامل - ٣,١١٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (٢٠١٧: ٣,١١٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم)

(ب) أسهم خزانة

خلال السنة، قامت المجموعة بإقتناء ١٢,٢٠٠,٠٠٠ سهم (٢٠١٧: لا شيء) بمقابل نقدي قدره ٤,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: لا شيء).

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٥ حقوق الملكية (تتمة)

ج) احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية البحريني، تم تحويل ١٠% من الربح للسنة إلى الإحتياطي القانوني. سيتم إيقاف إجراء هذه التحويلات السنوية عندما يبلغ مجموع الإحتياطي القانوني ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

د) إحتياطي عام

يؤكد تكوين الإحتياطي العام على إلتزام المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية القوية للبنك. لا توجد هناك قيود على توزيع هذا الإحتياطي بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

هـ) تغيرات متراكمة في القيمة العادلة

٢٠١٧	٢٠١٨
(٤٥)	٥
١٦	(٤٢)
(٢٩)	(٣٧)
٣٤	-
٥	(٣٧)

في ١ يناير

صافي التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة

في ٣١ ديسمبر

تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٥)

في ٣١ ديسمبر (معاد عرضه)

١٦ دخل الفوائد ودخل مشابه

٢٠١٧	٢٠١٨
٨٦٤	٩٠٨
٤٠٧	٣٨٤
٢٣٢	١٧٥
٨	٥
١,٥١١	١,٤٧٢

قروض وسلف

أوراق مالية

إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

أخرى

١٧ مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة

٢٠١٧	٢٠١٨
٥٧٢	٥٤٩
٢٨٢	٢٦٤
٩٦	٩٤
٥	٦
٩٥٥	٩١٣

ودائع البنوك

ودائع العملاء

إقتراضات

شهادات إيداع وأخرى

١٨ دخل تشغيلي آخر

٢٠١٧	٢٠١٨
١٩٤	٢٠٥
٣٧	٣٢
(١٤)	٢٨
٥٤	٣٩
(٤)	(٥١)
١٢	٨
١٥	(١٨)
١	-
٥	-
١٣	١٥
٣١٣	٢٥٨

دخل الرسوم والعمولات - صافي

دخل من عمليات المكتب

ربح (خسارة) من التداول في المشتقات المالية - صافي

ربح من التداول في العملات الأجنبية - صافي

خسارة للتحوط من التغيرات في العملات الأجنبية

ربح من إستبعاد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - صافي

(خسارة) ربح من أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة - صافي

ربح من إعادة شراء ديون ثانوي (إيضاح ١٤)

ربح من بيع ممتلكات ومعدات - صافي

أخرى - صافي

تم تضمين مبلغ وقدره ١٣ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٣ مليون دولار أمريكي) ضمن دخل الرسوم والعمولات وهي عبارة عن دخل رسوم تتعلق بالأموال المدارة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٩ معلومات المجموعة

١-١٩ معلومات عن الشركات التابعة

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية والتي تنتهي سنواتها المالية في ٣١ ديسمبر:

نسبة مساهمة المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)	٢٠١٨	٢٠١٧	نسبة مساهمة المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)	٢٠١٨	٢٠١٧	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي بي إل سي
%	%	%	%	%	%			
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المملكة المتحدة	مصرفي	بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي (ش.م.ب.م)
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	البحرين	مصرفي	المؤسسة العربية المصرفية (إيه بي سي) - الأردن
٨٧,٠	٨٧,٠	٨٧,٠	٨٧,٠	٨٧,٠	٨٧,٠	الأردن	مصرفي	بانكو إيه بي سي برازيل إس.إيه
٦٠,٧	٦٠,٦	٦٠,٧	٦٠,٦	٦٠,٧	٦٠,٧	البرازيل	مصرفي	المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر
٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	الجزائر	مصرفي	المؤسسة العربية المصرفية - مصر [إيه.إي.إي]
٩٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٨	مصر	مصرفي	المؤسسة العربية المصرفية - تونس
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	تونس	مصرفي	شركة الخدمات المالية العربية ش.م.ب. (مقفلة)
٥٥,٩	٥٦,٦	٥٥,٩	٥٦,٦	٥٥,٩	٥٦,٦	البحرين	خدمات بطاقة الائتمان	

٢-١٩ قيود جوهرية

ليس لدى المجموعة قيود جوهرية على قدرتها للوصول إلى أو استخدام موجوداتها وتسوية مطلوباتها فيما عدا تلك الناتجة عن أطر العمل الرقابي ضمن الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها. تتطلب أطر العمل الرقابي من الشركات التابعة المصرفية الإحتفاظ بمستويات معينة من رأس المال التنظيمي والموجودات السائلة والحد من تعرضهم إلى الأجزاء الأخرى للمجموعة والالتزام بالنسب الأخرى. في بعض الدول الأخرى، يخضع توزيع الإحتياطيات في الحصول على الموافقة الرقابية المسبقة.

٣-١٩ الشركات التابعة الجوهرية المملوكة بشكل جزئي

فيما يلي أدناه المعلومات المالية للشركة التابعة التي تمتلك حقوق غير مسيطرة جوهرية:

بانكو إيه بي سي برازيل إس.إيه

٢٠١٧	٢٠١٨	نسبة حصة الملكية المحتفظ بها من قبل الحقوق غير المسيطرة (%)
٣٩,٣%	٣٩,٤%	٣٩,٣%
٢٤	٢٢	أرباح أسهم مدفوعة للحقوق غير المسيطرة

فيما يلي أدناه مخلص المعلومات المالية لتلك الشركة التابعة. إن هذه المعلومات هي بناءً على المبالغ قبل الإستبعادات البينية.

٢٠١٧	٢٠١٨	ملخص قائمة الأرباح أو الخسائر:
٨٢٠	٦٤٨	دخل الفوائد ودخل مشابه
(٥٩٤)	(٤٧١)	مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
١٤٢	٨٥	دخل تشغيلي آخر
(٧٨)	(٣٩)	مصروفات الخسائر الائتمانية على الموجودات المالية
(١٣٢)	(١٢٦)	مصروفات تشغيلية
١٥٨	٩٧	الربح قبل الضرائب
(٢٥)	١٧	ضريبة الدخل
١٣٣	١١٤	الربح للسنة
٥٢	٤٥	الربح العائد إلى الحقوق غير المسيطرة
١١٢	(٣٨)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل
٤٤	(١٥)	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل العائد إلى الحقوق غير المسيطرة

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

١٩ معلومات المجموعة (تتمة)

٣-١٩ الشركات التابعة الجوهرية المملوكة بشكل جزئي (تتمة)

بانكو إيه بي سي برازيل إس.إيه (تتمة)

٢٠١٧	٢٠١٨	
٨,١٦١	٧,٧٥٧	ملخص قائمة المركز المالي:
٧,١٣٢	٦,٧٩٢	مجموع الموجودات
١,٠٢٩	٩٦٥	مجموع المطلوبات
٤٠٤	٣٨٠	مجموع حقوق الملكية
		حقوق الملكية العائدة إلى الحقوق غير المسيطرة
		ملخص معلومات التدفقات النقدية لنهاية السنة:
(٥٥)	(٩٢)	الأنشطة التشغيلية
٢٦٥	١٠٨	الأنشطة الإستثمارية
(٢٠٧)	(١٣)	الأنشطة التمويلية
٣	٣	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
		٢٠ مشتقات مالية وتحوطات

تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة. إن القيمة الإعتبارية هي قيمة الموجود الخاص بالمشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي وتمثل الأساس لقياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية. تدل القيم الإعتبارية على حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو الائتمان.

٢٠١٧			٢٠١٨			
القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة الإعتبارية	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة الإعتبارية	
الموجبة	السالبة	الموجبة	الموجبة	السالبة	الموجبة	
٤,٩٥٦	٤٥	٦٠	٧,٤١٦	٨٢	٨٨	مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٥٨٣	١٣	٤	٥٠٧	١٤	٢٧	مقايضات أسعار الفائدة
٤,١٢٧	٧	١١	٣,١٠١	١١	١٩	مقايضات العملات
٣,٥٧٦	١١٣	١١٨	٦,٦٦١	٢٩٨	٣١٤	عقود صرف أجنبي آجلة
٤,٠٨٦	٢	٣	٣,٢٠٨	٨	٢	عقود الخيارات
١٧,٣٢٨	١٨٠	١٩٦	٢٠,٨٩٣	٤١٣	٤٥٠	عقود مستقبلية
						مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات
٢,١٢٠	-	-	٢,٣٠٣	٢٦	١٥	مقايضات أسعار الفائدة
-	-	-	٢٥	١	-	مقايضات العملات
٦١٢	٥	١	٥٦٠	٤	٣	عقود صرف أجنبي آجلة
٢,٧٣٢	٥	١	٢,٨٨٨	٣١	١٨	
٢٠,٠٦٠	١٨٥	١٩٧	٢٣,٧٨١	٤٤٤	٤٦٨	
١,٧٣٨			٢,١٠٢			المعادل الموزون بالمخاطر (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق)

تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم بناءً على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠ مشتقات مالية وتحوطات (تمة)

تتضمن المشتقات المالية المحتفظ بها كتحوطات على ما يلي:

(أ) تحوطات القيمة العادلة التي تستخدم أساساً لتحوط التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة للقروض والسلف والإيداعات والودائع وسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وقرض ثانوي لشركة تابعة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، قامت المجموعة بإثبات صافي ربح بمبلغ وقدره ٢٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧): صافي ربح بمبلغ وقدره ١٨ مليون دولار أمريكي) على أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتجة من تحوطات البنود المتعلقة بمخاطر التحوط ٢٦ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧): خسارة بمبلغ وقدره ١٨ مليون دولار أمريكي).

(ب) تستخدم المجموعة ودائع يتم احتسابها كتحوطات صافي الاستثمار في العمليات الخارجية. كان لدى المجموعة ودائع بإجمالي ٦١٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٦٤٩ مليون دولار أمريكي) والتي تم تصنيفها كصافي تحوطات الاستثمار.

أنواع منتجات المشتقات المالية

العقود الأجلة والمستقبلية عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الأجلة معدة للتعامل بها في السوق الفوري. عقود العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية يتم التعامل بها بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الأجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لقروض اعتبارية ولفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو عملات أجنبية على أساس قيم اعتبارية محددة. ففي عقود مقايضات أسعار الفائدة يتبادل الأطراف عادة مدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. وفي عقود مقايضات العملات المختلفة يتم تبادل مبالغ اعتبارية بعملات مختلفة. أما في عقود مقايضات أسعار الفائدة للعملات المختلفة فإنه يتم تبادل مبالغ اعتبارية ومدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الإلزام إما لشراء أو بيع مقدار محدد من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك بتاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات المالية

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تنشأ من احتمال إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وهي تقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات التي هي في صالح المجموعة. يتم إبرام أغلبية عقود مشتقات المجموعة مع مؤسسات مالية أخرى، ولا يوجد تركيز جوهري لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بعقود القيمة العادلة الموجبة مع أي طرف في تاريخ قائمة المركز المالي.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة في المشتقات المالية للمجموعة بالبيع واتخاذ المراكز والموازنة. تحتوي أنشطة المبيعات على عرض المنتجات للعملاء. يتعلق التمركز بإدارة مراكز مخاطر السوق وكذلك الاستفادة المتوقعة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات أو المؤشرات. تحتوي أنشطة الموازنة على التحديد والاستفادة من الفروق في الأسعار بين الأسواق أو المنتجات. كما يتضمن هذا التصنيف أي مشتقات مالية لا تستوفي متطلبات التحوط وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

اتبعت المجموعة نظاماً متكاملاً لقياس وإدارة المخاطر. وكجزء من عملية إدارة المخاطر، متضمنة إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل التعرض لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة محددة من قبل مجلس الإدارة. وقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز بصورة مستمرة وتستخدم إستراتيجيات التحوط للتأكد من بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعية. كما أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة وذلك بوضع حدود لفجوات أسعار الفائدة لفترات محددة. تتم مراجعة فجوات أسعار الفائدة بصورة مستمرة وتستخدم إستراتيجيات التحوط لتقليل فجوات أسعار الفائدة في الحدود التي وضعها مجلس الإدارة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠ مشتقات مالية وتحوطات (تتمة)

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط (تتمة)

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض التحوط وذلك من أجل الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة. ويتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة وكذلك التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات قائمة المركز المالي ككل. بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة فإنها تظهر عند مراقبة فترات الموجودات والمطلوبات باستخدام تجارب مماثلة لتقدير مستوى مخاطر أسعار الفائدة وبالدخول في عقود مقايضات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية لتحوط جزء من تعرضات مخاطر أسعار الفائدة. بما أن التحوط الاستراتيجي غير مؤهل لمحاسبة التحوط المحددة، فإن المشتقات المتعلقة يتم اعتبارها كأدوات للمتاجرة.

تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الأجلة وخيارات العملات ومقايضات عملات للتحوط ضد مخاطر عملات معروفة ومحددة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة عقود مقايضات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية للتحوط مقابل مخاطر أسعار الفائدة الناتجة من القروض والأوراق المالية المعروفة والمحددة ذات أسعار فائدة ثابتة. وفي جميع هذه الحالات، فإن علاقة وهدف التحوط، بما في ذلك تفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، توثق رسمياً ويتم احتساب هذه المعاملات كتحوطات.

تطبق المجموعة محاسبة التحوط في ثلاثة إستراتيجيات تحوط منفصلة، على النحو التالي:

مخاطر أسعار الفائدة على أدوات الدين ذات أسعار الفائدة الثابتة (تحوطات القيمة العادلة)

تحتفظ المجموعة بمحفظة من القروض / الأوراق المالية طويلة الأجل ذات أسعار فائدة متغيرة وثابتة وبالتالي فهي معرضة للتغيرات في القيمة العادلة نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السوقية. تقوم المجموعة بإدارة تعرضات المخاطر تلك عن طريق الدخول في عقود مقايضات أسعار فائدة ذات مدفوعات ثابتة / مقبوضات عائمة.

يتم التحوط فقط عنصر مخاطر أسعار الفائدة وبالتالي يتم إدارة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر الائتمان، ولكن لا يتم تحوطها من قبل المجموعة. يتم تحديد عنصر مخاطر أسعار الفائدة على أنه التغير في القيمة العادلة للقروض والأوراق المالية طويلة الأجل ذات أسعار فائدة متغيرة/ ثابتة والناتجة فقط من التغيرات في سعر ليبور (أسعار الفائدة القياسية). وعادةً ما تكون هذه التغيرات هي أكبر مكون للتغير الكلي في القيمة العادلة. يتم تحديد هذه الإستراتيجية على أنها تحوطات القيمة العادلة ويتم تقييم فعاليتها من خلال مقارنة التغيرات في القيمة العادلة للقروض العائدة إلى التغيرات في أسعار الفائدة القياسية مع التغيرات في القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة.

تحدد المجموعة نسبة التحوط من خلال مطابقه القيمة الاعترافية للمشتقات مع القيمة الإسمية للمحفظة التي يتم تحوطها. فيما يلي المصادر المحتملة لعدم الفعالية هي:

- (١) الفرق بين الحجم المتوقع والحجم الفعلي للمبالغ المدفوعة مقدماً، حيث تقوم المجموعة بتحوط تاريخ السداد المتوقع مع الأخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة على أساس وقع الخبرة السابقة؛
- (٢) تحوطات مشتقات ذات القيمة العادلة التي لا تساوي صفر في تاريخ التصنيف المبدئي كأداة تحوط؛ و
- (٣) مخاطر ائتمان الطرف الآخر التي تؤثر على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة غير المضمونة ولكن ليست البنود المحوطة.

صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية (صافي تحوط الإستثمار)

لدى المجموعة إستثمار في عملية أجنبية والتي تم توحيدها في قوائمها المالية. تم تحوط تعرضات سعر الصرف الأجنبي الناتجة عن هذا الإستثمار من خلال استخدام الودائع. تم تصنيف هذه الودائع كصافي تحوطات الإستثمار إلى صافي تحوط حقوق الملكية للشركات التابعة. قامت المجموعة بتحديد نسبة التحوط عن طريق مطابقة الودائع مع صافي موجودات العملية الأجنبية.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٠ مشتقات مالية وتحوطات (تمة)

يوضح الجدول التالي بيان إستحقاق أدوات التداول والتحوط المستخدمة في إستراتيجيات التداول وإستراتيجيات التحوط غير الديناميكية للمجموعة:

القيمة الاعترافية	خلال شهر واحد	٣-١ شهور	٦-٣ شهور	٦-١٢ شهر	١-٥ سنوات	٥-١٠ سنوات	١٠-٢٠ سنة	المجموع
٢٠١٨	٢,٥٠٩	٢,٤٧٣	١,٥٠٥	٤,٤١٣	٨,٧٥٧	٣,٠١٥	١,١٠٩	٢٣,٧٨١
٢٠١٧	٣,٢١٥	٢,٠٣٨	١,٨١٢	٤,٧٠٨	٤,٩٧٧	٢,٩٦٢	٣٤٨	٢٠,٠٦٠

عدم فعالية التحوط

يتم تحديد فعالية التحوط عند بداية علاقة التحوط، ومن خلال تقييمات الفعالية المحتملة الدورية لضمان وجود علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط. بالنسبة لتحوطات التعرضات للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تدخل المجموعة في علاقات التحوط حيث تتطابق الشروط الحاسمة لأداة التحوط تماماً مع شروط بند التحوط. ولذلك تقوم المجموعة بإجراء تقييم نوعي للفعالية. وإذا كانت التغيرات في الظروف تؤثر على شروط بند التحوط بحيث لم تعد الشروط الحاسمة تتطابق تماماً مع الشروط الحاسمة لأداة التحوط، فإن المجموعة تستخدم طريقه المشتقات الافتراضية لتقييم الفعالية.

وفي تحوطات تعرضات العملات الأجنبية، قد ينتج عدم الفعالية إذا تغيرت توقيت التدفقات النقدية عن التقديرات الأصلية، أو إذا كانت هناك تغيرات في مخاطر الانتماء الخاص بالبنك أو الطرف الآخر المشتق.

تدخل المجموعة في عقود مقايضات أسعار الفائدة التي لديها شروط حاسمة مماثلة كبند التحوط، مثل السعر المرجعي وإعادة تعيين التواريخ وتواريخ الدفع وتواريخ الإستحقاق والقيمة الاعترافية. في الحالات التي لا تقم فيها المجموعة بالتحوط بنسبة ١٠٠% من قروضها، يتم تحديد بند التحوط كنسبة من القروض القائمة لغاية القيمة الاعترافية للمقايضات. بما أن جميع الشروط الحاسمة كانت متطابقة خلال السنة، كانت العلاقة الاقتصادية فعالة بنسبة ١٠٠%.

يتم تقييم عدم فعالية التحوط بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة باستخدام نفس المبادئ فيما يتعلق بتحوطات العملات الأجنبية. قد تحدث نتيجة لما يلي:

- تعديل القيمة الائتمانية / قيمة الخصم على مقايضات أسعار الفائدة التي لا تتطابق مع القرض، و
- الفروق في الشروط الحاسمة بين مقايضات أسعار الفائدة والقروض

إن عدم فعالية خلال سنتي ٢٠١٨ أو ٢٠١٧ فيما يتعلق بمقايضات أسعار الفائدة لم تكن جوهرية بالنسبة للمجموعة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢١ ارتباطات ائتمانية وإلتزامات محتملة

الارتباطات الائتمانية والإلتزامات المحتملة تشمل إرتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستنديه معززة وخطابات قبول وخطابات ضمان نظمت لتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي، فإن المبلغ القائم والمعادل الموزون بالمخاطر هو كالتالي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
٣,٤٣٧	٣,٦٦٢	التزامات محتملة من المتاجرة والمعاملات قصيرة الأجل وذاتية التصفية
٣,٩٧٩	٤,٠٤٣	بدائل ائتمان مباشرة وخطابات ضمان
٢,١٧٩	٢,٢٧٢	ارتباطات قروض غير مسحوبة وارتباطات أخرى
٩,٥٩٥	٩,٩٧٧	
٤,١٠٠	٤,١٧٣	التعرضات الائتمانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان
٣,٢٨٢	٣,٢٧٤	المعادل الموزون بالمخاطر

يوضح الجدول أدناه تاريخ إنتهاء الترتيبات التعاقدية حسب استحقاق الارتباطات والإلتزامات المحتملة للمجموعة:

٢٠١٧	٢٠١٨	
١,٦٣٥	٢,٤٣٠	عند الطلب
٢,٨١٨	٣,٠٩٥	١ - ٦ أشهر
١,٧٨٤	١,٩٤٦	٦ - ١٢ شهر
٣,٢٨٥	٢,٤٥٣	١ - ٥ سنوات
٧٣	٥٣	أكثر من ٥ سنوات
٩,٥٩٥	٩,٩٧٧	

التعرضات (بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة

٢٠١٧	٢٠١٨				
	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٤,١٠٠	٤,١٧٣	١٧	١٦٠	٣,٩٩٦	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة
(٣)	(٥٢)	(١٦)	(٢٢)	(١٤)	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي هو تقسيم كما في تاريخ التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حسب المرحلة:

٢٠١٨	١ يناير ٢٠١٨			
	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	
٤,١٠٠	١٦	٣٢٧	٣,٧٥٧	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة
(٥٣)	(٣)	(٣٧)	(١٣)	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢١ ارتباطات ائتمانية وإلتزامات محتملة (تتمة)

فيما يلي تحليل التغييرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

٢٠١٧	٢٠١٨			٢٠١٧	٢٠١٨
	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢		
٢	٥٣	٣	٣٧	١٣	كما في ١ يناير
-	-	-	(٢)	٢	تحويلات إلى المرحلة ١
-	-	-	-	-	تحويلات إلى المرحلة ٢
-	-	١	(١)	-	تحويلات إلى المرحلة ٣
-	-	١	(٣)	٢	صافي التحويلات بين المراحل
-	٥	٥	-	-	إضافات
-	(١١)	(٢)	(٨)	(١)	إستردادات / انتفت الحاجة إليه
-	(٦)	٣	(٨)	(١)	(مخصص انتفت الحاجة إليه) مخصص للفترة - صافي
١	٥	٩	(٤)	-	تعديلات سعر الصرف وتغييرات أخرى
٣	٥٢	١٦	٢٢	١٤	كما في ٣١ ديسمبر

لا تتوقع المجموعة بأن جميع الإلتزامات المحتملة أو الارتباطات سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

لدى المجموعة دعاوى مع مختلف الدول. تتضمن الدعوى القضائية على المطالبات المرفوعة ضد المجموعة ومن قبل المجموعة والتي تنتج ضمن الأعمال الاعتيادية. إن أعضاء مجلس إدارة البنك، بعد مراجعة المطالبات المعلقة ضد شركات المجموعة وبناءً على إفادة المستشارين القانونيين المهنيين ذوي الصلة مقتنعة بأن نتائج هذه المطالبات سوف لن يكون لها تأثير جوهري سلبي على المركز المالي للمجموعة.

٢٢ صافي التعرضات الهامة للعملة الأجنبية

فيما يلي صافي التعرضات الهامة للعملة الأجنبية والناجمة بصورة أساسية من إستثمارات في شركات تابعة :

٢٠١٧	المعادل بالدولار الأمريكي	العملة	٢٠١٨		فائض (عجز)
			المعادل بالدولار الأمريكي	العملة	
٦١٦	٢,٠٣٩	٥٨٥	٢,٢٦٩	ريال برازيلي	
(٧)	(٥)	٦	٤	جنيه إسترليني	
٩٩	١,٧٦٣	٩٧	١,٧٣٥	جنيه مصري	
٢٦١	١٨٥	١٩١	١٣٦	دينار أردني	
١٢٩	١٤,٨١٠	١٣٠	١٥,٤٢٢	دينار جزائري	
٢	٦	٢٥	٧٤	دينار تونسي	
٦	٥	٢	١	يورو	
١٨	٧	٢٠	٨	دينار بحريني	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

يبين الجدول التالي قياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة.

٢٣-١ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	
٩٧٧	-	٩٧٧	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٤,٥٤١	٩٣	٤,٤٤٨	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
٤٥٠	١٧٨	٢٧٢	مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
١٨	١٨	-	مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	
٤١٣	١٥٠	٢٦٣	مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٣١	٣١	-	مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات

القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها المدرجة بإستثناء ما يلي.

القيمة المدروجة	القيمة العادلة	
١,٠٧٠	١,١٢٤	الموجودات المالية إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة مدرجة بالتكلفة المطفأة - إجمالي
٢,٠١٧	٢,٠١٢	المطلوبات المالية إقتراضات

٢٣-٢ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	
١,٠٥١	-	١,٠٥١	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٥,٣٦١	٤٣٦	٤,٩٢٥	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
١٩٦	١٣٩	٥٧	مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
١	١	-	مشتقات مالية محتفظ بها كتحوطات

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٣ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٢-٢٣ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

الإفصاحات الكمية لقياس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

المجموع	المستوى ٢	المستوى ١	
١٨٠	١٣١	٤٩	مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٥	٥	-	مشتقات مالية محتفظ بها كتحويلات

القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها المدرجة بإستثناء ما يلي.

القيمة المدروجة	القيمة العادلة	الموجودات المالية
٢٤٩	٢٢٣	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة مدرجة بالتكلفة المطفأة - إجمالي
٢,١٥٩	٢,١٤٨	المطلوبات المالية إقتراضات

الأدوات المالية في المستوى ١

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المدرجة بتاريخ الميزانية. يعتبر السوق نشطاً إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة ومتوفرة بصورة منتظمة من شركة الصرافة أو التاجر أو السمسار أو مجموعة صناعية أو خدمات التسعير أو الجهات الرقابية، وتمثل تلك أسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام دون شروط تفضيلية. إن أسعار السوق المدرجة المستخدمة للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة هي أسعار العروض الحالية. يتم تضمين هذه الأدوات في المستوى ١.

الأدوات المالية في المستوى ٢

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشط (على سبيل المثال، السوق الموازنة للمشتقات المالية) باستخدام تقنيات التقييم. تزيد تقنيات التقييم هذه من استخدام معلومات السوق التي يمكن ملاحظتها حيثما كانت متوفرة وتعتمد أقل قدر ممكن على التقديرات الخاصة بالمنشأة. إذا كانت جميع المدخلات الجوهرية المطلوبة للتقييم العادل للأداة يمكن ملاحظتها، فإنه يتم تضمين الأداة ضمن المستوى ٢.

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢

لم يكن هناك تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: لا شيء).

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر

١-٢٤ المقدمة

إن المخاطر الكامنة في أنشطة المجموعة ويتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر القانونية والإستراتيجية وكذلك الأشكال الأخرى من المخاطر الكامنة في عملياتها المالية.

استثمرت المجموعة على مدى السنوات القليلة الماضية بشكل كبير في تطوير بنية تحتية قوية وشاملة لإدارة المخاطر. ويشمل ذلك عملية تحديد المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ونماذج وأنظمة تصنيف إدارة المخاطر وكذلك عملية مراقبة وسيطرة قوية لسير أعمال هذه المخاطر.

٢-٢٤ هيكل إدارة المخاطر

إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية مخاطر المجموعة/مدى قبول المخاطر والسياسات التوجيهية التي تم وضعها من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بما في ذلك تحديد وتقييم كافة المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها أنشطة المجموعة بصفة مستمرة وتصميم وتنفيذ ضوابط داخلية مناسبة للحد منها. ويتم ذلك من خلال لجان المجلس التالية ولجان الإدارة العليا وكذلك من خلال مجموعة الائتمان والمخاطر في المقر الرئيسي للمجموعة.

ضمن البنية التحتية الأساسية الواسعة لإدارة البنك، تقوم لجان مجلس الإدارة بأداء المسؤولية الأساسية وهي استخدام أفضل ممارسات الإدارة والإشراف على المخاطر. وعلى هذا المستوى، تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على تحديد قبول المخاطر ومعايير عملها، كما تتحمل اللجنة مسؤولية التنسيق مع لجان المجلس الأخرى لمتابعة الإلتزام بمتطلبات السلطات الرقابية في مختلف البلدان التي تزاوّل فيها المجموعة أنشطتها. لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة تدعمها ثلاثة لجان على مستوى الإدارة هم – لجنة المخاطر التابعة للمجموعة ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة مراقبة الإلتزام التابعة للمجموعة.

إن لجنة التدقيق للمجموعة هي المسؤولة أمام مجلس الإدارة عن التأكد بأن المجموعة تحتفظ بنظام فعال لمراقبة المخاطر المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر ومراقبة إلتزام المجموعة بمتطلبات السلطات الرقابية في مختلف البلدان التي تعمل فيها المجموعة.

تقوم لجنة المخاطر التابعة للمجموعة بتحديد وتطوير ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر الشامل للمجموعة مع الأخذ في الاعتبار إستراتيجية المجموعة وخطط أعمالها. إن لجنة المخاطر التابعة للمجموعة هي المسؤولة عن إبراز ومناقشة ومراقبة الأنظمة الرئيسية على الصعيدين المحلي والدولي، حيثما تنطبق على الأعمال التجارية والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة. يتم مساعدة لجنة المخاطر التابعة للمجموعة من قبل لجان فرعية متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان (لجنة الائتمان التابعة للمجموعة)، والمخاطر التشغيلية (لجنة المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة) والمرونة التشغيلية (لجنة المرونة التشغيلية التابعة للمجموعة).

إن لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة هي المسؤولة بصورة أساسية عن تحديد الخطط الإستراتيجية طويلة الأجل والأساليب المرحلية القصيرة الأجل لتوجيه تخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة من أجل تحقيق أهداف المجموعة الإستراتيجية. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة بمراقبة سيولة المجموعة ومخاطر السوق وبيان المخاطر التي تواجهها المجموعة في سياق التطورات الاقتصادية وتقلبات السوق. يتم مساعدة لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة من قبل اللجان الفرعية لإدارة رأس المال والسيولة.

إن لجنة مراقبة الإلتزام التابعة للمجموعة هي المسؤولة عن تعزيز التركيز على الامتثال ضمن إطار عمل إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

إن هيكل الإدارة المذكور أعلاه، مدعوم بفرق مخاطر ومحلي ائتمان وكذلك أنظمة تقنية المعلومات لتوفير بنية تحتية متماسكة للقيام بمهام مخاطر الائتمان ومهام المخاطر والالتزام الأخرى بطريقة سهلة.

إن كل شركة تابعة للمجموعة هي المسؤولة عن إدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها ولديها لجنة إدارة المخاطر تابعة لمجلس الإدارة ولجان الإدارة والتي لديها مسؤوليات مماثلة لمسؤوليات لجان المجموعة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٣-٢٤ قياس المخاطر وأنظمة التقارير

١-٣-١٤ تقليل المخاطر

كجزء من برنامجها الشامل لإدارة المخاطر، تستخدم المجموعة المشتقات المالية والأدوات الأخرى لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة من التغيرات في أسعار الفوائد والعملات الأجنبية ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر الائتمان وتعرضات المخاطر الناتجة عن المعاملات المتنبأ بها.

يتم تقييم بيان المخاطر قبل الدخول في معاملات التحوط، وهي المصرح بها على المستوى المناسب من الأقدمية داخل المجموعة. تتم مراقبة فعالية جميع علاقات التحوط على أساس شهري من قبل المجموعة. في حالات عدم فعاليتها، تدخل المجموعة في علاقات تحوط جديدة للتقليل من المخاطر بصورة مستمرة.

تستخدم المجموعة بنشاط الضمانات لتقليل مخاطر الائتمانية (للمزيد من التفاصيل أنظر أدناه).

٢-٣-٢٤ زيادة تركيز المخاطر

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تشير التركزات إلى التأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والمحافظة على محافظ إستثمارية متنوعة. تتم السيطرة على وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

٤-٢٤ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة بسبب عدم وفاء عملائها وزبائنها والأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. وتقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها للأفراد والأطراف الأخرى والتركيزات الجغرافية والصناعية وعن طريق مراقبة التعرضات بالنسبة إلى تلك الحدود.

إن المستوى الأول للحماية ضد مخاطر الائتمان غير الملائمة يتمثل في حدود الائتمان المحددة لكل بلد وقطاع صناعي وحدود المخاطر الأخرى، بالإضافة إلى حدود ائتمان العملاء أو مجموعة عملاء التي تم وضعها من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان في المقر الرئيسي، وتم تخصيصها بين البنك وشركاته التابعة المصرفية. ومن ثم يتم السيطرة على التعرض لمخاطر الائتمان للعملاء الأفراد أو مجموعة من العملاء من خلال تسلسل تفويض السلطات بناءً على تصنيف مخاطر العملاء بموجب نظام تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة. وفي الحالات التي تتخطى فيها التسهيلات الائتمانية غير المضمونة الحدود فإن سياسات المجموعة تتطلب ضمانات لتقليل مخاطر الائتمان والتي هي على هيئة ضمانات نقدية أو أوراق مالية أو رهانات قانونية على موجودات العميل أو ضمانات الأطراف الأخرى. كما تقوم المجموعة باعتماد مقياس عوائد رأس المال المعدل للمخاطر كإجراء لتقييم المخاطر/العوائد في مرحلة الموافقة على المعاملة.

١-٤-٢٤ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها

قيمة التعرض عند التعثر في السداد

يمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد إجمالي القيمة المدرجة للأدوات المالية الخاضعة لحساب الإضمحلال. يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد للتسهيلات غير الممولة عن طريق مضاغفات التعرضات القائمة بعامل تحويل الائتمان الذي يتراوح بين ٢٠% إلى ١٠٠%.

لإحتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد لقروض المرحلة ١، تقوم المجموعة بتقييم أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال ١٢ شهراً لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. إلا أنه، إذا كانت قروض المرحلة ١ التي يتوقع بأن تتعثر في السداد خلال ١٢ شهراً من تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي ومن المتوقع أيضاً بأن يتم معالجتها وبعد ذلك تتعثر في السداد مرةً أخرى، عندئذ يتم أخذ جميع أحداث التعثر في السداد المرتبطة في الاعتبار. بالنسبة للمرحلة ٢ والمرحلة ٣، يتم الأخذ في الاعتبار التعرض للتعثر في السداد للأحداث على مدى عمر الأدوات.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٤-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

١-٤-٢٤ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

خسارة في حالة حدوث التعثر في السداد

يستند تقييم المخاطر الائتمانية على إطار عمل موحد لتقييم الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد التي ينتج عنها معدل معين للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد. تستخدم المجموعة نماذج لحساب قيم الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد مع الأخذ في الاعتبار نوع وقيمة الضمانات (فرق ضمان القرض)، والسيناريوهات الاقتصادية وقطاع المقترض وما إلى ذلك.

تقوم المجموعة بتقسيم منتجات إقراض التجزئة الخاصة بها إلى محافظ صغيرة متجانسة، استناداً إلى الخصائص الرئيسية ذات الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتستند البيانات المطبقة إلى بيانات الخسائر التي تم جمعها ومن وقع الخبرة السابقة وتتضمن على مجموعة أوسع من خصائص المعاملات (مثل نوع المنتج ونطاق أوسع من أنواع الضمانات) بالإضافة إلى خصائص المقترض.

تعريف التعثر في السداد ومعالجته

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. تعتبر المجموعة أرصده الخزانة والأرصدة فيما بين البنوك متعثرة في السداد وتتخذ إجراءً فورياً عندما لا يتم تسوية المدفوعات المطلوبة عند إقفال العمل كما هو مبين في الاتفاقيات الفردية.

وكجزء من التقييم النوعي ما إذا كان العميل في وضع التعثر في السداد، تأخذ المجموعة أيضاً في الاعتبار مجموعته متنوعة من الحالات التي قد تشير إلى عدم احتمالية الدفع. وعند وقوع مثل هذه الأحداث، تدرس المجموعة بعناية فيما إذا كان ينبغي أن يؤدي هذا الحدث إلى معاملة العميل على أنه متعثر في السداد، وبالتالي يتم تقييمه على أنه المرحلة ٣ لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة أو ما إذا كانت المرحلة ٢ مناسبة. وتتضمن هذه الأحداث ما يلي:

- التصنيف الداخلي للمقترض الذي يشير إلى حدوث التعثر في السداد أو شبه حدوث التعثر في السداد؛
- المقترض طلب تمويلاً طارئاً من المجموعة؛
- لدى المقترض التزامات فات موعد استحقاقها للدائنين العموميين أو الموظفين؛
- المقترض متوفي؛
- انخفاض جوهري في قيمة الضمانات الأساسية حيث يتوقع استرداد القرض من بيع الضمانات؛
- انخفاض جوهري في معدل دوران المقترض أو خسارة أحد العملاء الرئيسيين؛
- خرق للعقد الذي لم يتنازل عنه من قبل المجموعة؛
- المدين (أو أي منشأة قانونية ضمن مجموعة المدين) قدم طلب / حماية من الإفلاس؛ و
- ديون المدين المدرجة أو تعليق تداول الأسهم في البورصة الرئيسية نتيجة للشائعات أو الحقائق عن الصعوبات المالية.

إن من سياسة المجموعة اعتبار الأداة المالية "معالجه" ولذلك يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ١٢ شهراً متتالية. ومن ثم يتم تحويل الموجود إلى المرحلة ٢ وبعد فترة علاج إضافية لمدة ٦ أشهر يتم تحويله إلى المرحلة ١.

درجات المخاطر الائتمانية وعملية تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد

تستخدم المجموعة درجات المخاطر الائتمانية الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للأطراف الأخرى الفردية. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة خصيصاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى. يتم إدخال المعلومات الكمية والنوعية في نماذج التصنيف لإنتاج درجات التصنيف. يتم استكمال ذلك مع البيانات الخارجية مثل تقييم التصنيف الائتماني الخارجي للمقترضين الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، تمكن النماذج الخبراء من إصدار الرأي على الشركات الناشئة ووحدات الاكتتاب التي سيتم إدخالها في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي لكل تعرض من التعرضات. هذا يتيح أخذ الاعتبارات التي قد لا يتم تسجيلها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في النموذج.

يتم معايرة الدرجات الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد بشكل تصاعدي عند كل درجة مخاطر عالية. على سبيل المثال، هذا يعني أن الفرق في احتمالية حدوث التعثر في السداد بين درجتي التصنيف ٠١ و ٠٢+ أقل من الفرق في احتمالية حدوث التعثر في السداد بين درجتي التصنيف ٠٥ و ٠٦+.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٤-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

١-٤-٢٤ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

درجات المخاطر الائتمانية وعملية تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد (تتمة)
فيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي تحتفظ بها المجموعة:

محفظة الجملّة

تتضمن محفظة الجملّة على كلاً من قروض الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للقروض المصرفية للشركات، يتم تقييم المقرضين من قبل وحدات المخاطر الائتمانية المتخصصة التابعة للمجموعة. يستند تقييم المخاطر الائتمانية على نموذج احتساب الجدارة الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية (للمعايرة) مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والميزانيات التي أعدها العميل. تتضمن هذه المعلومات المالية على النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب ذات الصلة الأخرى لقياس الأداء المالي للعميل. يتم أخذ بعض هذه المؤشرات من التعهدات مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بمزيد من الاهتمام.
- أي معلومات متاحة علناً عن العملاء من الأطراف الخارجية. ويتضمن ذلك على درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف أو تقارير المحللين المستقلين أو السندات المتداولة علناً أو أسهم مقايضات الديون العامة أو البيانات الصحفية والمقالات.
- أي معلومات اقتصادية كلية أو المعلومات الجيوسياسية، مثلاً، نمو الناتج المحلي الإجمالي ذو الصلة بقطاعات محددة والقطاعات الجغرافية التي يعمل فيها العميل.
- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية حول نوعيه وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.

محفظة التجزئة

يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة التجزئة باستخدام منهجية معدل الدوران. استخدمت منهجية معدل الدوران التحليل الإحصائي للبيانات التاريخية عن التقصير في الدفع لتقدير مقدار الخسارة. لقد أصدرت الإدارة رأياً للتأكد من أن تقدير الخسارة الذي تم التوصل إليه على أساس المعلومات التاريخية قد تم تعديله بشكل مناسب ليعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ إعداد التقرير المالي.

محفظة الخزينة

بالنسبة لسندات الدين في المحفظة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، يتم استخدام الدرجات الائتمانية لوكالات التصنيف الخارجية. يتم مراقبة وتحديث هذه الدرجات الائتمانية المنشورة باستمرار. يتم تعيين التصنيفات الخارجية إلى مقياس التصنيفات الداخلية للمجموعة ويتم استخدام احتمالية حدوث التعثر في السداد المرتبطة بكل درجة من الدرجات الائتمانية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على ٢٠ مستوى من مستويات التصنيف للأدوات غير المتعثرة في السداد (من ١ إلى ٨) وثلاث فئات للتعثر في السداد (من ٩ إلى ١١). يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة من فئات التصنيف مجموعة محددة من احتمالات حدوث التعثر في السداد، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تخضع أساليب التقييم إلى عملية التحقق وإعادة المعايرة الدورية بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر في السداد التي تمت ملاحظتها فعلياً.

فيما يلي أدناه درجات التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة مع تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد ذات الصلة:

درجات التصنيف الداخلي	وصف درجة التصنيف الداخلي	نطاق احتمالية حدوث التعثر في السداد
٤- إلى ١+	متفوقة	<= ٠,٠٠% إلى > ٠,٤٩%
٥- إلى ٥+	مرضية	<= ٠,٤٩% إلى > ١,٥٢%
٦- إلى ٦+	مرضية	<= ١,٥٢% إلى > ٥,٠٢%
٧	هامشية	<= ٥,٠٢% إلى > ١٧,٣٢%
٨	خاضعة للمراقبة	<= ١٧,٣٢%

يتم بعد ذلك تعديل احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تم الحصول عليها على النحو الوارد أعلاه لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لإدراجها في معلومات النظرة المستقبلية. ويتم تكرار ذلك بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات الاقتصادية حسب مقتضى الحال.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٤-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

١-٤-٢٤ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تراقب المجموعة باستمرار جميع الموجودات الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة. وذلك من أجل تحديد ما إذا كانت أداة أو محفظة من الأدوات المالية تخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي. تأخذ المجموعة في الاعتبار عدة عوامل عند تحديد بأن التعرض لديه زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية بما في ذلك عدد التغييرات في تصنيف المخاطر الداخلية والتحول إلى الحسابات التي تتطلب مراقبة عن كثب وإعادة هيكلتها/منح الوقت للقرض والسجل التاريخي للتأخر في السداد وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت المجموعة المخاطر الائتمانية المنخفضة المناسبة والتي تتضمن على جميع حالات التعرض التي تستوفي بالمعايير التالية:

- جميع التعرضات الحكومية بالعملة المحلية ممولة بالعملة المحلية
- جميع التعرضات بالعملة المحلية هي لحكومة مملكة البحرين أو مصرف البحرين المركزي
- جميع التعرضات ذات تصنيف خارجي A- أو أعلى.

يتم تطبيق إجراء احترازي وتعتبر الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية إذا كان المقترض متأخر عن سداد التزاماته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج من "ثلاث مراحل" للإضمحلال بناءً على التغييرات في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي كما هو ملخص أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية غير المضمحلة ائتمانياً عند الإثبات المبدئي أو التي لم تزد المخاطر الائتمانية بشكل جوهرية منذ الإثبات المبدئي ضمن "المرحلة ١" ويتم مراقبة مخاطرها الائتمانية باستمرار من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم ترحيل الأداة المالية إلى "المرحلة ٢" ولكن لا يتم اعتبارها بأنها مضمحلة ائتمانياً. يرجى الرجوع أعلاه للحصول على وصف للطريقة التي تحددتها المجموعة عند حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية مضمحلة ائتمانياً، فإنه يتم ترحيل الأداة المالية إلى "المرحلة ٣"
- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ١ بمبلغ مساو للجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً القادمة. يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية في المرحلتين ٢ و ٣ على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- إن المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هو بأنه ينبغي الأخذ في الاعتبار معلومات النظرة المستقبلية.

يلخص الرسم البياني التالي متطلبات الإضمحلال بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (بخلاف الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً المشتراة أو الممنوحة):

التغير في نوعية الائتمان من الإثبات المبدئي

المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
(الإثبات المبدئي)	الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية	(التعثر في السداد أو المضمحلة ائتمانياً)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	(منذ الإثبات المبدئي)	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

تعريف التعثر في السداد والموجودات المضمحلة ائتمانياً

تحدد المجموعة الأداة المالية بأنها في حالة التعثر في السداد، والتي تتماشى تماماً مع تعريف المضمحلة ائتمانياً، عندما يستوفي واحد أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية

تجاوز المقترض في سداد التزاماته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٤-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

١-٤-٢٤ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

تعريف التعثر في السداد والموجودات المضمحلة ائتمانياً (تتمة)

المعايير النوعية

المعايير التي تحدد عدم قدرة المقرض على السداد، مما يدل على أن المقرض يواجه صعوبات مالية جوهرية.

هذه هي الحالات التي تحدد عدم قدرة المقرض على السداد:

- المقرض في فترة منح وقت طويلة الأجل
- المقرض متوفي
- المقرض مفلس
- خرق المقرض للعقد المالية
- اخفاء السوق النشطة لتلك الموجودات المالية نتيجة وجود صعوبات مالية
- تم تقديم التنازلات من قبل المقرض نتيجة للصعوبات المالية التي يواجه المقرض
- قد أصبح من المحتمل أن المقرض سيعلن إفلاسه
- الموجودات المالية مشتراة أو ممنوحة بخصم كبير مما يعكس تكبد خسائر ائتمانية

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المجموعة وهي متوافقة مع تعريف التعثر في السداد المستخدمة لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر في السداد بصورة متطابقة على نموذج احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد خلال فترة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.

تعتبر الأداة بأنها لم تعد في حالة التعثر في السداد (أي تم معالجتها) عندما لم تعد تستوفي أي من المعايير التعثر في السداد لفترة زمنية متتالية لمدة ١٢ شهراً لأغراض التحول من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ و٦ أشهر للتحويل من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١. تم تحديد هذه الفترة لمدة ١٢ شهراً و٦ أشهر بناءً على التحليل الذي يأخذ في الاعتبار عودة الأداة المالية إلى حالة التعثر في السداد بعد معالجتها باستخدام تعاريف مختلفة محتملة للعلاج.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وتقنيات التقدير

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إما على ١٢ شهراً أو على مدى العمر اعتماداً على ما إذا كانت الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قد حدثت منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت الموجودات تعتبر مضمحلة ائتمانياً. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المنتج المخصوم من احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد، والمعرفة كما يلي:

تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد إمكانية تعثر المقرض في الوفاء بالتزاماته المالية (حسب "تعريف التعثر في السداد" المذكور أعلاه)، إما لمدة ١٢ شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام.

تستند قيمة التعرض عند التعثر في السداد على المبالغ التي تتوقع المجموعة أن تكون مستحقة في وقت التعثر في السداد، على مدى ١٢ شهراً القادمة (قيمة التعرض عند التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً) أو على مدى العمر المتبقي (قيمة التعرض عند التعثر في السداد على مدى العمر). فعلي سبيل المثال، بالنسبة للارتباطات المتجددة، تقوم المجموعة بتضمين الرصيد المسحوب الحالي بالإضافة إلى أي مبلغ آخر من المتوقع بأن يتم سحبه إلى الحد التعاقدى الحالي في وقت التعثر في السداد، الذي ينبغي أن يحدث.

تمثل الخسارة في حالة التعثر في السداد توقعات المجموعة لمدى الخسارة على التعرضات المتعثرة في السداد. وتختلف الخسارة في حالة التعثر في السداد على حسب نوع الطرف الآخر ونوع وأقدمية المطالبة وتوافر الضمانات الإضافية أو الدعم الائتماني الآخر والجغرافي والقطاعي. ويتم التعبير عن الخسارة في حالة التعثر في السداد كنسبه الخسارة لكل وحدة من وحدات التعرض في وقت التعثر في السداد (قيمة التعرض عند التعثر في السداد). يتم احتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد على أساس ١٢ شهراً أو على مدى العمر، حيث أن الخسارة في حالة التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً هي نسبة الخسارة المتوقع أن تحدث إذا حدث التعثر في السداد خلال ١٢ شهراً القادمة والخسارة في حالة التعثر في السداد هي نسبة الخسارة المتوقع أن تحدث إذا حدث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع المتبقي للقرض.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقعات احتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي. يتم مضاعفات المكونات الثلاثة (احتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد) معاً ويتم تعديل توقعات احتمالية التعثر في السداد لإمكانية البقاء (أي التعرض لم يدفع مسبقاً أو التعثر في السداد في شهر سابق). ويحسب هذا بشكل فعال الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل شهر مستقبلي، ومن ثم يتم خصمها مرة أخرى بتاريخ إعداد التقارير المالي وتجميعها. أن معدل الخصم المستخدم في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة هو سعر الفائدة الفعلي الأصلي أو بمعدل تقريبي.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٤-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٢٤-١ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

تعريف التعثر في السداد والموجودات المضمحلة ائتمانياً (تتمة)

يتم وضع احتمالية التعثر في السداد على مدى العمر من خلال تطبيق معلومات النظرة المستقبلية لاحتمالية التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً على مدى فترة استحقاق القرض. يستند بيان الاستحقاق على البيانات التاريخية الملحوظة ويفترض أن يكون هو نفسه في جميع الموجودات ضمن المحفظة ونطاق الدرجة الائتمانية. ويدعم هذا من خلال التحليل التاريخي.

يتم تحديد قيمة التعرض عند التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر بناءً على بيان المدفوعات المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.

بالنسبة للمنتجات المطفأة وسداد القرض دفعة واحدة، فإن ذلك يستند إلى المدفوعات التعاقدية المستحقة على المقترض على أساس ١٢ شهراً أو على مدى العمر.

بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض في السداد بالأخذ في الاعتبار الرصيد المسحوب الحالي وإضافة "عامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالخفض التدريجي المتوقع للحد المتبقي في وقت التعثر في السداد. تختلف هذه الافتراضات حسب نوع المنتج.

يتم تحديد الخسارة في حالة التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر بالنسبة للأجزاء المضمونة وغير المضمونة للأدوات بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد التي تم تحقيقها بعد التعثر في السداد. تختلف هذه حسب نوع المنتج.

بالنسبة للمنتجات المضمونة، تستند هذه أساساً على قيم الضمانات بعد تطبيق فرق ضمان القرض المعتمد وفقاً لنوع الضمانات. وعلاوة على ذلك، قامت المجموعة بتطبيق الحد الأعلى والأدنى للخسارة في حالة التعثر في السداد فيما يتعلق بالمحفظة المضمونة بناءً على نوع الضمان.

بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، يتم احتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد بناءً على نماذج تأخذ في الاعتبار عدة عوامل مثل البلد والقطاع واحتمالية التعثر في السداد وما إلى ذلك مما يؤثر على المبالغ المستردة التي تم تحقيقها بعد التعثر في السداد.

كما يتم تضمين المعلومات الاقتصادية للنظرة المستقبلية لتحديد احتمالية التعثر في السداد أو الخسارة في حالة التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر. قد تختلف هذه الافتراضات حسب بلد التعرض. يرجى الرجوع إلى إيضاح ٤ أو أدناه للحصول على توضيح بشأن معلومات النظرة المستقبلية وإدراجها في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم مراقبة ومراجعة الافتراضات التي تستند عليها عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة - مثل كيفية تحديد بيان استحقاق احتمالية التعثر في السداد وكيفية تغيير قيمة الضمانات وما إلى ذلك على أساس ربع سنوي.

لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في تقنيات التقدير أو الافتراضات الجوهرية التي تم إجراؤها خلال فترة إعداد التقرير المالي.

افتراضات المتغيرات الاقتصادية

تم عرض نظرة عامة للنهج المتبع في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو مذكور أعلاه في إيضاح ٤. لضمان اكتمالها ودقتها، تحصل المجموعة على البيانات المستخدمة من مصادر أخرى (مثل موديز) وفريق من الاقتصاديين ضمن قسم مخاطر الائتمان الخاصة بها يتحقق من دقة المدخلات لنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة بما في ذلك تحديد الأوزان المنسوبة إلى السيناريوهات المتعددة. تبين الجداول التالية العوامل الرئيسية للخسارة المتوقعة والافتراضات المستخدمة في تقديرات الحالة الأساسية للمجموعة، تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحالة الأساسية، بالإضافة إلى تأثير استخدام سيناريوهات اقتصاديه متعددة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٤-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

١-٤-٢٤ تقييم إضمحلال المخاطر الائتمانية (السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨) والتخفيف من حدتها (تتمة)

افتراضات المتغيرات الاقتصادية (تتمة)

متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستخدمة	سيناريو الخسائر الائتمانية المتوقعة والأوزان المخصصة
الناتج المحلي الإجمالي	أساسي (٤٠%)
سعر النفط	صعود (٣٠%)
مؤشر الأسهم	هبوط (٣٠%)

يتم اختيار هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية على أساس تحليل الانحدار بين متغيرات الاقتصاد الكلي واحتمالية التعثر في السداد. تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والتأثير المرتبط بها على احتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد حسب البلد والقطاع. يتم تقديم توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية (جميع السيناريوهات) من قبل وكالة موديز على أساس ربع سنوي وتقديم أفضل عرض تقديري للاقتصاد على مدى السنوات المقبلة.

وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وحلت الحالات غير الدقيقة والتباينات داخل المناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة لكي يثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل على نحو ملائم مجموعة السيناريوهات المحتملة.

بالإضافة لما هو مذكور أعلاه، تأخذ المجموعة في الاعتبار أيضاً تأثير أي تغييرات تنظيميه أو تشريعيه أو سياسيه، ومع ذلك، لا يعتبر بأن ليس لها أي تأثير جوهري وبالتالي لم يتم إجراء تعديل على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتلك العوامل. ويتم مراجعة ومراقبة هذه العوامل لتحقيق من لمدى ملائمتها على أساس ربع سنوي.

٢٤-٤-٢ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

تتم إدارة مخاطر تركيز المجموعة حسب الإقليم الجغرافي وحسب القطاع الصناعي. يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود قائمة المركز المالي، متضمنة على بنود الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة. يوضح إجمالي الحد الأقصى لتعرضات المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض		
٢٠١٧	٢٠١٨	
١,٣٥٥	١,٥٧٥	أموال سائلة
١,٠٥١	٩٦١	سندات دين محتفظ بها لغرض المتاجرة
٣,١٧٠	٢,٩٩١	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٥٢١	١,٦٦٨	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٥,٥٧٤	٥,٦٥٢	إستثمارات دين محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
١٥,٣٢٩	١٤,٨٨٤	قروض وسلف
١,٣٠١	١,٥٨٤	تعرضات ائتمانية أخرى
٢٩,٣٠١	٢٩,٣١٥	
٩,٥٩٥	٩,٩٧٧	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة (إيضاح ٢١)
٣٨,٨٩٦	٣٩,٢٩٢	المجموع

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢-٢٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢-٤-٢٤ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى (تتمة)
عندما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرضات المخاطر الائتمانية الحالية ولكن ليس الحد الأقصى الذي من الممكن إن ينتج في المستقبل نتيجة لتغيرات في القيم.

للمزيد من التفاصيل عن الحد الأقصى لتعرضات المخاطر الائتمانية بالنسبة لكل فئة من فئات الأدوات المالية، ينبغي الرجوع لإيضاحات محددة. إن تأثير الضمانات والتقنيات الأخرى لتخفيف المخاطر هي موضحة أدناه.

٢-٤-٣ تركيز مخاطر التعرضات القصوى للمخاطر الائتمانية
يمكن تحليل موجودات المجموعة (قبل الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى) حسب الأقاليم الجغرافية التالية:

		الموجودات				
		٢٠١٨				
٢٠١٧	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١		
٣,١٦٣	٣,٢٣٢	١	١٣٦	٣,٠٩٥	أوروبا الغربية	
١١,٦١٤	١٢,٢٩٠	٢٨	٥٠٧	١١,٧٥٥	العالم العربي	
٢,١٨٩	١,٧٤٢	-	٩	١,٧٣٣	آسيا	
٣,٠٥٨	٣,٢٧٧	٢٠	-	٣,٢٥٧	أمريكا الشمالية	
٨,١٢٥	٧,٥٢٠	١٣١	١٤٠	٧,٢٤٩	أمريكا اللاتينية	
١,١٥٢	١,٢٥٤	٨	٢١٨	١,٠٢٨	أخرى	
٢٩,٣٠١	٢٩,٣١٥	١٨٨	١,٠١٠	٢٨,١١٧	المجموع	

يمكن تحليل مطلوبات وحقوق ملكية المجموعة حسب الأقاليم الجغرافية التالية:

المطلوبات وحقوق الملكية				
٢٠١٧	٢٠١٨			
٢,١٥٧	٢,٤٨٩			أوروبا الغربية
١٨,٧٧٨	١٨,٨٧٩			العالم العربي
٣٥٩	٤٦٨			آسيا
٩٧٧	٧٠٦			أمريكا الشمالية
٦,٦٠١	٦,٠٤٦			أمريكا اللاتينية
٤٢٩	٧٢٧			أخرى
٢٩,٣٠١	٢٩,٣١٥			المجموع

يمكن تحليل الارتباطات والالتزامات المحتملة للمجموعة حسب الأقاليم الجغرافية التالية:

الارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة					
		٢٠١٨			
٢٠١٧	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١,٥٥٠	١,٨١٢	٣٠	٥٩	١,٧٢٣	أوروبا الغربية
٣,٨٠٣	٣,٩٢٠	-	١١١	٣,٨٠٩	العالم العربي
٢٨١	٣٣٧	-	٨٤	٢٥٣	آسيا
٥٤٠	٦٩٥	-	٦٤	٦٣١	أمريكا الشمالية
٣,٣٨٠	٣,٠٧٦	-	-	٣,٠٧٦	أمريكا اللاتينية
٤١	١٣٧	١	١٦	١٢٠	أخرى
٩,٥٩٥	٩,٩٧٧	٣١	٣٣٤	٩,٦١٢	المجموع

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤,٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-٣- تركيز مخاطر التعرضات القصوى للمخاطر الائتمانية (تتمة)

تحليل القطاع الصناعي للموجودات المالية للمجموعة، قبل وبعد الأخذ في الاعتبار الضمانات النقدية المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى، هي كالتالي:

صافي التعرضات القصوى		إجمالي التعرضات القصوى					
٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨				
		المجموع	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٨,٠٤٨	٧,٦٣٨	٩,٥٨٠	٩,٥٩١	-	٣٤٠	٩,٢٥١	خدمات مالية
٤,٧٨٣	٤,٨٢٧	٤,٨١١	٤,٨٥٤	٢١	٧٦	٤,٧٥٧	خدمات أخرى
٢,١٦٢	٣,١٣٦	٢,٢٠٣	٣,١٨١	٧٢	١٥٤	٢,٩٥٥	تصنيعي
١,١٦٦	٨٢٣	١,٢٥٦	٩١٢	٣٤	٤١	٨٣٧	إنشائي
٣٠٧	٣٧٤	٣٠٧	٣٧٤	-	١٢	٣٦٢	تعددين وتنقيب
١,١٣٦	١,٠٦٢	١,١٣٦	١,٠٦٢	٩	٨٢	٩٧١	مواصلات
٥٧٢	٦٢٤	٥٧٣	٦٢٤	٧	٣٢	٥٨٥	تمويل شخصي / إستهلاكي
١١	١٠	١١	١٠	-	-	١٠	بطاقات الائتمان
٣٦٨	٥٠٧	٣٦٨	٥٠٧	-	٧٦	٤٣١	تمويل العقارات التجارية
١٩٧	١٨٧	١٩٧	١٨٧	١	-	١٨٦	رهن العقار السكني
١,٢٣٦	١,٥٣٤	١,٢٤٢	١,٥٤٢	١	١٢١	١,٤٢٠	تجاري
١,٤٢٦	١,٢٠٦	١,٤٢٦	١,٢٠٦	٣٥	٤٢	١,١٢٩	زراعة وصيد وتشجير
٥٣٩	٣٨٩	٥٣٩	٣٨٩	٨	-	٣٨١	تكنولوجيا ووسائل الإعلام واتصالات
٥,٤٨٢	٤,٢٨٧	٥,٦٥٢	٤,٨٧٦	-	٣٤	٤,٨٤٢	حكومي
٢٧,٤٣٣	٢٦,٦٠٤	٢٩,٣٠١	٢٩,٣١٥	١٨٨	١,٠١٠	٢٨,١١٧	المجموع

تحليل القطاع الصناعي للارتباطات الائتمانية والإلتزامات المحتملة للمجموعة، قبل وبعد الأخذ في الاعتبار الضمانات النقدية المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى، هي كالتالي:

صافي التعرضات القصوى		إجمالي التعرضات القصوى					
٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨				
		المجموع	المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣,٠٤٩	٣,٦٥٢	٣,٢١٤	٣,٩٩٠	١	٦١	٣,٩٢٨	خدمات مالية
٢,١٠٩	٦٦٨	٢,١١٤	٦٦٨	-	١٣٤	٥٣٤	خدمات أخرى
١,٠٥٦	١,٣٧٤	١,٠٦٥	١,٣٨٤	-	٦١	١,٣٢٣	تصنيعي
٦٦٠	٦٩٣	٦٦٣	٦٩٤	٣٠	٦٢	٦٠٢	إنشائي
٢٠٣	٩٥٧	٢٠٣	٩٥٧	-	-	٩٥٧	تعددين وتنقيب
٣٣٢	٣٢٥	٣٣٢	٣٢٥	-	-	٣٢٥	مواصلات
٦٣	٣٦	٦٣	٣٦	-	-	٣٦	تمويل شخصي / إستهلاكي
٢١	١٨٩	٢١	١٨٩	-	-	١٨٩	تمويل العقارات التجارية
٥٦٤	٣٩١	٥٦٧	٣٩٥	-	١٦	٣٧٩	تجاري
١٨١	١٩٠	١٨١	١٩٠	-	-	١٩٠	زراعة وصيد وتشجير
١٢٧	٢٧١	١٢٨	٢٧٢	-	-	٢٧٢	تكنولوجيا ووسائل الإعلام واتصالات
١,٠٣٧	٨٤١	١,٠٤٤	٨٧٧	-	-	٨٧٧	حكومي
٩,٤٠٢	٩,٥٨٧	٩,٥٩٥	٩,٩٧٧	٣١	٣٣٤	٩,٦١٢	المجموع

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤,٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٢٤-٤-٤-٤ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

تتم إدارة نوعية ائتمان الموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة الموجود المالي، على أساس نظام التصنيفات الائتمانية للمجموعة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
لم يحزن موعد استحقاقها وغير مضمحلة				
المجموع	فات موعد استحقاقها ومضمحلة بشكل فردي	فات موعد استحقاقها لكنها غير مضمحلة	درجة المعيار الأساسي	درجة عالية
١,٥٧٥	-	-	-	١,٥٧٥
٩٦١	-	-	٩٠٧	٥٤
٢,٩٩١	-	-	١,١٥٦	١,٨٣٥
١,٦٦٨	-	-	١,٤٩٧	١٧١
٥,٦٥٢	-	-	١,٢٦٥	٤,٣٨٧
١٤,٨٨٤	١٨٨	٥٥	١٠,١٦٣	٤,٤٧٨
١,٥٨٤	-	-	١٩٢	١,٣٩٢
٢٩,٣١٥	١٨٨	٥٥	١٥,١٨٠	١٣,٨٩٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
لم يحزن موعد استحقاقها وغير مضمحلة				
المجموع	فات موعد استحقاقها ومضمحلة بشكل فردي	فات موعد استحقاقها لكنها غير مضمحلة	درجة المعيار الأساسي	درجة عالية
١,٣٥٥	-	-	-	١,٣٥٥
١,٠٥١	-	-	٨٢٢	٢٢٩
٣,١٧٠	-	-	١,٢٩٨	١,٨٧٢
١,٥٢١	-	-	١,٤٢١	١٠٠
٥,٥٧٤	٢	-	١,٥٢٠	٤,٠٥٢
١٥,٣٢٩	١٧٨	٧٢	١٠,٦٥٦	٤,٤٢٣
١,٣٠١	-	-	٢٦٥	١,٠٣٦
٢٩,٣٠١	١٨٠	٧٢	١٥,٩٨٢	١٣,٠٦٧

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤,٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٤-٢٤ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية بناءً على التصنيفات الائتمانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

أموال سائلة	سندات دين محتفظ بها	إيداعات لدى بنوك	أوراق مالية مشتراة بموجب	إستثمارات دين محتفظ بها	قروض وسلف
لغرض المتاجرة	لغرض المتاجرة	ومؤسسات مالية أخرى	اتفاقيات إعادة شراء	لغرض غير المتاجرة	
١,٣٥٢	٤٣٦	١,٩٠٣	١٠٣	٤,٢٥٨	٥,٧٨٦
١٤٩	٥٢٥	٣٨٩	٩٢٥	٥٠٥	٤,٥٨٣
٦٥	-	٦٧٩	٦٢٧	٧٥٨	٣,٢٦٣
-	-	-	١٣	-	٢١٤
١,٥٦٦	٩٦١	٢,٩٧١	١,٦٦٨	٥,٥٢١	١٣,٨٤٦
-	-	-	-	-	٤٠
٢	-	-	-	-	٨٢
٧	-	٢٠	-	١٣١	٤٤٢
-	-	-	-	-	١٣١
-	-	-	-	-	١٥٥
٩	-	٢٠	-	١٣١	٨٥٠
-	-	-	-	-	١٨٨
-	-	-	-	-	١٨٨
١,٥٧٥	٩٦١	٢,٩٩١	١,٦٦٨	٥,٦٥٢	١٤,٨٨٤

المرحلة ١ (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)

درجات التصنيف ١ إلى ٤-

درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-

درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-

درجات التصنيف ٧

القيمة المدرجة (صافي)

المرحلة ٢ (الخسائر الائتمانية المتوقعة غير المضمحلة إئتمانياً على مدى العمر)

درجات التصنيف ١ إلى ٤-

درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-

درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-

درجات التصنيف ٧

درجات التصنيف ٨

القيمة المدرجة (صافي)

المرحلة ٣ (الخسائر الائتمانية المتوقعة المضمحلة إئتمانياً على مدى العمر)

درجات التصنيف ٩ إلى ١١

القيمة المدرجة (صافي)

المجموع

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٤،٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤-٤-٢٤ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

من سياسات المجموعة المحافظة على دقة وتطابق تصنيفات مخاطر الائتمان عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف المخاطر. وسهل هذا من تركيز الإدارة على المخاطر القابلة للتطبيق ومقارنة تعرضات مخاطر الائتمان عبر كافة خطوط الأعمال والأقاليم الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف تدعمه مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، بالإضافة إلى معلومات السوق المقدمة من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الائتمان. جميع تصنيفات المخاطر الداخلية مصممة خصيصاً لمختلف الفئات ومستمدة وفقاً لسياسة تصنيف المجموعة. ويتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر بصورة منتظمة. كل فئة من فئات المخاطر لديها درجات من وكالات تصنيف تعادل موديز وستاندرز وبورز وفيتش وكابيتال انتليجنس.

٤-٤-٥ القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية التي تمت إعادة تفاوض شروطها كما في نهاية السنة

٢٠١٧	٢٠١٨	قروض وسلف
٢٣٩	٣٣٠	
=====	=====	

٤-٤-٦ نظرة عامة عن القروض المعدلة أو القروض الممنوحة للوقت

من وجهة نظر إدارة المخاطر، بمجرد أن يتم الإفصاح بأن الموجود ممنوح للوقت أو تم تعديله، تستمر وحده معالجة القروض المتعثرة للمجموعة في متابعة التعرض حتى يتم الانتهاء منه تماماً أو استبعاده في نهاية الأمر.

يقدم الجدول التالي معلومات عن الموجودات المالية التي تم تعديلها بينما لديها مخصص خسارة مقاسة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٢٠١٨	إجمالي القيمة المدرجة	الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة
٩	-	
=====	=====	=====

إجمالي القيمة المدرجة التي تم قياس مخصص خسارة لها باستخدام الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً خلال السنة

٤-٤-٧ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

إن مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. تتضمن أنواع الضمانات الرئيسية التي تم الحصول عليها على نقد و ضمانات من بنوك والموجودات المنقولة وغير المنقولة.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الإضمحلال. كما تقوم المجموعة باستخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية مع الأطراف الأخرى.

فروض التعرض الائتماني إلى نسب القيمة للمحفظة العقارية

يبلغ التعرض الائتماني العقاري للمجموعة ٨٣٤ مليون دولار أمريكي. في الغالب، تتراوح نسب القروض إلى القيمة لتلك التعرضات بين ٣٠% إلى ٦٠%.

٤-٤-٨ تعرضات الحدود القصوى لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية غير الخاضعة للإضمحلال

يتضمن الجدول التالي تحليلاً للحدود القصوى للتعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن الموجودات المالية غير الخاضعة للإضمحلال (أي المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر):

تعرضات الحدود القصوى لمخاطر الائتمان

٩٦١	أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٤٥٠	- سندات دين
١٨	مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
	مشتقات محتفظ بها كتحوطات
١٩	الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
	- قروض وسلف العملاء
=====	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٥-٢٤ مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر التعرض للخسارة نتيجة لفشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته بتسليم النقد أو أوراق مالية أو موجودات أخرى حسب ما هو متفق عليه في العقد. ولأنواع معينة من المعاملات، تقوم المجموعة بتقليل هذه المخاطر من خلال وكيل تسوية للتأكد من تسوية المعاملة فقط عندما يقوم كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماته الخاصة بالتسوية. وتشكل موافقات التسوية جزءاً من الموافقات الائتمانية وإجراءات مراقبة حدود الائتمان.

٦-٢٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر بأن أرباح أو رأسمال المجموعة أو قدرتها لدعم أعمالها الإستراتيجية، سوف تتأثر نتيجة لتغيرات أسعار السوق أو الأسعار المتعلقة بأسعار الفائدة أو أسعار الأسهم أو أسعار تكلفة القروض وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

تستخدم المجموعة الحدود والسياسات الموضوعية من قبل المجموعة التي يتم من خلالها متابعة ومراقبة مخاطر السوق. يتم قياس ومراقبة هذه المخاطر من قبل قسم إدارة المخاطر مع إشراف إستراتيجي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. إن وحدة الخزانة ومخاطر السوق المالية التابعة لقسم إدارة المخاطر هي مسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسة مخاطر السوق ووضع منهجية لقياس/متابعة المخاطر وكذلك مسؤولة عن مراجعة جميع المنتجات التجارية الجديدة وسقوف مخاطر المنتجات قبل اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. وتتمثل المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر السوق في قياس مخاطر السوق وتقديم تقرير عن مخاطر السوق مقابل السقوف المعتمدة من قبل المجموعة.

٧-٢٤ مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوتات في إعادة تسعير فوائد الموجودات والمطلوبات. إن أهم عوامل مخاطر السوق بالنسبة للمجموعة هي أسعار الفائدة. ولكن يتم تقليل هذه المخاطر لأن موجوداتها ومطلوباتها المتأثرة بأسعار الفائدة هي في معظمها ذات معدلات عائمة حيث فترة المخاطر أقل. وبشكل عام، تستخدم المجموعة التمويل بالعملات المتوافقة وتحويل الأدوات المالية ذات المعدلات الثابتة إلى معدلات عائمة من أجل إدارة الفترة بشكل أفضل في سجلات الموجودات.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات المحتملة الممكنة في معدلات الفائدة، مع الاحتفاظ بجميع المخاطر الأخرى ثابتة، للقائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة.

إن حساسية القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر هي التأثير في التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي دخل الفوائد لمدة سنة واحدة، على أساس الموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر، متضمنة تأثير أدوات التحوط. يتم إحتساب حساسية الحقوق عن طريق إعادة تقييم المعدل الثابت للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، متضمنة تأثير أي تحوط ومقايضات مرتبطة به. بصورة جوهرية، فإن جميع الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر من قبل المجموعة هي موجودات بمعدلات عائمة. وبالتالي، فإن الحساسية للتغيرات في حقوق الملكية نتيجة لتغيرات في معدل الفائدة تعتبر غير جوهرية.

٢٠١٨				
حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر	النقص في النقاط الأساسية	حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر	الزيادة في النقاط الأساسية	
٣	٢٥	(٣)	٢٥	دولار أمريكي
-	٢٥	-	٢٥	يورو
(١)	٢٥	١	٢٥	جنيه إسترليني
(١)	٢٥	١	٢٥	ريال برازيلي
(١)	٢٥	١	٢٥	أخرى
٢٠١٧				
حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر	النقص في النقاط الأساسية	حساسية قائمة الأرباح أو الخسائر	الزيادة في النقاط الأساسية	
-	٢٥	-	٢٥	دولار أمريكي
(٢)	٢٥	٢	٢٥	يورو
-	٢٥	-	٢٥	جنيه إسترليني
-	٢٥	-	٢٥	ريال برازيلي
(١)	٢٥	١	٢٥	أخرى

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

٨-٢٤ مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يشير الجدول أدناه إلى العملات التي كان لدى المجموعة تعرضات جوهرية على موجوداتها ومطلوباتها النقدية وتدفقاتها النقدية المتنبأ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. يحسب التحليل تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار العملة مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر (نتيجة لحساسية عملة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمحتفظ بها لغرض غير المتاجرة) وحقوق الملكية (نتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لمقايضات العملات عقود صرف أجنبي آجلة المستخدمة كتحوطات للتدفقات النقدية) وتأثير تغيرات العملات الأجنبية على هيكل مراكز البنك في شركاته التابعة. تعكس القيمة السالبة في الجدول صافي انخفاض محتمل في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو حقوق الملكية، وبينما تعكس القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

٢٠١٧			٢٠١٨			العملة
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح قبل الضريبة	تغير في سعر العملة %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الربح قبل الضريبة	تغير في سعر العملة %	
+/- ٣١%	-	+/- ٥%	+/- ٢٩%	-	+/- ٥%	ريال برازيلي
+/- ٤%	-	+/- ٥%	+/- ٥%	-	+/- ٥%	جنيه مصري
+/- ٩%	+/- ٤%	+/- ٥%	+/- ١٠%	-	+/- ٥%	دينار أردني
+/- ٦%	-	+/- ٥%	+/- ٦%	-	+/- ٥%	دينار جزائري
-	+/- ١%	+/- ٥%	-	+/- ١%	+/- ٥%	دينار بحريني

٩-٢٤ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية كنتيجة لتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم ومؤشرات قيمة الأسهم الفردية. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة من محفظة سندات المجموعة.

إن التأثير على حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض المتاجرة وأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمحاولة للبيع) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم أو صافي قيم الموجود مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، هي كالتالي:

٢٠١٧		٢٠١٨		أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض المتاجرة سندات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
التأثير على قائمة الأرباح أو الخسائر/حقوق الملكية	% التغير في أسعار الأسهم	التأثير على قائمة الأرباح أو الخسائر/حقوق الملكية	% التغير في أسعار الأسهم	
-	+/- ٥%	+/- ١%	+/- ٥%	
+/- ١%	+/- ٥%	-	+/- ٥%	

١٠-٢٤ المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو من الأحداث الطارئة الخارجية. تتضمن المخاطر في المؤسسة العربية المصرفية على المخاطر القانونية ومخاطر تقنية المعلومات.

تلتزم المجموعة بثلاثة خطوط لنموذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. يتم دعم الأنشطة التجارية (خط الدفاع الأول) من قبل أقسام إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة التي تقدم تقاريرها إلى مدير المخاطر المحلي أو رئيس المخاطر المحلي (خط الدفاع الثاني). تخضع إدارة المخاطر التشغيلية لمراجعة مستقلة من قبل التدقيق الداخلي (خط الدفاع الثالث).

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة بمساعدة لجنة مخاطر المجموعة في إدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء مجموعة المؤسسة العربية المصرفية وتضمن إجراء شئون المجموعة بطريقه تتوافق مع سياسة المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

١٠-٢٤ المخاطر التشغيلية (تتمة)

لجنة المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة:

- تحدد سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وتوصى بالحصول على الموافقة النهائية لهذه السياسة من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس.
- تقديم الاستشارات إلى لجنة مخاطر المجموعة ولجنة المخاطر التابعة للمجلس بوضع واعتماد ومراجعة قبول المخاطر التشغيلية بشكل دوري في مجموعة المؤسسة العربية المصرفية.
- مراقبة ومراجعة تعرضات المخاطر التشغيلية في مختلف وحدات الأعمال والشركات التابعة.
- تحديد المكونات المختلفة لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في مجموعة المؤسسة العربية المصرفية والإشراف على تنفيذ إطار العمل في جميع أنحاء مجموعة المؤسسة العربية المصرفية.
- الإشراف على الإجراءات المتخذة للحفاظ على التعرضات بما يتماشى مع بيان المخاطر التشغيلية.

يخضع تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية إلى لجنة المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة.

تشرف لجان المخاطر التشغيلية المحلية على تنفيذ إطار العمل وإدارة المخاطر التشغيلية في كافة الشركات التابعة للفروع الخاصة بمجموعة المؤسسة العربية المصرفية.

تتولى إدارة المخاطر التشغيلية التابعة للمجموعة في المكتب الرئيسي مسؤولية تطوير المنهجية الشاملة للمجموعة ودعم النظام ومراقبة الجودة بشكل عام. قامت المجموعة بتطبيق الأدوات التالية لإدارة المخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بتطبيق الأدوات التالية لإدارة المخاطر التشغيلية:

- بيانات الخسائر الداخلية والحوادث وأقرب الأحداث الفاتنة
- التقييمات الذاتية للمخاطر والرقابة (من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل)
- معايير الرقابة على مستوى المجموعة
- مؤشرات المخاطر والأداء الرئيسية (على المستويين المجموعة والمحلي)
- عمليات الموافقة على المنتجات الجديدة

يتم تسجيل جميع أحداث الخسائر والحوادث ذات الصلة في قاعدة بيانات الحوادث على مستوى المجموعة. يبلغ إجمالي الحد الأدنى لتقديم تقارير بشأن أحداث الخسائر ٥٠ دولار أمريكي. لقد طبقت المجموعة حلاً للحوكمة والمخاطر والالتزام على مستوى المجموعة. يتم استخدام هذا الحل على مستوى المجموعة من قبل التدقيق والمخاطر والالتزام.

تتوفر مجموعة واسعة من التقارير، مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة لتقديم معلومات عن بيان المخاطر التشغيلية للمؤسسة العربية المصرفية وشركاته التابعة.

تحمل المخاطر التشغيلية

لقد عبرت المجموعة عن تحمل المخاطر التشغيلية في بيان قبول المخاطر التي تتخذها المجموعة المعتمدة من قبل المجلس من حيث إجمالي مبالغ الخسائر المطلقة الناتجة عن أحداث المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم المجموعة مقياس تصنيف كمي ونوعي للمخاطر لتصنيف المخاطر غير المالية الفعلية والمحتملة على أنها "حرجة" أو "جوهرية" أو "معتدلة" أو "بسيطة". وقد تم تحديد الأطر الزمنية التي يجب فيها إعداد خطط العمل لمعالجه نقاط الضعف في الرقابة، المصنفة على أنها "حرجة" أو "جوهرية" أو "معتدلة". وتماشياً مع بيان قبول المخاطر التي تتخذها المجموعة برئاسة المجلس، يتم وضع ومراقبة تحمل المخاطر التشغيلية من قبل لجنة المخاطر التابعة للمجلس.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

١١-٢٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بدفع التزاماتها عندما يحين موعد استحقاقها ضمن الظروف الإعتيادية والمضغوطة. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن هذا إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توافر ضمانات عالية الدرجة التي يمكن استخدامها للحصول على تمويل إضافي إذا لزم الأمر.

تحتفظ المجموعة بالموجودات السائلة عند المستويات الحيطية وذلك لضمان توافر النقد بالسرعة المطلوبة للوفاء بجميع التزاماتها، حتى في ظل الظروف المعاكسة. وتتمتع المجموعة بصفة عامة بفائض من السيولة، وتتمثل المصادر الرئيسية للسيولة في قاعدة ودائعها والسيولة المستمدة من عملياتها والإقتراضات فيما بين البنوك. يتم استخدام توجيهات الحد الأدنى للسيولة لإدارة ومراقبة السيولة اليومية. تمثل توجيهات الحد الأدنى للسيولة الحد الأدنى لعدد الأيام التي يمكن للمجموعة فيها جمع التدفقات لجميع الودائع والسحوبات التعاقدية بموجب القيمة السوقية المستمدة من السيناريوهات القابلة للتحويل.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تكوين السيولة الداخلية/بيان الاستحقاق لتلخيص فجوات السيولة الفعلية مقابل الفجوات المعدلة بناءً على الفرضيات الداخلية.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على أساس الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. راجع الجدول التالي للاستحقاقات المتوقعة لهذه المطلوبات. تتم معاملة المدفوعات التي تخضع لإشعار كما لو أن الإشعار يعطى على الفور. ومع ذلك، تتوقع المجموعة بأن العديد من العملاء لن يطالبوا بالسداد في أقرب تاريخ ممكن لمطالبة المجموعة بالسداد ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة المبينة في تاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
	٢٠-١٠	١٠-٥	٥-١	١٢-٦	٦-٣	٣-١	خلال شهر واحد
	سنة	سنوات	سنوات	شهر	شهور	شهور	
المطلوبات المالية							
ودائع العملاء	١٧,٠٢٠	٢٩١	٣,٥٦٢	٢,٩٤٦	٢,١٨٢	٢,٤٤٤	٥,٥٨٢
ودائع البنوك	٤,٢٧٠	-	١٨٥	٥٩٢	٤٩٠	٩٨٨	٢,٠١٥
أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء	١,٢٨٢	-	٥٦	-	-	٤٥٩	٧٦٧
شهادات إيداع	٤٢	-	٢٣	٥	٣	٧	٤
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	١,٢٣٦	١٥	٨٧	٤٦	٣٤	٤٠	١,٠١٤
إقتراضات	٢,٢١٧	١	٢,١١١	٤٤	-	٦١	-
مجموع المطلوبات غير المصطحبة بالمشتقات المالية وغير المخصومة	٢٦,٠٦٧	٣٠٧	٦,٠٢٤	٣,٦٣٣	٢,٧٠٩	٣,٩٩٩	٩,٣٨٢
المدرجة في قائمة المركز المالي							
بنود غير مدرجة في قائمة المركز المالي							
إجمالي المشتقات المالية بالعملة الأجنبية التي تمت تسويتها	٩,٨١٦	-	٢,٦٦٩	٣,٦٤٩	٣٧٧	١,٢٠٣	١,٩١٨
ضمانات	٣,٥٦٥	-	-	-	-	-	٣,٥٦٥

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

١١-٢٤ مخاطر السيولة (تتمة)

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المجموع	٢٠-١٠ سنة	١٠-٥ سنوات	٥-١ سنوات	١٢- ٦ شهر	٦-٣ شهور	٣-١ شهور	خلال شهر واحد
١٧,٣٩٨	٢٠	٢٩٥	٤,٥٥٢	٣,٦٢٤	١,٣٠٦	٢,٤٤٧	٥,١٥٤
٣,٥٠٤	-	-	٢٨٨	٥٩٥	٥٠٣	٤٢٦	١,٦٩٢
١,٦٣٧	-	١٧	٢٧	٣	-	١٢١	١,٤٦٩
٢٨	-	-	١٢	٦	٦	٣	١
١,٠٦٢	-	٩	٩٢	٩١	٦١	٣١	٧٧٨
٢,٣٠٩	-	-	٢,١٣٦	١٧٣	-	-	-
<u>٢٥,٩٣٨</u>	<u>٢٠</u>	<u>٣٢١</u>	<u>٧,١٠٧</u>	<u>٤,٤٩٢</u>	<u>١,٨٧٦</u>	<u>٣,٠٢٨</u>	<u>٩,٠٩٤</u>
٥,٣٣٨	-	٢٥	٢٠٢	١,٣٢٥	٨٥٠	١,٠٣٦	١,٩٠٠
٣,٧٠٧	-	-	-	-	-	-	٣,٧٠٧

المطلوبات المالية

ودائع العملاء

ودائع البنوك

أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء

شهادات إيداع

فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

إقتراضات

مجموع المطلوبات غير المصطحية بالمشتقات المالية وغير المخصصة

المدرجة في قائمة المركز المالي

بنود غير مدرجة في قائمة المركز المالي

إجمالي المشتقات المالية بالعملة الأجنبية التي تمت تسويتها

ضمانات

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

١١-٢٤ مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات التي تم تحليلها على أساس تواريخ استردادها أو تسويتها المتوقعة أو عندما يمكن تحقيقها.

		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨										
		خلال	٣-١	٦-٣	١٢-٦	المجموع	١-٥	١٠-٢٠	أكثر من	غير		
		شهر واحد	شهور	شهور	شهر	خلال ١٢	سنوات	سنة	٢٠ سنة	مؤرخة	المجموع	المجموع
						شهر					١٢ شهر	المجموع
الموجودات												
أموال سائلة												
١,٦٠٧	١٧٣	-	٥٠	-	٣٠	١,٤٣٤	١٧٣	-	-	-	١٧٣	١,٦٠٧
٩٧٧	٤٠٢	١٧	١١٠	٥	٣٩١	٥٧٥	٣٢٤	٥٨	٣	-	٩٧٧	٩٧٧
٢,٩٩١	-	-	٥٨١	٩٢	٥	٢,٩٩١	-	-	-	-	٢,٩٩١	٢,٩٩١
١,٦٦٨	٣	-	١,٠٦٣	٩١	-	١,٦٦٥	١	٢	-	-	١,٦٦٨	١,٦٦٨
٥,٦٦١	٤,١٩٣	٩	١٤١	٥٢٧	٦٨٩	١,٤٦٨	٢,٩٠٥	١,٠٧١	١٦٢	٤٦	٥,٦٦١	٥,٦٦١
١٤,٨٨٤	٥,٩٩٠	-	٢,٠٠٤	١,٩٤١	٢,٣٥١	٨,٨٩٤	٤,٩٢٠	٨٧٣	١٩٠	٧	١٤,٨٨٤	١٤,٨٨٤
١,٧٦١	١,٦١٨	١,٤٨٢	٣٥	٩	٣٨	١٤٣	١١٦	١٩	١	-	١,٧٦١	١,٧٦١
٢٩,٥٤٩	١٢,٣٧٩	١,٥٠٨	٣,٩٨٤	٢,٦٦٥	٣,٥٠٤	١٧,١٧٠	٨,٤٣٩	٢,٠٢٣	٣٥٦	٥٣	٢٩,٥٤٩	٢٩,٥٤٩
مجموع الموجودات												
المطلوبات وحقوق المساهمين												
وحقوق غير مسيطرة												
١٦,٤٢٥	٦,٠٥٧	-	١,٦٩٦	٢,٠٦٦	٢,٧٨٤	١٠,٣٦٨	٥,٧٨٥	٢٦٥	٧	-	١٦,٤٢٥	١٦,٤٢٥
٤,٢٠٧	٣٢٧	-	٨٩٤	٤٧٨	٥٧٨	٣,٨٨٠	٣٢٧	-	-	-	٤,٢٠٧	٤,٢٠٧
٣٩	٢١	-	٦	٣	٥	١٨	٢١	-	-	-	٣٩	٣٩
١,٢٧١	٤٨	-	٤٥٧	-	-	١,٢٢٣	٤٨	-	-	-	١,٢٧١	١,٢٧١
٢,٠١٢	١,٩٥٠	-	٥٧	-	٥	٦٢	١,٩٥٠	-	-	-	٢,٠١٢	٢,٠١٢
١,٢٧٩	١,١٤٢	١,٠٤٠	٤٠	٣٤	٤٦	١٣٧	٨٧	١٥	-	-	١,٢٧٩	١,٢٧٩
٤,٣١٦	٤,٣١٦	٤,٣١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٤,٣١٦	٤,٣١٦
٢٩,٥٤٩	١٣,٨٦١	٥,٣٥٦	٣,١٥٠	٢,٥٨١	٣,٤١٨	١٥,٦٨٨	٨,٢١٨	٢٨٠	٧	-	٢٩,٥٤٩	٢٩,٥٤٩
-	(١,٤٨٢)	(٣,٨٤٨)	٨٣٤	٨٤	٨٦	١,٤٨٢	٢٢١	١,٧٤٣	٣٤٩	٥٣	-	-
-	-	-	٨٣٤	٨٤	٨٦	١,٤٨٢	٢٢١	١,٧٤٣	٣٤٩	٥٣	-	-
-	-	-	١,٣١٢	١,٣٩٦	١,٤٨٢	١,٧٠٣	١,٧٠٣	٣,٤٤٦	٣,٧٩٥	٣,٨٤٨	-	-
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة												
صافي فجوة السيولة												
صافي فجوة السيولة المتراكمة												

خلال شهر واحد هي بصورة رئيسية أوراق مالية سائلة التي يمكن بيعها بموجب اتفاقيات إعادة شراء. يستمر استبدال الودائع بودائع أخرى جديدة أو تجدد من نفس الأطراف أو أطراف أخرى مختلفة، على أساس خطوط الائتمان المتاحة.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٤ إدارة المخاطر (تتمة)

١١-٢٤ مخاطر السيولة (تتمة)

		في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧					خلال				
		٣-١	٦-٣	١٢-٦	المجموع	١-٥	١٠-٢٠	أكثر من	غير	المجموع	
		شهور	شهور	شهر	خلال ١٢	سنوات	سنة	٢٠ سنة	مؤرخة	المجموع	
		شهر واحد	شهور	شهر	شهر	سنوات	سنة	سنة	١٢ شهر	المجموع	
الموجودات											
أموال سائلة											
	١,١٠٠	٦٠	٦٨	٣٠	١,٢٥٨	١٣٠	-	-	-	١,٣٨٨	
أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة											
	-	٢٤	-	٦٩٣	٧١٧	٣٣٤	-	-	-	١,٠٥١	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى											
	٢,٣٦٠	٥٤١	١٧٦	٩٣	٣,١٧٠	-	-	-	-	٣,١٧٠	
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة شراء											
	١,٤٢١	١٠٠	-	-	١,٥٢١	-	-	-	-	١,٥٢١	
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة											
	٤١	٢٨٧	٢٢٧	٦٧٥	١,٢٣٠	٣,٠٤٢	١٧٠	٢٥	٤١	٥,٥٩٩	
قروض وسلف											
	٢,٢٤٣	٢,١٤١	٢,٠٨١	٢,٦٨٦	٩,١٥١	٥,٠١٠	٢٢٨	١	١	١٥,٣٢٩	
أخرى											
	١١	٢٥	١٠	١٢٧	١٧٣	١٤٩	٢	١,١٠٢	١,٤٤١	١,٤٤١	
مجموع الموجودات											
	٧,١٧٦	٣,١٧٨	٢,٥٦٢	٤,٣٠٤	١٧,٢٢٠	٨,٦٦٥	٤٠٠	١,١٢٨	٢٩,٤٩٩	٢٩,٤٩٩	
المطلوبات وحقوق المساهمين											
وحقوق غير مسيطرة											
	٣,٥٥١	١,٦٣٥	١,١١٢	٣,٦٥٠	٩,٩٤٨	٦,٥٥٧	١٠	-	-	١٦,٧٥٥	
ودائع العملاء											
	١,٦١٠	٤١٨	٤٤١	٦٢٩	٣,٠٩٨	٣١٠	-	-	-	٣,٤٠٨	
ودائع البنوك											
	١	٣	٦	٦	١٦	١١	-	-	-	٢٧	
شهادات إيداع											
	١,٤٦٦	١١٧	-	٣	١,٥٨٦	٢٥	١٧	-	-	١,٦٢٨	
أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء											
	-	-	-	١٥٠	١٥٠	١,٩٩٨	-	-	-	٢,١٤٨	
إقتراضات											
	٣٠	٣١	٦١	٩١	٢١٣	٩٢	٩	٨٠٧	٩٠٨	١,١٢١	
أخرى											
	-	-	-	-	-	-	-	٤,٤١٢	٤,٤١٢	٤,٤١٢	
حقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة											
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين وحقوق غير مسيطرة											
	٦,٦٥٨	٢,٢٠٤	١,٦٢٠	٤,٥٢٩	١٥,٠١١	٨,٩٩٣	١٠	٥,٢١٩	٢٩,٤٩٩	٢٩,٤٩٩	
صافي فجوة السيولة											
	٥١٨	٩٧٤	٩٤٢	(٢٢٥)	٢,٢٠٩	(٣٢٨)	٣٩٠	(٤,٠٩١)	(٢,٢٠٩)	-	
صافي فجوة السيولة المتراكمة											
	٥١٨	١,٤٩٢	٢,٤٣٤	٢,٢٠٩	١,٨٨١	٣,٥٩٤	٣,٩٨٤	٤,٠٩١	٤,٤٩٢	٤,٤٩٢	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٥ القطاعات التشغيلية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى خمس قطاعات أعمال تشغيلية والتي تبنى على أساس وحدات الأعمال وأنشطتها. وفقاً لذلك تم هيكلة المجموعة لوضع أنشطتها تحت الأقسام المختلفة التالية:

- الشركات التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغطي أنشطة التجزئة والشركات وأنشطة الخزنة للشركات التابعة في شمال أفريقيا ودول شرق المتوسط؛
- الخدمات المصرفية الدولية بالجملة تغطي تمويل المشاريع وهيكله التمويلات والتمويل التجاري والخدمات المصرفية الإسلامية والقروض المشتركة؛
- خزنة المجموعة تشتمل على أنشطة الخزنة في المكتب الرئيسي في البحرين ونيويورك ولندن؛
- إيه.بي.سي البرازيل يعكس بصورة أساسية الأنشطة المصرفية التجارية وأنشطة الخزنة لشركة تابعة برازيلية هي بانكو إيه.بي.سي البرازيل أس.أيه، مع التركيز على الشركات وقطاعات السوق المتوسطة في البرازيل؛ و
- أخرى تشتمل على أنشطة شركة الخدمات المالية العربية ش.م.ب. (مقفلة).

٢٠١٨

المجموع	أخرى	إيه.بي.سي البرازيل	خزنة المجموعة	الشركات التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		الخدمات المصرفية الدولية بالجملة
٥٥٩	٥٢	١٧٧	٤٥	١٦٨	١١٧	صافي دخل الفوائد
٢٥٨	٢١	٨٣	٣٩	٧٢	٤٣	دخل تشغيلي آخر
٨١٧	٧٣	٢٦٠	٨٤	٢٤٠	١٦٠	مجموع الدخل التشغيلي
٤٤٨	٤٥	١٣٥	٦١	١٣٨	٦٩	الربح قبل الخسائر الانتمائية مصروفات الخسائر الانتمائية على الموجودات المالية
(٧٩)	-	(٣٩)	-	(٣٥)	(٥)	الربح قبل الضرائب والمصروفات التشغيلية غير المخصصة (مصروف) قيد دائن ضريبي على العمليات الخارجية المصروفات التشغيلية غير المخصصة
٣٦٩	٤٥	٩٦	٦١	١٠٣	٦٤	الربح للسنة
(١٦)	-	١٢	(١)	(٨)	(١٩)	الموجودات التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(١٠٥)						المطلوبات التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٤٨						
٢٩,٥٤٩	٧١	٧,٧٧٨	٨,٨٧٧	٩,٥٤٠	٣,٢٨٣	
٢٥,٢٣٣	١٣	٦,٦٨٩	١٥,٦١٣	-	٢,٩١٨	

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٥ القطاعات التشغيلية (تمة)

٢٠١٧

المجموع	أخرى	إيه.بي.سي البرازيل	خزانة المجموعة	الشركات		
				الخدمات المصرفية الدولية بالجملة	التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
٥٥٦	٢٦	٢٢٦	٢٠	١٦٠	١٢٤	صافي دخل الفوائد
٣١٣	٣٣	١٤٣	٣١	٦٥	٤١	دخل تشغيلي آخر
٨٦٩	٥٩	٣٦٩	٥١	٢٢٥	١٦٥	مجموع الدخل التشغيلي
٥٠٩	٣٣	٢٣٧	٢٧	١٣٧	٧٥	الربح قبل مخصصات الإضمحلال
(٩٦)	-	(٧٨)	-	(١٧)	(١)	مخصصات إضمحلال - صافي
٤١٣	٣٣	١٥٩	٢٧	١٢٠	٧٤	الربح قبل الضرائب والمصروفات التشغيلية غير المخصصة
(٥٨)	-	(٣٢)	-	(٣)	(٢٣)	ضرائب على العمليات الخارجية
(١٠٢)						المصروفات التشغيلية غير المخصصة
٢٥٣						الربح للسنة
٢٩,٤٩٩	٧٨	٨,١٨٤	٧,٩٢٨	٩,٩١٢	٣,٣٩٧	الموجودات التشغيلية كما في ديسمبر ٣١ ٢٠١٧
٢٥,٠٨٧	١١	٦,٩٨٣	١٥,١٩٤	-	٢,٨٩٩	المطلوبات التشغيلية كما في ديسمبر ٣١ ٢٠١٧

المعلومات الجغرافية

تعمل المجموعة في ستة أسواق جغرافية هي: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الغربية وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ودول أخرى. يوضح الجدول التالي إجمالي الدخل التشغيلي الخارجي للوحدات الرئيسية ضمن المجموعة، بناءً على البلد المحلي المنشأة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٢٠١٧:

المجموع	أخرى	البرازيل	أوروبا	البحرين	٢٠١٨
٨١٧	٢٠٣	٢٦٢	١٢٠	٢٣٢	مجموع الدخل التشغيلي
٨٦٩	١٨٢	٣٦٩	١٠٠	٢١٨	مجموع الدخل التشغيلي

لم توجد هناك أية إيرادات مستمدة من معاملات مع عميل خارجي واحد بلغت ١٠% أو أكثر من إيرادات المجموعة (٢٠١٧): لا شيء.

٢٦ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

بلغت المبالغ المتحصلة من بيع موجودات بموجب اتفاقيات إعادة شراء في نهاية السنة ١,٢٧١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٦٢٨ مليون دولار أمريكي). بلغت القيمة المدرجة للأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء في نهاية السنة ١,٣٥٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٦٢٨ مليون دولار أمريكي).

بلغت المبالغ المدفوعة لموجودات تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة بيع في نهاية السنة ١,٦٦٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٥٢١ مليون دولار أمريكي)، صافي الخسائر الائتمانية، وتتعلق بمنتجات العملاء وأنشطة الخزانة. بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيع في نهاية السنة ١,٧٤٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٥٢٣ مليون دولار أمريكي).

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٢٧ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركة الأم الأساسية والمساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

وفيما يلي أرصدة نهاية السنة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

		الشركة		أعضاء	
		الأم الأساسية		مجلس الإدارة	
		مساهم رئيسي			
٢٠١٧	٢٠١٨				
٣,٧٨٢	٣,٨٠٣	٦٧٠	٣,١٢٦	٧	ودائع العملاء
١,٥٠٥	١,٥٠٥	-	١,٥٠٥	-	الإقتراضات
٣٣١	٥١٥	-	٥١٥	-	التزامات محتملة من المتاجرة والمعاملات قصيرة الأجل وذاتية التصفية
فيما يلي الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة:					
٢٠١٧	٢٠١٨				
٧	٨	دخل عمولة			
١٠٧	١٢٢	مصروفات الفوائد			
فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:					
٢٠١٧	٢٠١٨				
١٩	١٨	مكافآت الموظفين القصيرة الأجل			
٥	٣	مكافآت ما بعد التوظيف			
٢٤	٢١				

٢٨ موجودات الأمانة

بلغت الأموال المدارة في نهاية السنة ١٤,٩٢٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١٥,٩١٧ مليون دولار أمريكي). يتم الاحتفاظ بهذه الموجودات بصفة الأمانة وعليه لا يتم تضمينها في القائمة الموحدة للمركز المالي.

٢٩ ودائع وموجودات إسلامية

تتضمن ودائع العملاء والبنوك و الإقتراضات على ودائع إسلامية بإجمالي ٧٨٤ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٧٧٢ مليون دولار أمريكي). تتضمن القروض والسلف والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والإيداعات على موجودات إسلامية بإجمالي ١,١٦٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ١,٦٥٧ مليون دولار أمريكي) و ٦٣٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٥٩٩ مليون دولار أمريكي) و ٢٨٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٢٨٦ مليون دولار أمريكي).

٣٠ موجودات مرهونة كضمان

بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي، بالإضافة إلى البنود المذكورة في إيضاح ٢٦، تم رهن موجودات بإجمالي ٤٠٧ مليون دولار أمريكي (٢٠١٧: ٤٩٩ مليون دولار أمريكي) كضمان مقابل إقتراضات وعمليات مصرفية أخرى.

٣١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وأرباح أسهم موسى بتوزيعها وتحويلات

١-٣١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحتسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يتم عرض الربح المخفض للسهم لعدم إصدار البنك أية أدوات رأسمالية قد يكون لها تأثير على نصيب السهم في الأرباح عند تنفيذها.

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٣١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح وأرباح أسهم موسى بتوزيعها وتحويلات (تتمة)

١-٣١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (تتمة)

فيما يلي أرباح المجموعة للسنة (قبل أرباح أسهم موسى بتوزيعها):

٢٠١٧	٢٠١٨
١٩٣	٢٠٢
٣,١١٠	٣,٠٩٦
٠,٠٦	٠,٠٧

الربح العائد إلى مساهمي الشركة الأم

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالملايين)

النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دولار أمريكي)

٢-٣١ أرباح أسهم موسى بتوزيعها وتحويلات

٢٠١٧	٢٠١٨
------	------

٩٣	٩٣
----	----

أرباح أسهم نقدية موسى بتوزيعها بواقع ٠,٠٣ دولار أمريكي للسهم (٢٠١٧: ٠,٠٣ دولار أمريكي للسهم)

يخضع توزيع أرباح الأسهم النقدية للحصول على الموافقات التنظيمية وموافقة اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

٣٢ كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على أساس منهجية قياس موحدة وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

٢٠١٧	٢٠١٨
------	------

قاعدة رأس المال

٤,١٩٦	٤,٠٨٥
-------	-------

٥٥	٤٩
----	----

٤,٢٥١	٤,١٣٤
-------	-------

٢٥٣	٢١٨
-----	-----

٤,٥٠٤	٤,٣٥٢
-------	-------

[١]

رأس المال الأسهم العادية فئة ١

رأس المال الإضافي فئة ١

مجموع قاعدة رأس المال فئة ١

رأس المال فئة ٢

مجموع قاعدة رأس المال

التعرضات المرجحة للمخاطر

٢٠,٨٤٩	٢٠,٧١٩
--------	--------

١,٦٢٤	١,٦٨٠
-------	-------

١,٥٧٢	١,٥٧٨
-------	-------

٢٤,٠٤٥	٢٣,٩٧٧
--------	--------

[ب]

%١٨,٧	%١٨,٢
-------	-------

[أ/ب*١٠٠]

%١٢,٥	%١٢,٥
-------	-------

إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

نسبة الموجودات المخاطرة

الحد الأدنى المطلوب

جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

٣٢ كفاية رأس المال (تتمة)

تشتمل قاعدة رأس المال للمجموعة بصورة أساسية على:

- (أ) رأس المال فئة ١: والذي يتضمن على أسهم رأس المال والإحتياطيات والأرباح المدورة والحقوق غير المسيطرة والربح للسنة والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
- (ب) رأس المال فئة ٢: والذي يتضمن على دين ثانوي لأجل مؤهل والخسائر الائتمانية المتوقعة.

قامت المجموعة بالالتزام بكافة متطلبات كفاية رأس المال الموضوعه من قبل مصرف البحرين المركزي.

تم تضمين التأثير على الأرباح المدورة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالكامل في سنة ٢٠١٨ لأغراض احتساب رأس مال الأسهم العادية فئة ١.

٣٣ التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	تغيرات صرف العملات الأجنبية أخرى	تدفقات نقدية، صافي	١ يناير ٢٠١٨	
٣٩	-	١٢	٢٧	شهادات إيداع
٢,٠١٢	-	(١٢٨)	٢,١٤٨	إقتراضات
<u>٢,٠٥١</u>	<u>-</u>	<u>(١١٦)</u>	<u>٢,١٧٥</u>	مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	تغيرات صرف العملات الأجنبية أخرى*	تدفقات نقدية، صافي	١ يناير ٢٠١٧	
٢٧	-	(٨)	٣٧	شهادات إيداع
٢,١٤٨	(٦٧٠)	١١	٤,٢٦٩	إقتراضات
<u>٢,١٧٥</u>	<u>(٦٧٠)</u>	<u>٩</u>	<u>٤,٣٠٦</u>	مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية

* تتعلق أخرى بقرض من قبل مساهم رئيسي الذي تم إعادة تجديده بتاريخ الإستحقاق كوديعة لمدة سنتين تستحق في شهر يونيو ٢٠١٩.